





کتاب سید جاحی

۱۹

۵۰

کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی

کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی

کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی  
کتاب سید جاحی

این هو جل بنفین

نفس مفهومی تصور فوق  
کتاب سید جاحی

کتاب سید جاحی

کتاب سید جاحی



صورتہ قولونجہ کا فیدر

براقعہ لك  
طارد  
براقعہ لك بصدره  
طوزی  
براقعہ لك پاپاٹیدہ  
فوزی

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----



نون الوقاية

١٣٢

المضم	ضمير الشأن	اسماء الشريك	موصولة	اسماء افعال
١٢٧	١٣٣	١٣٤	١٣٦	١٤٠
اصوات	مركبات	كنايات	ظروف	المعرفة وتوكيد
١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٨	١٥٢
اسماء	مميز للثنية	المذكور والذكر	المتن	المجموع
١٥٤	١٥٧	١٥٩	١٦١	١٦٤
مؤنث	جمع التكسير	المصدر	اسم فاعل	اسم مفعول
١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧٢
الشبهة	اسم التفضيل	كل	فعل	لاضي
١٦٢	١٧٥	١٧٩	١٨٢	١٨٣
مضارع	امر	فعل تام	مفعول	غير مفعول
١٨٤	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧
افعال	افعال ناقصة	افعال مقاربة	فعل تعجب	افعال مدح
١٩٧	٢٠١	٢٠٥	٢٠٨	٢٠٩
الحرف	حروف مشابهة	حروف عاطفة	حروف تنبيه	حروف زناد
٢١١	٢١٦	٢٢٢	٢٢٤	٢٢٥
حروف ايجاب	حروف زيادة	حروف انقضاء	حروف انقضاء	حروف انقضاء
٢٢٤	٢٢٦	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨
التعريض	حروف التوقع	حروف استقحام	حروف شرط	حروف شرط
٢٢٨	٢٢٩	٢٢٩	٢٣٠	٢٣٠

الكلمة	الكلام	الاسم	المعرب	اعراب
١	٤	٥	٦	١٠
الفاعل	التقدير	غير المعرف	وجميعها	مرفوعات
١٢	١٥	١٦	١٧	٢٢
الفعل	الفعلان	فعل	وذا وجد	ومنها المنذر
٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩
صحة دخول الفاء	ضمة زيدا	قائما	لعمل لانفك	خبيلا
٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
اسم ما ولا	المفعول به	المناري	توابع المنادي	المفرد
٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤
المناري	سبعة التقي	التحذير	المفعول به	المفعول به
٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦
المفعول به	الحال	التي	المتشبه	مستثناء مفرغ
٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩
اعراب	خبر كان	اسم	المنصوب	المشبه
٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩
المجرور	الموصولة	اسم ما ولا	الاضمار	نعت
١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦
عطف	تاكيد	بدل	عطف بيان	الجنى
١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨



حروف الودع ٢٣٤ ثا الثانية الساكنة ٢٣٥ تنوين ٢٣٦

نعم خالد  
۲۲۱



الملك لله دخل في حفظ عبده  
الحاجي شيرازي الشيرازي  
نسخته خزانة  
ولف

من النسخة الجيدة والمجلد الجيدة من وقف حضرت مولانا صاحب الحرم  
سحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية  
مفتح معارف المراد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل  
حائز مجامع البر لاكمل الا وهو افاض دار السعادات الحاج شيخ  
وفقه للخير المزيدي والبر الكثير من هو على كل شيء قدير  
حرم القصة السجدة وقفاً من الحرم  
ما وافق الحرم من الحرم  
عمره



هذا الكتاب من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...  
 من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين  
 بأدابه وبعد هذه فوايد وافية لمجل مشكلات الكافية للعلامة  
 المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب نعمة الله  
 بغفرانه واسكنه جنة جناته نظمها في سلك التقرير وسطر الخبير  
 الولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات  
 التكلف والتأسف وسميته بالفوايد الضيائية لانه لهذا  
 الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المستفيدين  
 من اصحاب التحصيل وما يفيق الا بالله وهو حسي ونعم الوكيل  
 اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله  
 سبحانه بان جعله جزءا منها هضم لنفسه بتخييل ان كتابه  
 هذا من حيث انه كتاب ليس كتب السلف رحمهم الله حتى  
 يصدر به على سننها لا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى  
 يكون بتركه اقطع لجواز انبائه بالحد لله من غير ان يجعله جزءا  
 من كتابه وبداء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب

هذا الكتاب من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...  
 من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...

عن  
 هذا الكتاب من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...  
 من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...

عن احوالهما فتمى لم يعرف كيف يبحث عن احوالهما وقد  
 الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا  
 من مفهومه فقال **الكلمة** قبل هي والكلام مشتقان من الكلم  
 بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس  
 كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح  
 حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يكتام ما جرح  
 اللسان والكلم بكسر اللام جنس لاجمع كتمرة وقمرة بدليل قوله  
 تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على  
 الثلث فصاعدا والكلم الطيب متاؤل ببعض الكلم واللام  
 فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز ان تصاف  
 للجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد  
 وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العرهد الخارجي بارادة  
 الكلمة المذكورة على السنة النحاة **لفظ** اللفظ في اللغة الذي  
 يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف  
 النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق  
 الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهيلا كان او  
 موضوعا مفردا او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب  
 والحكمي كالمنقوت في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الخوف  
 والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر واعنه باتيان بكتا

هذا الكتاب من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...  
 من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...

هذا الكتاب من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...  
 من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...

هذا الكتاب من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...  
 من كتب الفقه والحدود...  
 في بيان ما يتعلق بالحدود...





جمع ضمنية وهي ما نصب لغيره من اجزاء او اجزائها

لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ  
فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد  
يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى  
داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات  
الملائكة والجن والذوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنص  
والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد خروجها وانما قال  
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة  
لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ **موضع** الوضوح تخصيص  
شيء بشيئ بحيث متى اطلق او احسن الشيء الاول فهم منه الشيء  
الثاني قبل خروج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق  
بل اذا اطلق مع ضم ضمنية واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا  
صحيا واطلاق الحرف بلا ضمنية غير صحيح ولا يتعد ان يقال المراد  
باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان  
مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد **لمعنى** المعنى ما يقصد  
بشيء فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي  
بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كرمي ولما كان المعنى  
ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجويزه عنه فخرج به  
المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص  
اصلا ونقت حروف الهجاء الموضوعات لغرض التركيب لا بازاء

المعنى  
اللفظ التركيب الذي اذا  
الوضع الذي  
الاداة الموصوف انما هو الارادة  
والتركيب

اللفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ  
فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد  
يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى  
داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات  
الملائكة والجن والذوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنص  
والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد خروجها وانما قال  
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة  
لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ موضع الوضوح تخصيص  
شيء بشيئ بحيث متى اطلق او احسن الشيء الاول فهم منه الشيء  
الثاني قبل خروج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق  
بل اذا اطلق مع ضم ضمنية واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا  
صحيا واطلاق الحرف بلا ضمنية غير صحيح ولا يتعد ان يقال المراد  
باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان  
مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد  
بشيء فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي  
بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كرمي ولما كان المعنى  
ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجويزه عنه فخرج به  
المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص  
اصلا ونقت حروف الهجاء الموضوعات لغرض التركيب لا بازاء

الاسم والفعل والحرف

المعنى وخوشت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا  
بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء  
بعض لفظ اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا  
المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعتم من ان يكون  
لفظا او غيره فان قلت قد وضع الكلمات المفردة بازاء  
الالفاظ المركبة كلفظ الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا  
لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها  
مركبة لكننا بالقياس الى الفاظها الموضوعات بازاءها مفردة  
وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء  
لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراد  
اللفظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها  
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة  
الى الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان  
كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو  
الموضوع له في الحقيقة **مفرد** وهو اما مجزوء على انه صفة لمعنى  
ومعناه ج ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ  
هو موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان انما  
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان ير  
تكفيه نحو زكيا يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه

جمع ضمنية وهي ما نصب لغيره من اجزاء او اجزائها



صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد  
ح من بيان نكتة في بيان إيراد أحد الوصفين جملة فعلية  
والآخر مفرد أو كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على  
الأفراد حيث أتى بصيغة المفتي بخلاف الأفراد وأما نصبه  
وإن لم يساعده رسم الخط فعلى أنه حال من الضمير المستكن  
في وضع أو من المعنى فانه مفعول بواسطة اللآثم ووجه صحة  
أن الوضع وأن كان متقدما على الأفراد بحسب الذات لكنه  
مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالة  
وقيد الأفراد لأحراج المركبات مطلقا سواء كانت  
كلامية أو غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل  
وقائمة وبصري وأمثالها ما يدل جزء اللفظ منه على  
جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة وأغرب  
بأعواب واحد ويبقى مثل عبد الله علما د اخلافيه مع أنه  
معرب بأعوابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم  
الخواص لو كان الأمر بالعكس كان أنسب وما أورده حبيب  
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى  
مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظ  
واحدة ويبقى مثل الرجل قائمة وبصري تما بعد لشدة الامتزاج  
لفظا واحدة واحتلا فخرج بقيد الأفراد ولو لم يخرج بتركه

كان

كان النسب كما عرفت وأعلم أن الوضع يستلزم الدلالة لأن  
الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمضى تحقيق الوضع  
تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة  
كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع  
لا مكان أن يكون بالعقل كدلالة لفظ دين المسموع من وراء  
الحدار على وجود اللفظ وإن يكون بالطبع كدلالة أخ على جمع  
الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل  
**وهي** أي الكلمة **اسم وفعل** أي منقسمة إلى هذه الأقسام  
الثلاثة منحصرة فيها **الانتهاء** أي الكلمة لما كانت موضوعة  
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي **أما** من صفتها **أن تدل**  
**على معنى** كائنا في نفس أي في نفس الكلمة والمراد بكونه نفسا  
أن تدل عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها  
لاستقلاله بالمفهومية **أو** من صفتها **أن لا تدل على معنى**  
في نفسها بل على معنى محتاج في الدلالة عليه إلى انضمام  
كلمة أخرى إليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق  
ذلك في بيان حد الاسم إن شاء الله تعالى القسم **الثاني**  
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها **الحرف** كمن وإلى فانها محتاجتا  
جان في الالة على معنييهما أعني الابتداء والانتهاى إلى كلمة  
أخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة إلى الكوفة



وانما سمي هذا القسم خوفا لان الحرف في اللغة الظاهر وهو في كل  
اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يفعان عمدة في الكلام  
وهو لا يقع كالتعرف والقسم **الاول** وهو ما يدل على معنى  
في نفسها **اما** من صفتها **ان تقرن** ذلك المعنى المدلول عليه  
بنفسها في الفهم عنها **باحد** **الازمنة الثلاثة** اعني الماضي والحال  
والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احدا **الازمنة**  
**الثلاثة** ايضا مقارنا له **او** من صفتها **ان لا يقترن** ذلك  
المعنى في الفهم عنها مع احدا **الازمنة الثلاثة** القسم **الثاني**  
وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد **الازمنة**  
**الاسم** مأخوذ من السمو وهو العلو لا تعللته على اخويه  
بحيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم  
وهو العلامة لانه علامة على سماء والقسم **الاول** وهو  
ما يدل على معنى مقترن باحد **الازمنة الفعل** سمي به لتضمنه  
الفعل اللغوي وهو المصدر **وقد علم بذلك** اي بوجه حصر الكلمة  
في الاقسام الثلاثة **حذ كل واحد منها** اي من تلك الاقسام  
وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى  
في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخوى والفعل كلمة تدل  
على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد **الازمنة الثلاثة** والاسم  
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد **الازمنة الثلاثة**

فالكلمة

فالكلمة مشتركة بين هذه الاقسام الثلاثة قال بعض المحققين لا دخل فيما هو من ان علم يدرك لكل واحد حد  
لعنى المعروف الجامع المانع لانه لا يتوقف علمه على ان يكون في اعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد التمايز  
الا انه اراد تحقيق المعروف بكل توصيف انتهى ويمكن ان يقال ان يكون معرف كل منها عامعا لجميع  
افواده يعني في ذكر قدر مشترك الذي يصدر عن جميع افراد كل منها وكونه مانعا يعني في قيد التمايز  
اعني في كل منها واما ان  
به غير ان هو فلهذا الكلام  
دخل فيما هو بصدره  
تأمل عصمه

فالكلمة مشتركة بين هذه الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن  
اخره بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف  
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال  
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع  
لا فواده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بلحدهما  
الا المعروف الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى حد  
دها في ضمن دليل الحضرة نية عليها بقوله وقد علم بذلك  
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام**  
في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح  
النحاة **ما تضمن** اي لفظ تضمن **كلمتين** حقيقة او حكما  
بان يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل  
هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين  
فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد** اي تضمنا حاصلا بسبب  
اسناد احدا الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدي الكلمتين  
حصة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة  
فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات  
الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت  
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات  
غير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيد



المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد  
 وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب  
 فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخر  
 منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث  
 كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما  
 دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم  
 ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة  
 اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودين مقلوب  
 زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا  
 اللفظ اعلم ان كلام المصنفا هو في ان نحو ضربت زيد قائما  
 بمجموع كلام بخلاف كلام صاحب المفضل حيث قال الكلام  
 هو المركب ومن كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح  
 في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم  
 ان صاحب المفضل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام  
 والجملة وكلام المصنفا ينظر الى فانه قد اكتفى في تعريف الكلام  
 بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيد به بكونه مقصودا لذاته وحين  
 اخص من الجملة قيد به في يصدق الجملة على الجملة الخبرية الوا  
 قعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض المواضع  
 ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحيث يكون الكلام

عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأق او لا يحصل  
 ذلك الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر  
 مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض  
 النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثاني العقلي بين  
 الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة اقسام ثلاثة منها جنس  
 واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة منها  
 من جنسين اسم وفعل اسم وحرف ومن البين ان الكلام  
 لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند  
 اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما  
 الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقود  
 وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود  
 وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا  
 فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود  
 وخوفا زيدا بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف  
 والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو  
**الاسم ماد** اي كلمة دللت على معنى كائني في نفس اي في نفس  
 مادل يعني الكلمة فتد كير الضمير بناء على لفظ الموصول  
 قال المصنف في الايضاح شرح المفضل الضمير في مادل  
 على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي مادل على معنى باعتبار







على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة  
في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سببها  
بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم  
المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق  
ظهور انه لا يختلف حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعابا بالاماء  
اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف  
الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة باللفظ  
ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعلق متعلقاتها اجمالا  
وتبعها من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة  
باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات  
مخصوصية لانه الغرض من وضعها لزم فذكرها لفهم هذه  
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها  
مقبولة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلية في  
حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى  
في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكما  
ذلك المعنى مقترنا مع احدا لازمنة الثلاثة في الفهم  
عن لفظ الفعل اخرج به قوله **غير مقترن باحد**  
**الازمنة الثلاثة** اي غير مقترن مع احدا لازمنة  
الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه وهو صفة

نعقل

نور

بعد صفة للمعنى فالصفة الاولى حرج الحرف عن حد الاسم  
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون  
بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لان  
جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان  
النقل فيه صريحا خورا ويده فانه قد يستعمل مصدرا  
ايضا او غير صريح نحو هرات فانه وان لم يستعمل مصدرا  
الا انه على وزن قوافيت مصدر فوقى او عن المصادر التي  
في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو  
امامك زيد او عليك زيد افليس لشيء منها الدلالة على  
احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال  
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيهما به  
بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على  
تقدير الاشتراك بين اطلال والاستقبال يدل على زمانين  
معنيين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا  
في ضمنها اذ لا يقدر في الدلالة على معين الدلالة عليها  
سواء نعم يقدر في ارادة المعين ارادة ما سواه واين  
الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد  
بذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال  
**ومن خواصه** منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها



وبمن التبعية على أن ما ذكره بعض منها وهي جمع  
خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي  
أما شاملة بجميع أفراد ما هي خاصة له كالكتاب بالقوة  
للإنسان أو غير شاملة كالكتاب بالفعل له فمن خواص  
الاسم **دخول اللام** أي لام التعريف ولو قال دخول  
حرف التعريف كان شاملاً للهم في مثل قوله عليه السلام  
ليس من أمير أمصيا م في أسفر لكنه لم يتعوض له لعدم  
شهرة وفي اختياره اللام إشارة إلى أن المختار عنده  
ما ذهب إليه سيوي من أن أداة التعريف هي اللام وحدها  
زيدت عليها هزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وأما  
الخليل فقد ذهب إلى أنها ال كهل والمبرد إلى أنها الهزة  
المفتوحة وحدها زيدت اللام للفوق بينها وبين هزة  
الاستفهام وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم  
لأنه لتعيين معنى متقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ  
مطابقة والحرف لا تدل على المعنى المستقل والفعل يدل  
عليه تضمننا لمطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة  
لجميع أفراد الاسم فإن حرف التعريف لا يدخل الضماير و  
الإشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص  
للمعنى المذكورة **هنا** ومنها دخول **الحرف** وإنما اختص دخول

و (لهذا) ان يقول ان الله لم يخلقنا من العدم  
بل خلقنا من العدم

الجحى بالاسم لانه ان تحرف الجحى فى الجحور وبه لفظا و  
 فى الجحور وبه تقدير كما فى الاضافة المعنوية ودخول  
 الجحى لفظا او تقديرًا مختص بالاسم لانه لا فضاء معنى  
 الفعل الى الاسم فينبغى ان يدخل الاسم لتقصى معنى الفعل  
 اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغى  
 ان لا يخالف الاصل بان يختص لما يخالف به الاصل اعني  
 الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول  
**التنوين** باقسامه الآتية فى الترسم ويسمى فى اخو الكتا  
 انشاء الله تعالى تعويقه بيان اقسامه على وجه يظهر  
 جهة اختصاص ما عد تنوين الترسم به وجهة عدم اختصاص  
 تنوين الترسم به ومنها **الاسناد اليه** هو بالرفع عطفا  
 على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر  
 فى الاول او اللحق بالاخر وكلاهما متفقان فى الاسناد  
 وكذا فى الاضافة والمواد به كون الشئ مسندا اليه وانما  
 اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا  
 مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وصفه و  
 منها **الاضافة** اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر  
 لا يذكرة لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها  
 من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فتنا الاضافا

五







المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخوه في كلامهم  
 ليحعل اخوه مختلفا فيطابق كما هم فمعرفة متقدمة على معرفة  
 انه مما يختلف اخوه فلو كان معرفته حاصلة بمعرفة هذا  
 الاختلاف وتعرفه به وجب ان يعرف اولاً بان مما يختلف  
 اخوه ليعرف انه مما يختلف اخوه فليزم تقدم الشيء على نفسه  
 فينبغي ان يعرف اولاً بغير ما تعرفه به الجمهور ويجعل ما عرف  
 فوه به من جملة احكامه كما فعله المص **وحكمه** اي من جملة احكام  
 المعرب واثاره المرتبة عليه من حيث **معرب ان يختلف اخوه**  
 اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف  
 اخو حقيقة او حكما اذا كان اعوابه بالحروف او صفة بان يتبدل  
 صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعوابه بالحركة **باختلاف العو**  
 اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل  
 بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلا  
 فها يكون في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيد مضروب  
 واتي ضربت زيد او اتي ضارب زيد فان العوامل في زيد  
 في هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان  
 اخو المعرب لم يختلف باختلافه **لفظا او تقدير** انصب على التميز  
 اي يختلف لفظ اخوه او تقديره او على المصدئية اي يختلف  
 اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك

جاء

جاءني زيد ورايت زيدا او مررت بزيد وتقدير كما في قولك  
 جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى  
 وفتيا وبفتى انقلب الياء الفاصلة الاعراب تقديرنا  
 والاختلاف اللفظي والتقدير اعم من ان يكون حقيقة  
 او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايته احمد  
 ومررت ب احمد وقولنا رايته مسلمين ومررت بمسلمين  
 مشتى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف  
 في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب  
 علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحالة في التنبيه  
 والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف  
 العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف  
 لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذ اركب بعض الاسماء  
 المعدودة الغير المشابهة لبنى الاصل مع عاملة ابتداء  
 ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب  
 بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب  
 والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر  
 لافساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها هنا فليكن  
 هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الاسوان هذا الحكم  
 لا يكون من خواصه الشاملة **الاعراب ما** اي حركة

هذا اذا كان الاعراب بالحركة  
 والاختلاف لفظا كقولك جاءني  
 فتى ورايت فتى ومررت بفتى  
 فتى ورايت فتى ومررت بفتى  
 فتى ورايت فتى ومررت بفتى  
 فتى ورايت فتى ومررت بفتى



او خوف **اختلف** **اخره** اي اخو المعرب من حيث هو  
 معرب ذاتا او صفة **به** اي بتلك الحركة او الحرف وحين  
 يراد بما الموصولة للحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي  
 ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله  
 فان المتبادر من السبب القريب والعامل والمقتضي من  
 الاسباب البعيدة وبقيد الحثية خرج حركة نحو غلام  
 لانه معرب على اختيار المص لكن اختلف هذه الحركة على  
 اخو المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل  
 ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنها  
 لكن المص اراد ان يثبت على فائدة اختلاف وضع الاعراب  
 فظم اليه قوله **ليدل** وكان اراد هذا المعنى حيث قال ليس  
 هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل  
 متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهومة  
 من نحو لمي الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد واللام  
 فيه بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الا  
 ختلاف او ما به الاختلاف **على المعاني** يعني الفاعلية  
 والمفعولية والاختلاف **المعتور** على صيغة اسم الفاعل  
**عليه** اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او  
 الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه

هذا هو المعرب  
 من حيث هو  
 ذاتا او صفة  
 او حركته  
 او حرفه  
 او ما قبله  
 او ما بعده  
 او ما هو عليه  
 او ما هو في

اي اخذه

اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة و  
 البدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني  
 المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجمعة  
 لتصادفها ينبغي ان يكون علامتها ايضا كذلك فوقع سببها  
 اختلاف في اخو المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على  
 تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به اخو المعرب لا  
 ختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخو الاسم  
 المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب  
 على صفة فلا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف  
 فالانساب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال  
 عليه وهو مأخوذ من اعربة اذا اوصحه فان الاعراب  
 يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت  
 على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفسا  
 سمي به لانه ينزل فساد التباس بعض المعاني ببعض  
**وانواعه** اي انواع اعراب الاسم ثلثة **رفع ونصب**  
**وجز** هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف  
 الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف  
 الضمة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية  
 غالبا وفي الحركات الاعرابية على فلة **والرفع** حركة كان

والنحو

القائم للتفسير  
 بمعرفة



او حروف علم **الفاعلية** اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة  
 او حكما ليشتمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتداء والخبر  
 وغيرها **والنصب** حوكة كان او حروف علم **المفعولية**  
 اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشتمل  
 الملحقات به **والجر** حوكة كان او حروف علم **الاصافة** اى  
 علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها  
 مصدرا لم يحتاج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفا  
 عليا والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب  
 بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى  
 الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها  
 خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه  
 علامة غير الجر جعل علامة **والتعاطل** لفظيا كان او مفعوليا  
**ما به يتقوم** اى يحصل **المعنى المقضى** اى معنى من المعاني  
 المعتودة على المعرب المقضية **للاعراب** ففى جائى زيد  
 جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع  
 علامة لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى  
 المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مرت  
 بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل  
 الجر علامة لها **والمفرد المنصرف** اى الاسم المفرد المنصرف

الذى

الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل و  
 كذا **الجمع المكسر المنصرف** اى الاسم لم يكن الواحد فيه  
 سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب  
 فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجوهين احدهما  
 ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحوكة والاعراب فيها بالحوكة  
 واذا كان الاعراب بالحوكة فالاصل ان يكون بالحوكات الثلث  
 فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحوكات الثلث فى الا  
 حوال الثلث فالاعراب فيهما **بالضمة** **رفعا** اى حالة  
 الرفع **والفتحة** **نصب** اى حالة النصب **والكسرة**  
**جوا** اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا  
 على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالا  
 لية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت  
 رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة  
 ورايت طلبة ومررت بطلبة **جمع المؤنث السالم**  
 وهو ما يكون بالالف والياء واحترز به عن المكسر  
 فانه قد علم **بالضمة** **رفعا** **والكسرة** **نصب** **وجوا** فان  
 النصب فيه تابع للجر اجزاء للفرع على وتيسر الاصل  
 الذى هو جمع المذكور السالم فان النصب فيه تابع للجر  
 كما سيحى ذكره مثل جاءنى مسلمات ورايت مسلمات



ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمّة رفعا والفتحة  
نصبًا وجوا فالجوفية تابع للنصب كما سند كره نحو جائي  
احمد ورايت احمد ومررت باحمد **اخوك وابوك**  
**وجموك** بكسر الكاف لان الحم قريب المراء من جانب  
زوجها فلا يضاف الا اليها **وهنوك** والهن الشيء  
المنكر الذي يستحق ذكره كالعورة والصفات الذميمة  
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصة  
واوية **وفوك** وهو اجوف واو قى لامه هاء اذا صله  
فوه **وذومال** وهو لفيف مقرون بالواو ين اذا صله  
ذو واما اضيف ذوا الى الاسم الظاهر دون الكاف  
لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه  
الاسماء الستة **بالواو رفعا والالف** نصبًا **والياء** جوا  
ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصفواتها موية  
بالحركات نحو جاءني اخيتك ورايت اخيتك ومررت  
باخيتك وموحدة اذ المثني والمجموع منها معوب باعراب  
التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء  
بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم  
يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت  
اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن **الى غير ياء**

المتكلم

**المتكلم** لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فالحال كما  
الاسماء المضافة اليها ولم يكتب في هذا الشرط بالمثل  
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل  
اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثني  
وجمع المذكور السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض  
الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد حشة  
ومنافرة ثامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب  
كل من المثني والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب  
اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشايرتها للمثني  
في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حروف صالح  
للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير  
الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد وديم فانه لم يسمع فيها  
من العرب اعادة الحرف المحذوفة عند الاعراب **المثني**  
وما يلحق به **وهو كلا** وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع  
كلا **مضافا** اي حال كون كلا او كلتا مضافا **الى مضمير**  
وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار  
معناه مثني فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه  
يقتضي الاعراب بالحروف فروع فيه كلا الاعتبارين  
فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب



لفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل  
 لكن يكون حركاته تقديرية لان اخوه الف تسقط بالنقل  
 الساكنين نحو جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين  
 ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمرة الذي  
 هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب  
 بالحروف التي هي الفرع نحو جاء في كلاهما ورايت كليهما  
 ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف  
 بكونه مضافا الى مضمرة **واثنان** وكذا اثنان فان  
 هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة  
 التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها **بالالف**  
**رفعا والياء** المفتوحة ما قبلها نصباً وجراً كما في  
**جمع المذكر السالم** والمراد به ما سمي اصطلاحاً وهو  
 الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه  
 نحو نين وارضين مما لم يكن واحداً مذكراً يجمع بالواو  
 والنون وما الحق به **وهو اولو** ولا عن لفظه **وعشرون**  
**واخوانها** اي نظايرها السبع وهي ثلثون الى التسعين  
 وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والاصح  
 اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة  
 واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلثة مقادير الثلثة

وعلى

وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل  
 على معانٍ معينة ولا تعين في المجموع **بالواو** رفعا **والياء**  
 نصبا وجراً وانما جعل اعراب المثني مع ملحقاته وجمع  
 مع ملحقاته بالحروف لانها فرع للواحد وفي اواخرها  
 حروف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فطلب  
 ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما  
 فرعاً لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف  
 فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان  
 حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثني وثلثة  
 للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بذلك الحروف  
 الثلثة ولو خص المثني بهما بقي المجموع بلاعراب ولو خص  
 المجموع بهما بقي المثني بلاعراب فوزعت عليهما بان جعلوا  
 لالف علامة الرفع في المثني لانه الضمير المرفوع للتثنية  
 في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع  
 لانه الضمير المرفوع للمجموع في الفعل نحو يضربون وضربوا  
 وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجزاء على الاصل ورفقا بينهما  
 بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية تحفة الفتحة وكثرة التثنية  
 وكسروه في المجموع لتقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب  
 على الجزاء على الرفع لمناسبة النصب للرفع لوقوع كل منهما فصلة

لرفع الاعراب



في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف  
وبيان موضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب  
اللفظي والتقديرية الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما  
سبق ولما كان التقديرية اقل اشار اليه اولاً ثم بين ان  
اللفظي ما عداه فقال **التقدير** اي تقدير الاعراب **فيما**  
اي في الاسم المعرب الذي **تعذر** الاعراب فيه اي  
امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحروف الذي  
هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كما في الاسم  
المعرب بالحركة الذي في اخوه الف مقصورة سواء كانت  
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة  
بالتقاء الساكنين **كعصاً** بالتنوين فان الالف المقصورة  
في صورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة  
المضاف الى ياء المتكلم **خو غلامى** فانه لما استثقل ما قبل  
ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع  
ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها ونحو  
لغة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم  
في حالة الجر لفظي غير مرضي **مطلقاً** اي في الاحوال الثلاثة  
يعني كون الاعراب تقديرية في هذين النوعين من الاسم  
المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها **او استثقل**

عطف

عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم  
الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل  
الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره ثقيلًا  
على اللسان كما في الاسم الذي في اخوه ياء مكسورة ما  
قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين **كقاف**  
او غير محذوفة كالقاضي **رفعاً** و**جرّاً** اي حالتي الرفع  
والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة  
على الياء دون الفتحة **ونحو مسلمي** عطف على قوله كقاف  
يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب  
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف **نحو مسلمي** بخلاف  
تقدير الاعراب المتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة  
**رفعاً** يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة  
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاء في مسلمي فان  
اصلة مسلمي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو  
والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياءً وادغمت  
الياء في الياء وكس ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع  
التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديرية  
بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء  
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضاً ياء وقد يكون الاعراب

في اللفظ

منها



بالحروف تقديرية في الاحوال الثلاث مثل جاء في ابا القوم  
 ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حرف  
 الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب  
 لفظا بل صار تقديرية **واللفظي** اي الاعراب المتلخظ  
**فيما عداه** يعني فيما عدا ما ذكر مما تعدر فيه الاعراب  
 او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف و  
 غير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف  
 وبمعرفة يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرية  
 واللفظية تعرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال **غير**  
**المنصرف ما** اي اسم معرب **فيه علتان** تؤثران  
 باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه اثرا سيجي ذكره  
**من علل تسع او علة واحدة منها** اي من تلك العلل  
 التسع **تقوم** هذه العلة الواحدة **مقامهما** اي مقامها  
 تين علتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما **وهي** اي العلل  
 التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة  
 لكل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد  
 من هذه الامور وذلك المجموع **عدل ووصف وتا**  
**نيث ومعرفة وعجمة** ثم جمع ثم تركيب والعدول  
 في عطف هاتين علتين من الواو الى ثم لجود الحافظة

على الوزن

على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن  
**الفعل وهذا القول تقريب** فقوله زائدة منصوب  
 على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة  
 وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتداء اخوه  
 الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيا  
 دة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنها بالالف  
 والنون الزائدين ولوجعل الالف فاعلا لقوله زائدة  
 والظرف متعلق بالزيادة واريد زيادة الالف قبل النون  
 اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في  
 هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت  
 جامعي زيد راكبا من قبله اخوه فانه بدل على اشتراكهما  
 في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف  
 وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصور  
 النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل  
 او القول بان يكون كل واحد من الامور التسعة علة  
 قول تقريبي لا تحقيقا اذ العلة في الحقيقة اثنتان  
 منها لا واحدا والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب  
 لان في عدد ها خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم  
 انها اثنتان وقال بعضهم انها احد عشر لكن القول بانها

انها تسع



تسع تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة ثم  
 انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيت  
 فقال **مثل عمر** مثال للعدل و**أحمر** مثال للوصف  
**وطلمة** مثال للتأنيث و**زينب** مثال للمعرفة وفي ايراد  
 زينب مثالا للمعرفة وبعد طلمة اشارة الى قسم التأنيث  
 اللفظي والمعنوي و**ابراهيم** مثال للمعجزة و**جسلا**  
 مثال للجمع و**معدى كوب** مثال للتركيب و**عمران**  
 مثال للالف والنون و**احمد** مثال لوزن الفعل  
**وحكم** اي حكم غير المنصرف والاثرا المرتب عليه من  
 حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما  
**ان لا كسر فيه ولا تنوين** وذلك لان لكل علة فرع  
 فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه  
 الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم  
 احديهما افتقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من  
 المصدر فمنع منه الاعواب المختص بالاسم وهو الجر و  
 التنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة  
 فرعيتان لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع  
 الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قايم  
 ثم قايمه والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجلا

ثم ذكر

ثم الرجل والعجوة في كلام العرب فرع العويبة اذ الاصل  
 في كل كلام ان لا يخالطة لسان آخر والجمع فرع الواحد  
 والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدتان فرع  
 لما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل  
 كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد  
 فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الاصل **ويجوز** اي لا يمنع  
 سواء كان ضروريا او غير ضروري **صرفه** اي جعله في حكم  
 المنصرف با دخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا  
 حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او  
 واحدة يقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم  
 حلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي  
 لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم **للضرورة**  
 اي لضرورة وزن الشعرا ورعاية قافية فانه اذا وقع غير  
 المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار  
 يخرج عن الوزن او زحاف يخرج عن السلاسة اما الا  
 فكقوله صبت على مصائب لو انهما صبت على الايام  
 صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعذ ذكرو نغان لنا  
 ان ذكره هو المسك ما كثرته يتضوع فانه لو فتح نون  
 نغان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف

الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي  
 والظاهر من ضمير صرفه راجع الى الحكم  
 والمنصرف في حكم الفعل الاول  
 في دفع ضمير الظاهر  
 فلا حاجة لتكرار الظاهر  
 الثاني فانهم  
 عصام الدين











وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد مؤحد وثناء ومثني  
الى رباع وربيع بلا خلاف وفي ما وراها الى عشار ومعر  
خلاف والصواب بحبيها والسبب في منع حوق ثلث  
ومثلث واخوانتها العدل والوصف لان الوصفية الغو  
ضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث  
ومثلث لا اعتبارها فيما وضعا **واخر** جمع اخوي مؤنث  
اخو واخو اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد  
تاخوانته نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان  
يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل  
بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم  
انه معدول عنها فيه اللام اي عن الاخو وقال بعضهم  
هو معدول عنها ذكر معه من كلمة اي عن اخو من وانما  
لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها يوجب التنوين او  
البناء او اضافة اخو مثلها نحو حينذ وقيل وبانهم  
يتم عدي وليس في اخو شئ من ذلك فتعين ان يكون معدولا  
عن احدا لاخرين **وجمع** جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك  
كتع وبتع وبتع وقياس فعلاء افعلا ان كانت صفة  
ان يجمع على فعل كمرء على عمرو وان كانت اسما ان يجمع على  
فعلى او فعلاوات كصحراء على صحاري او صحراوات

فاصلها

فاصلها اما جمع او جماعي او جمعيات واذا اعتبر اخوها  
عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل  
التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صادرت بالغلبة  
في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخوانه احد السببين  
وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد  
لجموع الشاذة كانب وقوس فانه لم يعتبر اخا جها عاها  
القياس فيها كالايناب والاقواس كيف ولو اعتبر جميعها  
اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاع  
عدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ في ابن  
يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ و  
المعدول **او تقدير** اي خروجها كايضا عن اصل مقدر  
مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصلة غير  
**كعمرو** وكذلك زفوفانها لما وجد غير منصرفين ولم  
يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل  
ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما  
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما  
عامر وزافر عدل عنهما الى عمرو وزفر **ومثل باب نظام**  
المعدولة عن قاطية واراد ببابها كل ما هو على فعال  
على الاعيان المؤنثة من غير ذوات الرأفة في لغة بني قميم



فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء  
 في الاعلام المؤنثة مثل حفار وطار فانهما مبنيّة  
 وليس فيهما الا السببان العلمية والتأنيث والسببان  
 لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب  
 البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر  
 في ما عداها فاجعلوه معوبا غير منصرف ايضا حملا  
 على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق السببين  
 لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه  
 انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف  
 ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلا  
 فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال  
 في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون متاخن فيه  
 والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا  
 ذوات الراء مبنيّة بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة  
 الى اعتبار العدل منها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عدا  
 ها على **الوصف** وهو كون الاسم ذا على ذات مبرأية  
 مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب  
 الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات مأخوذة مع بعض  
 صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في ثوب

عليها

بنسوة

بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد  
 فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية  
 كما في المثال المذكور فانها لما اوجى فيه على النسوة  
 التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناها  
 مرت بنسوة موصوفة ما لا ربعية وهذا معنى وصفي  
 عوض له في الاستعمال الاصل بحسب اصل الوضع  
 فالمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصل  
 لا صالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف  
**شرطه** اي شرط الوصف في سببية منع الصرف  
**ان يكون وصفا في الاصل** الذي هو الوضع بان يكون  
 وضعه على الوصفية لا ان تعرض الوصفية بعد الوضع  
 في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت  
 عنه **فلا تضره** بان يخرج عن سببية منع الصرف **غلبة**  
 اي غلبة **الاسمية** على الوصفية ومعنى الغلبة اختصا  
 ببعض افراد بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة  
 كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله  
 في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة  
**فلذلك** المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وهو عدم  
 مفرّة الغلبة **صرف** لعدم اصالة الوصفية **اربع في ثوب**

قلية



مروت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مفرقة  
 الغلبة اسود و ارقم حيث صار اسمين **للحجة الاولى**  
 للحجة السوداء والثاني للحجة التي فيها سواد و بياض و ادم  
 حيث صار اسما **للقيد** من الحديد لما فيه من الدهمة  
 اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية  
 لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف  
 لم يلحق استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية  
 فالمانع من الصرف في هذه الالكلام والصفة الاصلية  
 ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية  
 فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في  
 الاصل والحال **وضعف منع افعي** اسما **للحجة على زعم**  
 وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث  
**وكذلك منع اجدل للصقر** على زعم وصفية لتوهم  
 اشتقاقه من اجدل بمعنى القوة و **اخيل للطائر** اي  
 لطائر ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه  
 من الخيال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم  
 الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني  
 الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل  
 في الاسم **الصرف التانيث** اللفظي الحاصل **بالتاء**

لأب الالف

لأب الالف فانه لا شرط له **شرطه** في سببية منع الصرف  
**العلمية** اي علمية الاسم المؤنث ليصر التانيث لازما  
 لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان  
 العلمية وضع تاني وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك  
 عن الكلمة **والتانيث المعنوي كذلك** اي كالتانيث  
 اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها  
 في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف  
 وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر  
 كما اشار اليه بقوله **وشرط تحتم تأثيره** اي شرط وجوب  
 تأثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلاثة  
**زيادة على الثلاثة** اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل  
 زينب او **تحتك الاوسط** من حروفها الثلاثة مثل سقر  
**او العجوة** مثل مائة وجوز وانما اشترط في وجوب تأثير  
 التانيث المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة  
 بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة التي من شأنها ان  
 تعارض ثقل احد السبين فتراحم تأثيره وثقل الاولى  
 ظاهر وكذا العجوة لان لسان العجم ثقيل على العرب **فهند**  
**يجوز صرفه** نظرا الى انتقاء شرط تحتم تأثير التانيث  
 المعنوي اعني احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه

الحرف



نظرا الى وجود السببين فيه **وزينب وسقر** علميا  
 للطبقة من طبقات النار **وماه وجور** علمين للبلد  
**ممتنع** صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي  
 مع شرط تختم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر  
 فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تختم تأثيره  
 وهو تحريك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث  
 المعنوي مع شرط تختم تأثيره وهو العجمة **فان سمي به**  
 اي بالموثث المعنوي **مذكر فشرطه** في سببية منع الف  
**الزيادة على الثلاثة** ان الحرف الرابع في حكمه التأنيث  
 قائمة مقامها **فقدّم** وهو موثث معنوي سماعي باعتبار  
 معناه الجنسي اذا سمي به رجل **منصرف** لان التأنيث  
 الاصل زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه العلمية  
 وحدها لا تمنع الصرف **وعقوب** وهو موثث معنوي  
 سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل **ممتنع**  
 صرفها لانه وان زالت التأنيث لعلميته للمذكر فالحرف  
 الرابع قائمة مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء  
 المقدرة كما تقتضيه قاعدة الصغير فيقال قديمة بخلاف  
 عقوب فانه اذا صغر فيقال عقوب من غير اظهار التاء  
 لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقوب اذا سمي به رجل

امتنع

امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي **المعرفة** اي التوفيق  
 لان سبب منع الصرف وهو وضع التعريف لاذات  
 المعرفة **شرطها** اي شرط تأثيرها في منع الصرف **ان**  
**تكون علمية** اي كون هذا النوع من جنس التعريف  
 على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان  
 يكون حاصله في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما  
 جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المصموم والمبهمة  
 لا يوجد الا في المنيئات ومنع الصرف من احكام العرب  
 والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا  
 كما سيجي فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا  
 التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها  
 ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فوعة التعريف  
 للتشكيك اظهر من فوعة العلمية له **العجمة** وهي كون اللفظ  
 مما وضعه غير العرب ولنا تأثيرها في منع الصرف شرطان  
**شرطها الاول ان تكون علمية** اي منسوبة الى العلم  
**في اللغة العجمية** بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم  
 حقيقة كابراهيم او حكيم بان يتقلد العرب من لغة العجم  
 الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقانون فانه  
 كان في العجم اسم جنس سمي به احدثوا الفراء لجودة وانه



قبل ان يتصرف فيه العوب فكانه كان علما في العجبة وانما جعلت شرطا للثلاث ينصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجبة فلا يصلح فيه سببان لمنع الصرف فعلى هذا الوسمي بمثل الجاه لا يمنع صرفه لعدم علمية في العجبة وشرطها الثاني احد الامرين **وتحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلاثة** اي على ثلاثة احرف لئلا يعارض الحقة احد السببين **فنوح منصرف** هذا تنوع بالنظر الى الشرط الثاني فانصرفا فنوح انما هو لا انتقاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصلا لان العجبة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانه علامة مقدرة تظهر في بعض النقر فله نوع قوة في ازان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يغير فان قلت قد اعتبرت العجبة في ما هو وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيها سبق انما هو لقوة سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبار التقوية سببا اخر اعتبار سببتيها بالاستقلال **وشتر** وهو اسم حصين يد ياربكرو **ابراهيم ممتنع** حوفرها للوجود الشرط الثاني فيها فان في شتر تحرك الاوسط

حصين

وفي ابراهيم

وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفرع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصرفا فنوح ولذا اقدم انصرفا مع انه متفرع على انتقاء الشرط الثاني الاولي تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الامة محمد وصالح وشعيب وكونها عربية ونوح ولو طحفتها وقيل ان هو كنوح لان سبويه قونه معه ويؤيد ما يقال من ان العوب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهو عليه السلام فيما نذكر فكان كنوح **الجمع** وهو سبب قايه مقام سببين **شرطه** اي شرط قيام مقام سببين **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلاثة احرف او طرها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكرير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايا من جمع اعمى على ابا منين وصواحب جمع صاحبة على صواحيبات وانما اشترطت



ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فتؤثر **بغيرها**  
منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها  
تاء التانيث باعتبار ما يؤا إليه حالة الوقف فلا يرد  
خوفوا جمع فارهة وإنما اشترط كونها بغيرها  
لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات  
كفرازة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهية  
والطاعة فيدخل في قوة جمعية فتور ولا حاجة الى  
اخراج نحو مدايني فانه مفرد محض ليس جمعا  
لا في الحال ولا في المال وإنما الجمع مداين وهو لفظ  
اخر بخلاف فرازة فانها جمع فريز او فريزان  
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على  
قسمين احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون  
بها فاما ما كان بغيرها فممتنع صرفه لوجود شرط  
تأثيرها **كساجد** مثلا لما بعد الف حرفان **ومصايح**  
مثال لما بعد الف ثلاثة احرف او سطها ساكن **واما**  
**فرازة** وامثاله مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء  
**فمنصرف** لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلاها  
وحضاجو **علما للضبع** هذا جواب سؤال مقدّر تقديره  
ان حضاجو علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير

علم

ما ان

كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة  
منتهى الجموع ليست من اسباب منع القرف بل هي شرط  
للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه **غير منصرف**  
وتقدير الجواب ان حضاجو حال كونه علما للضبع  
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية **لانه**  
**يقول عن الجمع** فانه لو كان في الاصل جمع حظير  
بمعنى عظيم البطن يسمى به الضبع مبالغة في عظم بطنها  
كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع  
صرفه اعتبار هو جمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في  
منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلية  
والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية  
غير غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتاء  
نيث غير مسلم لانه علم جنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا  
واما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية  
بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل  
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف  
قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير  
معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العوض  
في الجمعية **وسراويل** جواب سؤال مقدّر تقديره ان يقال



قد تفصيت عن الاشكال الواردة على قاعدة الجمع بحجج  
 يجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل  
 فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد  
 والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب  
 بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو **اذ لم يصرف**  
**وهو الاكثر** في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على  
 قاعدة الجمع كما قلت **فقد قيل** في التفصي عنه انه اسم  
**الجمعي** ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل **حمل** في منع  
 الصرف **على موازنه** اي على توازنه من الجموع العوية  
 كناعيم ومصاييح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو  
 وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكمافا  
 لجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة  
 او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على  
 زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على  
 الموازين **وقد قيل** هو اسم **عزني** ليس بجمع تحقيقا  
 لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه **جمع**  
**سروالة تقدير** وفرضا فانه لما وجد غير منصرف  
 ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع  
 الصرف قد رل هذا القاعدة انه جمع سروالة فكانت سمي

كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على  
 سراويل **واذا صرف** اي سراويل لعدم تحقيق جمعية  
 تحقيقا والاصل في الاسماء الانصراف **فلا اشكال**  
 بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه  
**ونحو جوار** اي كل جمع منقوص على فواعل بائنا كان  
 او واويا كالجوارى والرواعي **رفعاً وجوا** اي في حالة  
 الرفع **والجوا كالقاضي** اي حكمه حكم القاضي بحسب  
 الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول  
 جائي جوار ومررت بجوار كما تقول جائي قاضي ومررت  
 بقاضي واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة  
 نحو رايت جوارى فلا اشكال في حالة النصب لان  
 الاسم غير منصرف للجمعية مع صبغة منتهي الجموع بخلاف  
 حاله الرفع والجوا فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم  
 الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان لا  
 علا لمتعلق بجوه الكلمة مقدم على منع الصرف الذي  
 هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك  
 جاءني جوار جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل  
 في الاسم الصرف فيبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم لقطت  
 الهمزة للثقل والتنوين والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار

كقاض



على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع  
فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه  
للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم  
الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعة مع صيغة  
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدّر ولهذا لا يجوز  
الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه  
لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة  
او عن حركاتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر  
بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة  
الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول  
رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف  
على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر  
والفتحة خفيفة فما وقع فيه من الاعلال واما في حالة  
الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين حذفت الضمة  
للتقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء  
الساكنين فصار جوار وعلى هذا اللغة لا اعلال الا  
في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال  
في حالتين كما عرفت **التركيب** وهو صيرورة كلمتين  
او اكثر كلمة واحدة من غير حرفيه جزء فلا يرد النجم وبصري

فيه اعلال

بصري

علمين **شرط العلمية** ليا من الرؤال فحصيل له قوة فيؤثر بها  
في منع الصرف **وان لا يكون باضافة** لان الاضافة يخرج  
المضاف الى الصرف او الى حكم فكيف يؤثر في المضاف اليه  
ما يصاد اعني منع الصرف **ولا اسناد** لان الاعلام  
المشملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شراً  
فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية  
فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قضية غريبة فلو  
تطوف اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة و  
اذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع  
الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان  
على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب  
صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سبويه **مثل**  
ونقطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانت  
اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انها من قبيل المبنيات  
واما الاعلام المشملة على الاسناد فلم يذكر بناؤها  
اصلا فلذلك احتاج الى اخايجها **مثل بعلي بك** فانه  
علم لبلدة مركب من بعد هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب  
هذه البلدة جعل اسماء واحد من غير ان يقصد بينهما  
نسبة اضافية او اسنادية او غيرها **الالف والتون**

فيحصل



المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين  
لانهما من الحروف الزوايد وتسميان مضارعين ايضا  
ببضارعتيها التي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث  
عليهما وللنحاة خلاف في ان سببتهما لمنع الصرف  
واما كونها مزيدتين وفرعيتهما للزيد عليه واما مشا  
بهتهما لالفي التاء نيث والواحد هو القول الثاني ثم  
انتهما **ان كانا في اسم** يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم  
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ  
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمروضة  
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم  
المذكور هنا هو هذا المعنى الاسم الشامل للاسم والصفة  
**فشرط** اي شرط الالف والنون في منعها من الصرف  
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط  
ذلك الاسم في امتناعه من الصرف **العلمية** تحقيقا  
للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالغ  
التاء نيث **كجران او كانا في صفة** فانتفاء فعلانية  
اي ان كان الالف والنون في صفة فشرط انتفاء فعلا  
يعني امتنع دخول تاء التاء نيث عليه لبقية مشابهتهما  
لالفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه

دخول  
اختلاف

صفة لان مؤنثه عريانة **وقيل** شرطه **وجود فعلى** لانه  
متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلا لانه فبقية مشابهتهما  
لالفي التأنيث على حالها **ومن ثمة** اي من اجل المخالفة  
في الشرط **اختلف في رحن** في انه منصرف او غير منصرف  
فانه ليس له مؤنث لارحمي ولا رحمان لانه صفة خاصة للذ  
تعالى لا يطلق على غيره تعالى المذكور والمؤنث فعلى مذهب  
من شرط انتفاء فعلانية وهو غير منصرف وعلى مذهب  
من شرط وجود فعلى وهو منصرف **دون سكران** فانه  
لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان  
مؤنثه سكوى لا سكرانة **ودون ندمان** فانه لا خلاف في  
صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا  
ندى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان  
بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه  
ندى لا ندمانة **وزن الفعل** وهو كون الاسم على وزن  
نعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع  
الصرف بل **شرط** فيها احد الاقوين اما ان يختص في  
اللغة العربية **بالفعل** بمعنى انه لا يوجد في الاسم العونى الا  
منقولا من الفعل **كشمر** على صيغة الفعل الماضي المعلوم  
من التثنية فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفوس



وكذلك بذر ماء وعثر لموضع وخصم لرجل افعال نقلت  
الى الاسمية واما نحو بقم اسما للضيع معروف وهو العند  
وسلم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة  
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص **ومثل ضرب**  
على البناء للمفعول اذ اجعل علما للشخص فانه ايضا غير  
منصرف للعلمية ووزن الفعل واثما قيد بالبناء للمفعول  
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب  
الى منع صرفه الا بعض النحاة **او يكون** غير مختص لكن  
يكون في **اوله** اي اول وزن الفعل او اول ما كان  
على وزن الفعل **زيادة** اي زيادة حروف او حروف زائد  
من حروف اثنين **كزيادة** اي مثل زيادة حروف او حروف  
زائد في اول الفعل **غير قابل** اي حال كون وزن  
الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل **للتاء** لانه  
نحو الوزن بهذا التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان  
الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي  
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذ اسمي به  
نحو التاء به للتذكير فلا يكون قبلا ولا اسود فان  
بحي التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف  
الاصلي الذي لاجله امتنع من الصرف بل باعتبار علمية

الاسمية

الاسمية العارضية **ومن ثمة** اي ومن اجل اشتراط  
عدم قبول التاء **امتنع** احمر عن الصرف لوجود الز  
المذكورة مع عدم قبول التاء **وانصرف** **يعمل** لقبول  
التاء لمجيء بعمله للناقطة القوية على العمل والسير **وما**  
**فيه علمية مؤثرة** اي كل اسم غير منصرف يكون فيه  
علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية او مع شرطية بسبب  
اخر واحترز بذلك عما يجامع الف التاء نيت او صيغة  
منتهى الجمع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا  
تأثير فيه للعلمية **اذ انكر** بان يول العلم بواحدة من  
الجماعة المستمارة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخو فانه  
اريد به المسمى بزيد او كعمل عبارة عن الوصف المشتهر  
صاحبه به في قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل  
نحو **صرف لما تبين** اي ظهر حين يتبين اسباب منع  
الصرف وشرايطها فيما سبق **من انها** اي العلمية لا  
**تجامع مؤثرة الا ما** اي سبب الذي هي اي العلمية **نحو**  
**فيه** وذلك في التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة  
والتركيب والالف والنون المزيدين فان كل واحد  
من هذه الاربع مشروط بالعلمية **الا العدل ووزن**  
**الفعل** استثناء مما بقي من استثناء الاول اي لا تجامع

يادة



غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان  
العلمية تجتمعها مؤثرة كما في عمر واحد وليست شرط  
فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل  
متضادان لان الاسماء المعدودة بالاستقراء على  
اوزان مخصوصة ليس شيء منهما من اوزان الفعل  
المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء  
من الامور الدائرين بمجموع هذين الشيئين وبين احدهما  
فقط الا احدهما فقط لا لمجموعهما فاذا انكر الغير  
المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب  
اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه  
من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين  
الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخير المشروط  
بالعلمية من حيث وصف سببية فلم يبق فيه سبب من حيث  
سبب او على سبب احد فيما هي ليست بشرط فيه من  
العدل ووزن الفعل هذا وقيل على قوله وهما متضادان  
اصحت بكسرتين علما للمفارقة من اوزان الفعل مع وجود  
العدل فيه فانه امر من صممت يصممت وقياسه ان يحى  
بضميتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب  
ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين

وان لم

وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا  
كان او تقديريا لم بجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت  
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار  
العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه  
واعتماد خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا  
تقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما  
العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل اخر  
علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله  
وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو  
ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر  
موافقة لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسندا للمخا  
لفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على  
ذلك في انصرف نحو احمر علما اذا نكر والمراد  
بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا  
غير خفي فيدخل فيه كوان وامثاله ويخرج عنه افعال  
التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق  
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى  
كل وكذلك افعال التفضيل المجردة عن من التفضيلية  
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية

مع



فيه حتى صار افعلا وان كان معنى من فلا ينصرف بلا  
خلاف لظهور معنى الوصفية فيه لسبب من التفصيلية  
**اعتبار الوصفية الاصلية** اي انما خالف سبويه  
الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية **بعد التنكير**  
فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار  
الوصفية فاعتبرها وجعلها غير منصرف للصفة  
الاصلية وسبب اخو كوزن الفعل والالف والنون  
المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الو  
صفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها  
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قبل  
الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال  
الوصفية عنهما ج وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما  
بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود  
اسم للحمية السوداء والارقم للحمية التي فيها سواد وبياض  
وفيها شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية  
فيهما اعتبارها في اخر بعد التنكير لانها قد زالت  
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الو  
صفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل  
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد

وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر  
ولما اعتبر سبويه الوصف الاصلية بعد التنكير وان كان  
زائلا لزمه ان يعتبر في حالة العلمية ايضا فيمنع نحو  
خاتم من الصرف للوصف الاصلية والعلمية فاجاب  
عنه المص بقوله **ولا يلزم** اي سبويه من اعتباره الو  
صفية الاصلية بعد التنكير في مثل اخر علم **باب خاتم**  
اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان  
اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه  
للعلمية والوصفية الاصلية **لما يلزم** خاتم على تقدير  
منعه من الصرف **من اعتبار متضادين** يعني الوصفية  
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم **في حكم**  
**واحد** وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر  
الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان  
قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين  
الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبر الوصفية  
الاصلية والعلمية في منع صرف مثل خاتم لا يلزم اجتماع  
متضادين فلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد  
اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين  
لكنه شبيه به فاعتبارها معا غير مستحسن **وجمع الباء**



اي باب غير المنصرف **باللام** اي يدخل لام التثنية  
 عليه **او الاضافة** اي اضافة الى غيره **ينجي** اي يصير  
 مجزوا **بالكسر** اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا  
 وانما لم يكتب بقوله ينجي لان الاجزاء قد يكون  
 بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات  
 البناءية ايضا وللحاجة خلاف في ان هذا  
 الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من  
 ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه  
 انما كان لمسابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة  
 بدخل ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة  
 قويت جهة الاسم فوجع الى اصله الذي هو الصرف  
 فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجمع مع اللام  
 والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا  
 والمنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين و  
 سقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت  
 مشابته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تاء  
 الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله ووقف التنوين لا  
 متناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العليتين ان  
 كانتا باقتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف

الحركات في

وان

وان زالتا معا وزالت احديهما كان منصرفا وبيان  
 ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت  
 العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم  
 وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم  
 يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما  
 وهذا القول تنسب بما عرفت المص غير المنصرف **المرفوع**  
 جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه اسم وهو مذكر  
 لا يعقل ويجمع بهذا الجمع مطردا صيغة المذكر الذي لا  
 يعقل كالصافات للذكور من الخيل وجمال سبحات  
 اي ضيحات وكالاتيام الحاليات **هو** اي المرفوع الدال  
 عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للا  
 فراد **ما اشتمل** اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي  
 علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف  
 والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها  
 لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع  
 المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه في محل لو كان ثم معرب  
 لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدل  
 الرفع المحلى وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان  
 مضميا متصلا كما يسمى **فمنه** اي فمن المرفوع او مما اشتمل

جاءت بقول



على علم الفاعلية **الفاعل** انما قدمه لانه اصل المرفوعات  
 عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الحال ولان  
 عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتدأ  
 لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم  
 بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق  
 فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق  
**وهو** اي الفاعل **ما** اي اسم حقيقة او حكما يدخل فيه مثل  
 قولهم اعجبني ان ضربت زيدا **اسند اليه الفعل**  
 بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا  
 المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات  
 غير التابع بقوينة ذكر التوابع بعدها **او شبهة** اي  
 ما يشبه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل  
 والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل  
 والظرف **وقدم** اي الفعل او شبهة **عليه** اي على ذلك  
 الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند  
 اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة  
 لكنه مؤخوف فيه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء  
 المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب  
 تقديمه اذا كان المبتداء نكرة واخبر ظرفا نحو في الدار رجل

قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر لما يجب  
 تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل **على جهة قيامه**  
 اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهة به  
 وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في  
 حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد  
 من مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على  
 صيغة المجرول فلا احتياج الى هذا القيد انما هو على  
 مذهب من لم يجعله دخلا في الفاعل كالمص واما  
 على مذهب من جعله دخلا فيه كصاحب المفصل  
 فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به **مثل**  
 زيد في قام زيد فهذا امثال لما اسند اليه الفعل **و**  
 مثل ابوه في زيد قايم ابوه فهذا امثال لما اسند اليه  
 شبه الفعل **والاصل** في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون  
 الفاعل عليه ان لم يمنع مانع **ان يلي الفعل** المسند اليه  
 اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه اخر من معمولاته  
 لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياجه اليه يدل على ذلك  
 اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات  
 فيما هو بمنزلة كلمة واحدة **فلذلك** الاصل الذي يقتضي  
 تقديم الفاعل على ساير معمولات الفعل **جاز ضرب غلامه**



**زيد** لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم  
 الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز  
**وامتنع ضرب غلامه زيد** التاء آخر مرجع الضمير  
 وهو زيد لفظا ورتبة ويلزم الاضمار قبل الذكر  
 لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاختش وابن  
 جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزي ربه عني  
 عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويبات وقد فعل  
 واجيب عنه بان هذه الضرورة الشعر والمعاد عدم  
 جوازه في لغة الكلام وبانه لانهم ان الضمير رجع الى  
 العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزي  
 رب الجزاء **واذا انتفى الاعراب** الدال على فاعلية  
 الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع **لفظا فيهما**  
 اي في الفاعل المقدم ذكره صريحاً في ضمن الامثلة  
 والمفعول المقدم ذكره في ضمن الامثلة **والقرينة** اي  
 الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعرف ان يطلق  
 على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ذكر الاعراب  
 مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت  
 موسى جبلي او معنوية نحو اكل الكثرى يحيى **او كان** الفاعل  
**مضمراً متصلاً** بالفعل بارزاً كضربت زيداً او مستكناً

كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاء خراً  
 عن الفاعل لئلا ينتقض بمثل زيداً ضربت **او وقع**  
**مفعول** اي مفعول الفاعل **بعد الا** بشرط توسطها  
 بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد  
 الاعرج **او بعد معناها** نحو انما ضرب زيد عمرو  
**وجب تقديمه** اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع  
 هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما  
 والقرينة فلم يتحيز عن الالتباس واما في صورة كون  
 الفاعل ضميراً متصلاً فلمنافاة الاتصال واما في صور  
 وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما  
 في صورة التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر  
 المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الاعرج  
 انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو  
 مضروباً للشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرو  
 الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان  
 يكون زيد ضارباً للشخص اخر فلو انقلب احدهما بالآخر  
 انقلب الحصر المطلوب واما قلنا بشرط توسطها بينهما  
 في صورتي التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على  
 الفاعل مع الافتعال نحو ما ضرب الاعرج زيداً فالظاهر



أن معناه انحصار ضابطة زيد في عمرو إذا انحصرت أفعالها  
 على الأفعال فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل  
 لكن لم يستحسنه بعضهم لأنه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها  
 وإنما قلنا الظاهر أن معناه كذا الاحتمال أن يكون معناه  
 ما ضرب أحد الأفعال الآخر زيد فيفيد انحصار صفة  
 كل منهما في الآخر وهو أيضا خلاف المقصود وأما وجوب  
 تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الالان  
 الحصر هنا في الجزء الأخير فلو أخر الفاعل انقلب المعنى  
 قطعاً **إذا اتصل به** أي بالفاعل **ضمير مفعول نحو**  
**ضرب زيد غلامه أو وقع** أي الفاعل **بعد الالان** المتوط  
 بينهما في صورتين التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرو  
 الأزد وفايدة هذا القيد مثل ما عرفت **انفا أو وقع**  
 الفاعل بعد **معناها** أي معنى الآخر وإنما ضرب عمرو  
 زيد **أو اتصل مفعوله** بأن يكون المفعول ضميراً متصلاً  
 بالفعل **وهو** أي الفاعل **غير ضمير متصل به** نحو ضربك  
 زيد **وجب تأخيره** أي تأخير الفاعل عن المفعول في  
 جميع هذه الصور أما في صورة اتصال ضمير المفعول به  
 فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وأما في صورة  
 وقوعه بعد الآخر **أو معناها** لا ينقلب الحصر المطلوب وأما في صورة

كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل لهذا  
 فاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين  
 الفعل بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضاً ضميراً متصلاً  
 فإنه يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك **وقد يحذف**  
**الفعل** الرفع للفاعل **لقيام قرينة** دالة على تعيين  
 المحذوف **جواز** أي حذف جازياً **في مثل زيد** أي  
 فيما كان جواباً للسؤال **لمن قال من قام** سائلاً  
 عن يقوم به القيام فيجوز أن يقول زيد بخلاف قام  
 أي قام زيد ويجوز أن يقول قام زيد بذكره وإنما قد  
 الفعل دون الخبر لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة  
 وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل في الحذف أولى  
 وكذا يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً للسؤال مقدراً  
 في نحو قول الشاعر في موشية يزيد بن نهشل **ليبك**  
 على البناء للمفعول **يزيد** مرفوع على أنه مفعول مالم  
 يسم فاعله **ضارع** أي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل  
 المحذوف أي يبكى ضارع بقرينة السؤال المقدرة وهو  
 من يبكى وأما على رواية **ليبك** يزيد على البناء للفاعل  
 ونصب يزيد فليس مما نحن فيه **لخصومة** متعلق بضارع  
 أي يبكى من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لأنه كان ظرواً



العجزة الاذلاء واخر البيت **وختبطهما تطيح**  
**الطوايح** والختبط السائل من غير وسيلة والاطالة  
 الاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير الفياس كوا  
 جمع ملقحة وما يتعلق بختبط وما مصدرة يعنى  
 ويكيه ايضا من سائل بغير وسيلة من اجل اهلاك  
 المهلكات ماله وما يتوصل به الى تحصيل المال لانه  
 كان يعطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل  
 الواقع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه **وجوبا** اي حذفا  
**واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك**  
 اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام النشأ  
 من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار  
 حشا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه  
 يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي  
 زيد فنقد بالاية وان استجارك احد من المشركين  
 فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك  
 الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه  
 لان مفسره قائم مقامه معنى عنه ولا يجوز ان يكون  
 احدهما فاعلا ابتداء لا متناع دخول حرف الشرط  
 على الاسم بل لا بد له من الفعل **وقد يحذفان** اي الفعل

والفاعل

هذا ما يقتضيه السؤال ولا يجوز  
 حذف الفاعل بدون الفعل الا  
 في مستثنى من بعض المواضع  
 بالنسبة للحذف بالاستناد

والفاعل **معادون** الفاعل وحده **مثل نعم جوابا لمن**  
**قال اقام زيد** اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية  
 وذكر نعم مقامه وهذا الحذف جائز بقريضة السؤال لا واجب  
 لعدم قيام ما يؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في كلام استدلال  
 وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد  
 قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية  
**و اذا تنازع الفعلان** بل العاملان اذا تنازع بحوى  
 في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمر او بكر  
 كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل  
 وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من  
 فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو **التنازع ظاهر**  
 اي اسما ظاهرا واقعا **بعدها** اي بعد الفعلين اذ  
 المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ  
 هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى  
 تنازعها فيه انهما بحسب المعنى يتوجران اليه ويصح ان  
 يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمول لكل واحد منهما  
 على البديل في لا يتصور تنازعها في الضمير المتصل لان  
 الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني  
 وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمول



الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما  
 نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن  
 قطعه كما هو طريق القطع عندهم وهو اضرار الفاعل في  
 الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه  
 لا يمكن اضراره مع الا لانه حرف لا يصح اضراره ولا بد منه  
 لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود  
 اثباته له و مراد المص بالتنازع هما ما يكون طريق قطع  
 اضرار الفاعل فلهذا خصه الاسم الظاهر واما التنازع  
 الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الشكاكي يقطع  
 بالحذف وعلى مذهب القراء فيعملان معا واما على مذهب  
 غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضرار  
 وهو ممتنع لما عرفت **فقد يكون** اي تنازع الفعلين  
**في الفاعلية** بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر  
 فاعلا فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية **مثل ضربني**  
**واكرمني زيد** وقد يكون تنازعهما في **المفعولية**  
 بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا  
 فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية **مثل ضربت واكرمته**  
**زيد** او قد يكون تنازعهما في **الفاعلية والمفعولية**  
 وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية

الكسائي صح

اسم

اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر فيكونان متفقين  
 في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد **عمر** وليس  
 هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين  
 الاولين وثانيهما ان يقتضى احدا الفعلين فاعلية  
 اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه  
 ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصور  
 وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقول  
**مختلفين** لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون  
 تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال  
 كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور  
 الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا واما لم  
 يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال  
 الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث  
 وذلك يتصور على وجوه كثيرة **مثل ضربني وضربت**  
**زيدا واكرمني واكرمت زيد** واكرمني وضربت زيد  
 وضربتني واكرمت زيد او غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر  
 مرفوعا **فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثالث**  
 لقربه مع تجويز اعمال الاول **ويختار النحاة الكوفيون**  
**الاول** اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني



لسبقه وللاختيار عن الاضمار قبل الذكر **فان عملت**  
**الفعل الثاني** كما هو مذهب البصريين وبداء به لان  
المذهب المختار الاكثر استعمالا **اضمرت الفاعل في**  
**الفعل الاول** اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل  
الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر  
وامتناع الحذف **على وفق الاسم الظاهر** الواقع بعد  
الفاعلين اي موافقة افراد او ثنية وجمعاً وتائيداً لانه  
مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقاً للمرجع  
في هذه الامور **ون الحذف** لانه لا يجوز حذف الفاعل  
اذا سد شيء مسده **خلافاً للكسائي** فانه لا يضمير الفاعل  
بل يحذفه تحذف عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف  
في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين و  
ضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي **وجاز** اي اعمال  
الفعل لثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل **خلافاً**  
**للفراء** فانه لا يجوز اعمال الثاني عند اقتضاء الاول  
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر  
كما هو مذهب الجمهور وحذف الفاعل كما هو مذهب  
الكسائي بل يجب عنده اقتضى اعمال الفعل الاول  
فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرت **لان المفعول** حذفته

او نحو

حذف

او اضمرت تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حج  
محذور وقيل روي عنه شركة الرافعين او اضماره بعد  
الظاهر كما في صورة تأخير الناصب تقول ضربني واكرم  
هو ضربني واكرم زيدا هورواية المتن غير مشهورة عنه  
**وحذفت المفعول** تحذف عن التكرار لو ذكر وعن  
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر **ان استغني**  
**عنه والا** اي وان لم يستغن عنه **اظهرت** اي المفعول  
نحو حسبتني منطلقاً وحسبت زيدا منطلقاً لانه لا يجوز  
حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لثلا  
يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة **وان عملت** الفعل  
**الاول** كما هو مختار الكوفيين **اضمرت الفاعل في**  
**الفعل الثاني** لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد  
واذا جعلت زيدا فاعل ضربني وضموت في اكرمني ضميراً  
راجعاً الى زيد لتقدم رتبة فلا محذور فيه **ح** لا حذف  
الفاعل والاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً  
فقط وهو جائز **واضمرت المفعول** في الفعل الثاني  
لو اقتضاه **على** المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز  
حذفه لثلا يتوهم ان مفعول الثاني مغاير للمذكور و  
ويكون الضمير **ح** راجعاً الى لفظ متقدم رتبة كما تقول

منى زيد



ضربني واكرمته ذيد **الا ان يمنع مانع** من الاضمار كما  
هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير  
المختار **فتظهر** المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف  
لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما المنطلقين  
الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان  
فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واهم المفعول الاول في جسته  
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لما منع وهو انه  
لو اضم مفردا خالف المفعول الاول ولو اضم مثني خالف  
المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع  
في هذه الصورة الا اذا اخطت المفعول الثاني اسما  
دالا على انصاف ذات ما بانطلاق من غير ملاحظة  
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول  
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا  
مثني فلا يتوجها الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل  
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امر القيس  
وكأن ما اسعى لادني معيشة كفا في ولم اطلب قليل من  
المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفا في ولم اطلب  
الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه  
بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامر القيس هو واضح

شوا

دق امر القيس ولو انما اسعى لادني معيشة كفا في لم اطلب قليل من المال علم ان البيت المذكور دليل على كونه  
من ارهم ارهم ان مختار القول الاول والآخر الثاني نعم وجه البيت للرب ان كفا في ولم اطلب تنازعا في قليل  
فان كفا في امر العمل الاول والثاني وهو في الفصحى فلو لم يكن عملا الاول والآخر الثاني مع امكان اعماله  
هنا اذ لا تنازع في النظم بين رفعه قليل ونصبه ومع ترؤس حذف المفعول في الثاني على تقدير اعمال  
الاول وهو ضعيف غير مختار

وعدم لزوم حذف شيء في علم تقدير  
اعمال الثاني لما اختاره فاعلم منه  
ان اعمال الاول اوضح لان الفصحى  
لا يختار الا اوضح وقوله ليس منه  
النار ان رد ذلك ليس بهذا  
البيت مما تنازع فيه القائلان  
حتى يتم به البيت لال عما

شعرا العوب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى  
لما اختاره اذ لا قائل يتساوى الاعمالين فاجاب المص  
عن طرف البصريين وقال **وقول امر القيس كفا في**  
**ولم اطلب قليل من المال ليس منه** اي من باب تنازع  
الفعلين **لفساد المعنى** على تقدير توجه كل من كفا في  
ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادني  
معيشة ولا انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه  
المنافي لكل واحد منهما وذلك لان لو جعل مدخوله  
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منقيا  
والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول  
لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه  
البيت المتأخر اعني قوله **ولكنما اسعى للمجد مؤثلا** وقد  
يدرك المجد المؤثلا امثالي ووح يستقيم المعنى يعني انا  
الا اسعى لادني معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكنني  
اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى لم **مفعول ما لم يسم**  
**فاعله** اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما  
لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتداء حيث  
قال ومنها المبتداء لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض  
النحاة فاعلا **كل مفعول حذف فاعله** اي فاعل ذلك المفعول



وانما اصيف الى المفعول لالاسته كونه فاعلا لفعل متعلق به  
**واقم** هو اي المفعول **مقام** اي مقام الفاعل في اسناد  
 الفعل او شبهه اليه **وشرط** اي شرط مفعول ما لم يستم فاعله  
 في حذف فاعله واقامته مقامه اذا كان عامله فعلا **ان تغير**  
**صيغة الفعل الى فعل** اي الماضي المجهول **او يفعل** اي  
 المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل و  
 يفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهول المزيدي  
 فيها **ولا يقع** موقع الفاعل **المفعول الثاني** من مفعولي  
**باب علمت** لانه مسند الى الفعل الاول اسنادا تاما فلو  
 اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مندا  
 ومسند اليه معامع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف  
 العجبي ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر  
 غير تام **والمفعول الثالث** من مقابيل **باب علمت** اذ حكم  
 حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا **والمفعول**  
 بلا لام لان النصب فيه مشعرا بالعلية فلو اسند اليه فات  
 النصب والا شعرا بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب  
 للتأديب **والمفعول مع كذلك** اي كالمفعول الثاني و  
 الثالث من باب علمت وعلمت في انهما لا يقعان موقع  
 الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز

لا يثبت له في قوله  
 لا يثبت له في قوله  
 لا يثبت له في قوله

كل من المفعول له والمفعول  
 معه كذلك اي

اقامته

اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهو  
 دليل الانفصال والفاعل كالجذر ولا بد من الواو فانه لم  
 يعرف كونه مفعولا معه **واذا وجد المفعول به**  
 في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع  
 الفاعل **تعيين** اي المفعول به له لو وقع موقع الفاعل  
 لشدة به اي بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان  
 الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا  
 يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها  
 ليست بهذه الصفة **تقول ضرب زيد** باقامة المفعول به  
 مقام الفاعل **يوم الجمعة** ظرف زمان **امام الامير** ظرف  
 مكان **ضربا شديدا** مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة و  
 فائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقو  
 مقام الفاعل بلا قيد محض اذ لا فائدة فيه لدلالة  
 الفعل عليه **في داره** جار مجرور وشبهه بالمفاعيل اقيم  
 مقام الفاعل مثلها فتعين زيد **وان لم يكن** اي وان لم  
 يوجد في الكلام المفعول به **فالجميع** اي جميع ما سوى  
 المفعول به **سواء** في جواز وقوعها موقع الفاعل **والمفعول**  
**الاول من باب اعطيت** اي الفعل المتعدي الى المفعولين  
 ثانيهما غير الاول **اولى** بان يقام مقام الفاعل **من**



المفعول **الثاني** لأن فيه معنى الفاعل بالنسبة إلى  
 الثاني لأنه عايط أي أخذ نحو أعطى زيد درهمًا مع جواز  
 أعطى درهم زيدًا وذلك عند لا من من اللبس وإنما  
 عند عدمه في إقامة المفعول الأول نحو أعطى زيد  
 عمرًا **ومنها المبتدأ والخبر** وفي بعض النسخ ومنه  
 يعني من جملة المرفوعات أو من جملة المرفوع المبتدأ  
 والخبر في ضل واحد لتلازم الواقع بينهما على ما هو  
 الأصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي **فالمبتدأ**  
**هو الاسم لفظًا** أو تقديرًا ليتناول نحو وان تصوروا  
 خبر لكم **المجرد عن العوامل اللفظية** أي الذي لا يوجد  
 فيه عامل لفظي أصلاً واحترز عن الاسم الذي فيه  
 عامل لفظي كاسمى أن وكان وكانت أراد بالعامل اللفظي  
 ما يكون مؤثرًا في المعنى لتلا يخرج عنه مثل حبسك درهم  
**مسند إليه** واحترز عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ  
 الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان إلا مسندين  
**أو الصفة** سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب  
 وحسن أو جارية بحرفها كقرايتي **الواقعة بعد حرف**  
**النفي** كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما من  
 وعن سبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع فتح

كقرايتي

اللافتي

والإخفش يرى ذلك حسناً وعليه قول الشاعر فخير  
 نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو  
 جعل خير خبراً عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومحمول  
 هو من يا جنبي بخلاف ما لو كان فاعلاً لكونه كالجزء  
**رافعة لظاهر** أو ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل  
 لتلا يخرج عنه نحو قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي  
 واحترز من عن نحو أقامان الزيدان لأن أقامان رافع  
 لضمير عايد إلى الزيدان ولو كان رافعاً لهذا الظاهر  
 لم يحز تخنيته **مثل زيد قايم** مثال للقسم الأول  
 من المبتدأ **وما قايم الزيدان** مثال للصفة الواقعة  
 بعد حرف النفي **واقايم الزيدان** مثال للصفة الواقعة  
 بعد الف الاستفهام **فان طابقت** أي الصفة الواقعة  
 بعد حرف النفي والاستفهام اسماً مفرداً مذكوراً بعدها  
 نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما إذا طابقت  
 مثني نحو أقامان الزيدان أو مجموعاً نحو أقامون الزيدان  
 فانهما ليسا إلا خبراً **الامران** كون الصفة مبتدأ  
 وما بعدها فاعلاً ليسد مسد الخبر وكون ما بعدها  
 مبتدأ وصفية خبراً مقدماً عليه فهنا ثلث صور أحدها  
 أقامان الزيدان ويتعين ح أن يكون الزيدان مبتدأ

قعة

يدون



وقايما ان خبرا مقدا عليه وثانيها اقايم الزيدان وتعين  
 ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها  
 اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت **والخبر هو**  
**المجرد** اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان  
 الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على ضرب  
 في يضرب زيد المجرد **المسند به** المفاير للصفة المذكورة  
 لانه ليس باسم المسند به اي ما يقع به الاسناد والحقن به  
 عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند  
 المفاير للصفة المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به  
 عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد  
 المسند به الى المبتداء او يجعل الباء بمعنى الى والضمير  
 المجور راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج به  
 القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المفاير للصفة  
 المذكورة تأكيد واعلم ان العامل في المبتداء والخبر  
 هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية  
 ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فعني الابتداء عامل  
 في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند  
 غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء  
 في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل

والاخر

في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجتدين عن العامل اللفظي  
**واصل المبتداء** اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه  
 اذا لم يمنع مانع **التقديم** على الخبر لفظا لان المبتداء  
 ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على  
 احوالها **ومن ثم** اي من اجل ان الاصل في المبتداء التقديم  
 لفظا جاز قولهم **في داره زيد** مع كون الضمير عائدا  
 الى زيد المتأخر لفظا للتقدم رتبة لاصالة التقديم  
**وامتنع** قولهم **صاحبها في الدار** يعود الضمير الى  
 الدار وهو حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود  
 الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز **وقديكون**  
**المبتداء نكرة** وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان  
 للمعرفة معنى معين والمراد المهم الكثير الواقع في الكلام  
 انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الا  
 طلاق بل **اذا تخصصت** تلك النكرة **بوجه ما** من  
 وجوه التخصص يقل اشراكها في قرب من المعرفة  
**مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك**  
 فان العبد متناول للمؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن  
 تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخبر خبره **ومثل قوله**  
**ادخل في الدار ام امرأة** فان المنكلم هذا الكلام يعلم

من



ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه  
فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في  
الدار كاي فيهما فكل واحد منهما تخصص هذه الصفة  
فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك **ما احدث**  
**خير منك** فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي  
فأفادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصت  
فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا  
كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو **خير**  
من جرادة ومثل قولهم **شر اهو ذانا** لتخصه  
بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يتعمل في موضع  
ما هو ذانا بالاشارة وما يتخصص الفاعل قبل ذكره  
هو صفة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا  
قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم  
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف  
بصفة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح  
المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان بجي حبيب مثلا  
وقد يكون شرا كما اذا كان بجي عدو والمهر له بنباح  
غير معتاد يتشام به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح  
القصر بالنسبة الى الخبر فعناه شرا لا خيرا هو ذانا باب

وعلى الثانية

وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى ان صح القصر  
فيكون المعنى شر عظيم لا خيرا هو ذانا وبهذا امثل  
يقرب لرجل قوي اذكره العجى في حادثة ومثل قولك  
**في الدار رجل** لتخصه بتقدم الخبر لانه اذا قيل في  
الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصفة استقراره  
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك  
**سلام عليك** لتخصه بنسبة الى المتكلم اذا صلت  
سلاما مخدفا للفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والا  
فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور  
فيما بين النخاة وقال بعض المحققين منهم مدار صفة الاجبا  
عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات  
التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكييفات الركيكة  
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقضى الساء  
لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدم  
وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر الموقوف  
فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة  
داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد وقع جملة  
ايضا فقال **والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد**  
**ابوه قائم** وفعلية مثل **زيد قام ابوه** ولم يذكر الظرفية

سقوار

د



لا ينهار اجعة الى الفعلية و اذا كان الخبر جملة و الجملة مستقلة  
 بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها **فلا بد** في الجملة الوا  
 قعة خبرا من المبتدأ **من عايد** يرطها به و ذلك العايد  
 اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم  
 الرجل و وضع المظهر موضع المضمهر نحو الحاقة ما الحاقة  
 و كون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو قل هو الله **احد وقد**  
**يحذف** العايد اذا كان ضميراً لقيام قرينة نحو البر  
 الكرستين و السمن منوان بدرهم اي الكرمه و منوان  
 منه بقرينة ان بايع البر و السمن لا يسع غيرهما **وما وقع**  
**ظرفاً** اي الخبر الذي وقع ظرفاً زمان او مكان او جارا  
 او مجورا **فالاكثر** من النجاة وهم البصريون على انه  
 اي الخبر الواقع ظرفاً **مقدر** اي مأول **بجملة** بتقدير  
 الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما قدر  
 فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاول وهو الكوفيون  
 فانه يصيرح مفردا و جرة الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق  
 عامل فيه و الاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير  
 فالاصلي اولى و وجه الاول انه خبر و الاصل في الخبر  
 الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم و جاز تأخيره  
 لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله **واذا كان**

درهما

خبر زيد خلفه

المبتدأ

**المبتدأ** مشتقاً على ما له صدر الكلام اي على معنى  
 و جب له صدر الكلام كالا استفهام فانه يجب تقديمه  
 حفظاً بصدرته **مثل من ابوك** فان من مبتدأ مشتق  
 على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ان  
 اهذ ابوك ام ذاك و ابوك خبره و هذا مذهب سيبويه  
 و ذهب النجاة الى ان ابوك مبتدأ و كونه معرفة و من خبره  
 الواجب تقديمه على المبتدأ و لتضمنه معنى الاستفهام **او**  
**كانا** اي المبتدأ و الخبر **معرفتين** متساويين في التوقيف  
 او غير متساويين و لا قرينة على كون احدهما مبتدأ و الا  
 خبراً نحو زيد المنطلق **او كانا متساويين** في اصل  
 التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير  
 منك لوجب تقديمه ايضا **مثل افضل مني افضل**  
**منك** دفعا للاشبهاء **او كان الخبر فعلا** اي للمبتدأ  
 احترازاً عما لا يكون فعلا كما في قولك زيد قام ابوه  
 فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ و يجوز ان قام ابوه زيد لعدا  
 الالتباس **مثل زيد قام** و **جب تقديمه** اي تقديم  
 المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى  
 فلما ذكرناه و اما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ  
 بالفاعل اذا كان الفعل مفرداً مثل زيد قام فانه اذا قيل



قام زيد التيسر **المبتدأ** بالفاعل او بالبدل عن الفاعل  
 اذا كان مثني او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيد ان قاما  
 والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون  
 محتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل  
 فالتيسر **المبتدأ** به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على  
 قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية  
 الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند **واذا تضمن**  
**الخبر المفرد** اي الذي ليس بجمله صورة سواء كانت  
 بحسب الحقيقة جملة او غير جملة **ماله صدر الكلام**  
 كالاستفهام **مثل اين زيد** فزيد مبتدأ واين اسم  
 متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل  
 كان الخبر جملة حقيقية مفردة صورة وان قدر باسم الفاعل  
 كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجمله  
 صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخير  
 صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في جملة **او كان**  
 الخبر بتقدمه **مصحح** له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ  
 فينتقد به يصح وقوعه مبتدأ **مثل في الدار رجل**  
 فان في الدار خبر يخص المبتدأ بتقدمه كما عرفت  
 افلوا خبر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة **او كان متعلق**

صدر الكلام  
 اي خبر

بكسر اللام

بكسر اللام اي كان متعلق الخبر التابع له بعبية يمنع  
 معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل  
**ضمير كاي** في جانب **المبتدأ** راجع الى ذلك المتعلق  
 اذ لو اخر لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى **مثل**  
**على التمرة مثلها زيد** افعوله مثلها اي مثل التمرة  
 مبتدأ وفيه ضمير متعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر  
 هو قوله على التمرة والتمررة متعلق به مثل تعلق الجزء  
 بالكل **او كان الخبر خبرا عن ان** المفتوحة الواقعة  
 مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ او في تأخير  
 خوف ليس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لا كما  
 الذهول عن الفتحة لحفاؤها او في الكتابة **مثل عندي**  
**انك قايم** **وجب تقدمه** اي تقديم الخبر على المبتدأ  
 في جمع هذه الصور لما ذكرنا **وقد يتعدد الخبر** من  
 غير تعدد الخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك  
 التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك  
 على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير  
 العطف **مثل زيد عالم عاقل** واما بحسب اللفظ فقط ففي  
 هذا حلو خامس فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مؤن  
 يوفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة

عند السامع



الى صورة التقيد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال  
مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التقيد  
بالعاطف لا خفاء لاني الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما  
وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه  
ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو  
جعل التقيد اعم فالأقتصار عليه لذلك **وقد يتضمن**  
**المبتدأ معنى الشرط** وهو سببية الاول للثاني  
او ليحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله  
فشبه المبتدأ الشرط في سببية الخبر سببية الشرط  
للجاء **فيصح دخول الفاء في الخبر** ويصح عدم  
دخوله فيه نظرا الى مجرى تضمن المبتدأ معنى الشرط  
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب  
دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله  
فيه بل يجب عدمه **وذلك** المبتدأ المتضمن معنى الشرط  
اما **الاسم الموصول بفعل او ظرف** اي الذي جعلت  
صلته جملة فعلية او ظرفية مأوكة بجملة فعلية  
ههنا بالاتفاق واما الشرط ان يكون صلته فعلا  
او ظرفا مأوكة بالفعل لبناء كمشابهة الشرط  
لانه لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور

الاسم

الاسم الموصوف به او النكرة الموقوفة بهما اي باحدهما  
وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني  
هذا امثال الاسم الموصول بفعل او الذي في الدار  
هذا امثال الاسم الموصول بظرف **فله درهم** واما امثال  
الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان  
الموت الذي تفرون منه فانه ملا فيكم ومثل كل رجل  
يأتيني هذا امثال الاسم الموصوف بفعل او كل رجل في  
الدار هذا امثال الاسم الموصوف بظرف **فله درهم** واما  
امثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فتقول  
كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم **وليت ولعل**  
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتدأ الذي  
يصح دخول الفاء على خبره **مانعان** عن دخول الفاء عليه  
لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشاكلة المبتدأ والخبر  
للشرط والجاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة  
لانهما يخرجان الكلام من الجزية الى الانشائية والشرط  
والجاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق  
من النجاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار  
فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعا  
بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما



ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا  
 ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع  
 فيها **والحق بعضهم** قيل هو يسوي **ان المكسورة**  
 اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح  
 انها لا يمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى  
 الانشائية يؤيد قوله تعالى ان الذين كفروا وما تؤوهم  
 كقار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة  
 ولكن بليت ولعل فوجه تخصيص ان المكسورة بالاحاق  
 قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو يسوي فاعتد بقوله وذكره  
 ولم يعتد بقوله من سواه فلم يذكره مع ان كل القولين لا  
 يساعدهما القوان وكلام الفصحى فما يدل على عدم منع ان  
 المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم  
 منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا  
 انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وقول الشاعر فوالله  
 ما فازتكم قاليا لكم ولكن ما يقتضي فسوف يكون **وقد**  
**يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا** اي  
 حذف فاجاز لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع الفت بالرفع  
 نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم  
 انه كان في الاصل صفة فقطع لفصل المدح او الذم او غير ذلك

فلو ظر

٤٧  
 ولو ظر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال  
 في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد **كقول المستهل** اي  
 المبتدأ المحذوف جواز امثل المبتدأ المحذوف في مقول  
 المستهل المبصر للهِلال الرفع صوت عند ابصاره **الهِلال**  
**والله** اي هذا اللّلال والله بقرينة الحالية وليس من باب  
 حذف الخبر بتقدير اللّلال هذا لان مقصود المستهل  
 الشيء بالاشارة والحكم عليه بالهلاية ليتوجه اليه الناظر  
 ويرون كما يراه وانما اوتي بالقسم جريا على عادة المستهلين  
 غالباً ولئلا يتوهم نصب اللّلال عند الوقف وقد يحذف  
**الخبر جوازا** اي حذف فاجازا لقيام قرينة من غير اقامة الشيء  
 مقامه **مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا**  
**السبع** فان تقديره على المذهب الصحيح كما نض عليه صاحب  
 اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان  
 للخبر المحذوف غير ساد مسددا اي ففي وقت خروج السبع  
 واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة **وجوبا** اي حذف واجبا  
**فيما التزم** اي في تركيب التزم **في موضعه** اي موضع الخبر  
**غيره** اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف  
 اولها المبتدأ الذي بعد **لو لا** **مثل لو لا زيد كان كذا**  
 اي لو لا زيد موجود لان لو لا متناع الشيء لو لم يوجد غير فيدل



على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه  
لقيام قرينة أو التزم قائم في مقامه هذا إذا كان الخبر عامًّا  
وأما إذا كان الخبر خاصًّا لا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشجر  
بالعلماء يوزري لكنت اليوم أشعر من لبني هذا على مذهب  
البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر  
أي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الواقعة للاسم الذي  
بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرًا صورة أو بتأويله منسوبا  
إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما وبعد حال أو كان اسم التفضيل  
مضافا إلى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيد  
قايما إذا كان زيد مفعولا ومثل ضرب زيد قايما أو قائمين  
وإن ضربت زيد قايما وأكثر شرب السويق ملتوتا وأخطب  
ما يكون إلا برفقايما فذهب البصريون إلى أن تقديره ضرب زيد  
حاصل إذا كان قايما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات  
الظروف نحو زيد عندك فبقي إذا كان ثم حذف إذا مع  
شرط العامل في الحال وأقيم الحال مقام الظروف لأن في الحال  
معنى الظرفية فالحال قايما مقام الظروف القام مقام الخبر  
فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قبل وفيه  
تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة المضافة إليها  
ولم يثبت في غير هذا المضاف ومن العدول عن ظاهر

معنى كان الناقصة إلى معنى كان التامة والذي يظهر إلى  
أن تقتدره بنحو ضرب زيد أيلا بسه قايما إذا أردت الحال  
عن المفعول في المعنى وضرب زيد أيلا بسني قايما إذا  
كان عن الفاعل في المعنى أولى ثم نقول حذف المفعول  
الذي هو ذو الحال فبقي ضرب زيد أيلا بس قايما ويجوز  
حذف ذي الحال على ما أورد مع قيام القرينة نقول  
الذي ضربت قايما زيد أي ضربته ثم حذف يلا بس  
الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال  
مقامه كما نقول راشد مهدي أي سوراشد مهديا  
فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة  
وقال الكوفيون تقديره ضرب زيد قايما حاصل يجعل  
قايما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من  
غير سد مسد وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل  
الاستعمال وذهب الاخفش إلى أن الخبر الذي سدت  
الحال مسد مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي ضرب  
زيد ضرب قايما وذهب بعضهم إلى أن هذا المبتدأ  
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل إذا المعنى ما ضرب زيد  
الأيلا قايما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة  
وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل



**كل رجل وصيغته** أي كل رجل مقرون مع صيغته فهذا  
 الخبر واجب حذفه لأن الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون  
 وأقيم المصطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسماً به  
 وخبره القسم وذلك مثل **لعمرك لا فعلك كذا** أي و**لعمرك**  
 وبقاؤك قسمي أي ما أقسم به فلا شك أن لعمرك يدل على  
 القسم المحذوف وجواب القسم قايماً مقامه فوجب حذفه  
 والعمرو والعمرو بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح  
 لأن القسم موضع التحقير لكثرة استعماله **خبراً** وأن **و**  
**تأ** أي من المرفوعات خبراً وأخواتها أي أشباهها من  
 الحروف الخمس الباقية وهي أن وكان ولكن وليت ولعل وهو  
 مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الأصح لأنها  
 لما شبّهت الفعل المتعدي كما يحى عملت رفعا ونصباً مثله  
**هو** أي خبراً وأخواتها هو **المستند** إلى شيء آخر **بعد دخول**  
**أحد هذه الحروف** عليهما فقوله المستند شامل لخبر كان  
 وخبر المبتدأ وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول  
 هذه الحروف أخرج جميعاً عنه والمراد بدخول هذه الحروف  
 عليهما ورودها عليهما لا يراثة أثرفيهما لفظاً أو معنى  
 فلا ينقض التعريف بمثل يقوم في قولنا أن زيداً يقوم  
 أبوه فإن يقوم ههنا من حيث أسنده إلى أبوه ليس

مما يدخل

مما يدخل عليه أن بهذا المعنى بل أنما دخل على جملة يقوم أبوه  
 فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالمستند المستند  
 إلى سماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول  
 هذه الحروف ولا إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالمستند الاسم  
 المستند فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها  
 جملة مثل أن زيداً يقوم مأول بقايم **مثل** قاييم في  
**أن زيداً قاييم** فانه المستند بعد دخول هذه الحروف  
**وأمره** **كأخبر المبتدأ** أي حكمه حكم خبر المبتدأ في أقسامه  
 من كونه مفرداً أو جملةً ونكرةً ومعرفةً وفي أحكامه من كونه  
 واحداً ومتعددًا أو مثبتاً ومنفياً محذوفاً وفي شرائطه  
 من أنه إذا كان جملةً فلا بد من عايد ولا يحذف إلا إذا  
 علم والمراد أن أمره كأمره بعد أن صح كونه خبراً بوجود  
 شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح  
 أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يقع خبراً للباب أن حتى  
 يراد أنه يجوز أن يقال ابن زيد ومن أبوك ولا يجوز أن يقال  
 أن ابن زيد أو أن من أباك **الافى** **تقديمه** أي ليس أمره  
 كأمر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم  
 وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لأن هذه الحروف  
 فروع على الفعل في العمل فإريد أن يكون عملها فرعاً أيضاً

فروع الفعل



والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع  
والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت العمل  
المفوي لم يتصرف في معولها بتقديم ثانيهما على الاول كما  
يتصرف في معول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا  
ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كما مر خبر المبتدأ في تقديمه  
**الا اذا كان ظرفا** فان حكمه اذن في جواز التقديم اذا  
كان الاسم معروفة نحو قوله تعالى ان النساء اياهم وفي  
وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا و  
ان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف مالا  
يتوسع في غيرها **خبر لا** اي الكاينة **لنفي الجنس** اي لنفي  
صفة اذ لا رجل قايم لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه  
**هو المسند** الى شئ اخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان  
وكان وغيرها **بعد دخولها** اي بعد دخول لا فخرج به  
سائر الاخبار والمواد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد  
نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه **نحو لا غلاما رجل ظريف**  
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار  
لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان  
غلام رجل معوب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة على ما هو  
الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف

حكمه

ولا حال

ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به  
ليلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا  
لنوع خبرها الظرف وغيره **ويحذف** خبر لا هذه حذفها  
**كثيرا** اذا كان الخبر عاما كما موجود والحال لدلالة النفي عليه  
نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله **وبنو تميم لا**  
**يثبتونه** اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم  
واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا  
فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال  
فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يجعلون ما يرى  
خبرا في مثل لا رجل قايم على الصفة دون الخبر اسم **ما ولا**  
**المشبهتين بليس** في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر  
ولهذا ايجل ان عملها **هو المسند اليه** هذا شامل للمبتدأ  
ولكل مسند اليه **بعد دخولها** اي غير اسم ما ولا وما عرفت  
من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قايم **مثل ما زيد**  
**قائما ولا رجل افضل منك** وانما اتى بالنكرة بعد لا لان  
لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعروفة والنكرة  
هذا لغة اهل الحجاز وما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون  
الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخول  
وعلى لغة اهل الحجاز ورد القوان نحو ما هذا بشرا **وهو** اي عمل

لها  
ليس



في لا دون ما **شاذ** قليل لنقصان مشابهة لا لليس لان  
 ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما  
 فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو  
 قوله من صد عن نيرانها فاننا ابن قيس لا يراحي ولا يجوز  
 ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيها  
 بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرر في البيت اعلم ان المراد  
 بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا  
 او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقية ذكر التوابع فيما  
 بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع  
 بالمنصوبات وقدمها على المجزوات لكثرتها وخفة النصب  
 فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية قد يتبين  
 شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون  
 الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتح والكسرة والالف  
 والياء نحو رايت زيدا او سلمت واباك ومسلمين **فيه** اي  
 من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق**  
 سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء  
 او مع اول لام بخلاف غيره مفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح  
 اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة  
 منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له **وهو** اي المفعول

المطلق

المطلق اسم ما فاعله **فاعل فعل** والمراد بفعل الفاعل اياه  
 قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه مؤجدا  
 اياه فلا يرد عليه مثل مات وتا وجسم جسمته وشرف ثوبا  
 وانما زيد لفظ الاسم لان ما فاعله الفاعل هو المعنى والمفعول  
 المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها **مذكور**  
 صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان  
 مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو  
 ففرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا  
 ونحوه به المصادر التي لم يذكر فعلها لاحقيقة ولا حكما نحو  
 الضرب واقع على زيد **معناه** صفة ثانية للفعل وليس  
 المراد به ان الفعل كاي بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء  
 معناه بل المراد معنى الفعل يشتمل عليه اشمال الكل على الجزء  
 فخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مفعلا  
 فاعل فعل مذكور لكنه ليس بما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك  
 خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان كراهته اعتبا  
 احدهما كونها بحيث قامت بفعل الفعل المذكور واشتق  
 منها فعل اسند اليه **لا شك** ان معنى الفعل مشتمل عليها  
 وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت  
 بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهته

على لفظ الضمير في معناه عاين  
 منته لفظه والضمير في معناه عاين  
 الى اسم او الى ما في رتبة الاسم

رئين



فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار التأكيد في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا مانعا وقد يكون المفعول المطلق **للتأكيد** ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل **والنوع** ان دل على بعض انواعه **والعدد** ان دل على عدده **مثل جلست جلوسا** **للتأكيد** **وجلسة** بكسر الجيم **لنوع** **وجلسة** بفتحها **للعدد** **فلا قول** اي الذي للتأكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دل على الماهية المعوأة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزم ان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذ قصد النوع او العدد **بخلاف اخويه** الذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه** اي بغير اللفظ فعلة اما بحسب المادة **مثل قعدت جلوسا** واما بحسب الباب نحو انبت الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من باب اي قعدت وجلست جلوسا وانبت الله فثبت نباتا **وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جواز**

فان كان المفعول المطلق  
مفعولا به فيكون  
مفعولا به فيكون  
مفعولا به فيكون  
مفعولا به فيكون  
مفعولا به فيكون  
مفعولا به فيكون  
مفعولا به فيكون  
مفعولا به فيكون  
مفعولا به فيكون

قولك

**كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم** اي قدمت قد و**اي** خير قدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه **ووجوبا** اي حذفوا **واجبا سمعا** اي سمعيا موقفا على السماع لا قاعدة لم يعرف بها **نحو سقيا** اي سقاك الله سقيا **ورعيا** اي رعاك الله رعييا **وخيبا** اي خاب من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلب **وجديا** اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد **وحدا** اي حمدت حمدا **وشكرا** اي شكرت شكرا **وعجبا** اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف كما قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمد الله وشكوا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفوا **واجبا قياسا** اي حذفوا قياسا يعلم له ضابط كل يحذف معها الفعل لزوما **في مواضع** معددة منها اي من هذه المواضع موضع **ما وقع** اي مفعول مطلق وقع **مثبتا** اريد اثباته لانفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لاجب



جازم **بعد نفى** دخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه  
 او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً  
 عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على الاسم لانه لو دخل على فعل  
 نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما و  
 صف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لانه لو كان  
 خبراً عنه نحو ما سرى الا سيرا شديداً كان مرفوعاً على الخبر  
**او وقع** المفعول المطلق **مكراً** اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح  
 وقوعه خبراً عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكاً دكاً وانما جمع  
 بين الظابطين لا شتر اكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون  
 خبراً عنه **نحو ما انت الا سيرا** اى تسير سيرا **وما انت الا سيرا**  
**البريد** اى تسير سيرا البريد هذان مثالان لما وقع مبتدأ بعد نفى  
 وانما اورد مثالين تبينها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم  
 الى التكررة والمعرفة او الى ما هو فعل للبداء والى ما يشبهه فعلة  
 او الى مفرد ومضاف **وانما انت سيرا** اى تسير سيرا مثال لما وقع  
 بعد معنى المنفى **وزيد سيرا سيرا** اى تسير سيرا مثال لما وقع  
 مكراً **ومنها** اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب  
 للمفعول المطلق فيها **ما وقع** اى موضع مفعول مطلق وقع  
**تفصيلاً** لا اثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة  
 مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وبأثره غرض المطلق

منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة **نحو قوله تعالى**  
**فشذوا الوثاق فاما متابعاً** اى بعد شذوا الوثاق **واما**  
**فداء** فقوله فشذوا الوثاق جملة مضمونها شذوا الوثاق  
 والغرض المطلوب من شذوا الوثاق اما المتى او الفداء فقط  
 الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما متابعاً بعد  
 اما فداء اى اما ممنون متابعاً بعد الشذوا اما تغدو  
 فداء **ومنها** اى من تلك المواضع **ما وقع** اى موضع مفعول  
 مطلق وقع **للتشبيه** اى لان شبهه امر اخو واحترز به عن  
 نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه **علاجاً**  
 اى حال كونه دالاً على فعل من افعال الجوارح واحترز به  
 عن نحو لزيد زهد زهد هذا الصلح لانه الزهد ليس من  
 افعال الجوارح **بعد جملة** احترز به عن نحو صوت زيد صوت  
 حمار **متممة** تلك الجملة **على اسم** كائى **بمعناه** اى بمعنى  
 المفعول المطلق واحترز به عن نحو مورت بزيد فاذا له  
 ضرب صوت حمار **وعلى صاحب** اى على صاحب ذلك الاسم  
 الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مورت بالبلد فاذا به  
 صوت صوت حمار **نحو مورت به فاذا له صوت صوت حمار**  
 اى بصوت صوت حمار من صات الشئ صوتاً بمعنى صوت  
 تصويته صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة



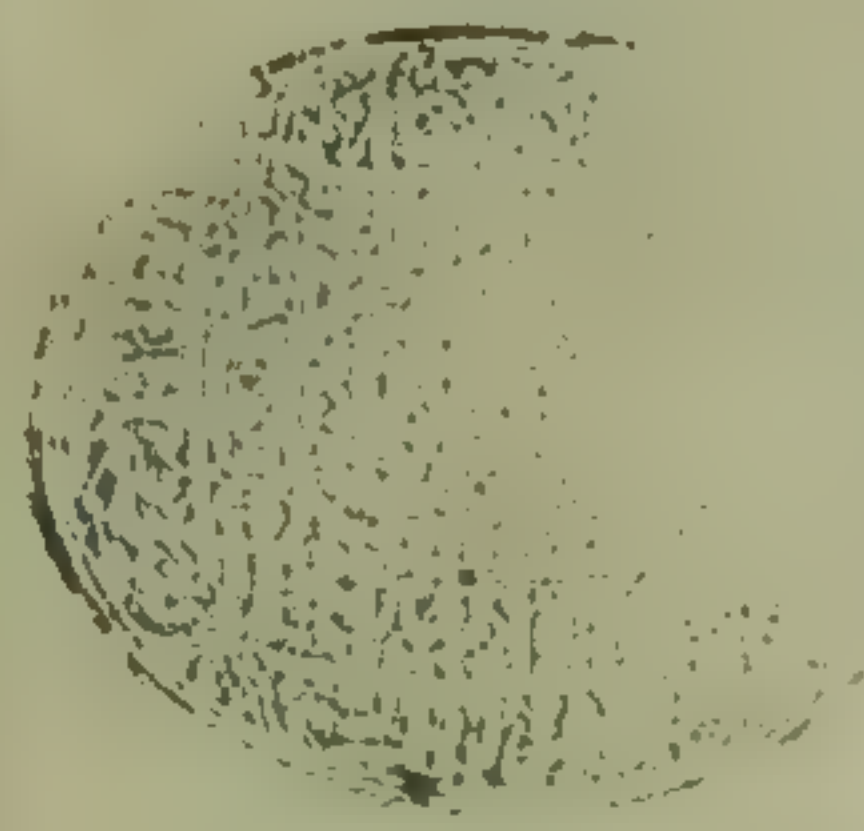
هي قوله له صوت وهي شتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت وشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المحرور في له ونحو مررت به فاذا **صراخ صراخ** **الشكلى** اي صرخ صراخ الشكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع **ما وقع** اي موضع مفعول مطلق وقع **مضمون** جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة **غيره** اي غير المفعول المطلق **نحوه على الف درهم اعترافا** اي اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواء **ويسمى** هذا النوع من المفعول المطلق **تأكيد النفس** اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكده نفسه وذاته لا امر ايفايه ولو بالاعتبار **ومنها ما وقع** **مضمون جملة لها** اي لهذه الجملة **محتمل غيره** اي غير المفعول المطلق **نحو زيد قائم حقا** اي حق حقا من حق بحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها محتمل الصدق والكذب والحق والباطل **ويسمى** هذا النوع من مفعول المطلق **تأكيد الغير** لانه منصوب عليه بلفظ المصدر يؤكده نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوب عليه بالمصدر

مفعول

ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسين التقابل **ومنها ما وقع** **مثنى** اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول للتلازم مثل قوله تع ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تنمة التعريف لا فائدة هذا القيد تكلف **مثل لبك** اصله الب اليابني اي اقيم بجذمتك وامثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورده الى الثلاثي بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزايد وعلى هذا القياس **سعد يك** اي سعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعيذك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام **المفعول به** هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه **فعل الفاعل** ولم يذكر اكفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد

لك

فصار لبك





ان المور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة  
 الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه  
 اوله او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل  
 الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل  
 فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به  
 مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر لنا  
 الى فاعله ولا يشك بمنل اعطى زيد درهما فانه يصدق على  
 درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل  
 اليه فان مفعول ما لم يستم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا طر  
 فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل كان  
 اخصر **نحو ضربت زيد** افان زيد وقع عليه الفعل بلا واسطة  
 خوف او فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم  
**وقد يتقدم** المفعول به **على الفعل** العامل فيه لقوة الفعل  
 في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جواز مثل الله اعبد  
 ووجه الجيب اتمنى واما وجوبها فيما تضمن معنى استبرام او شرط  
 نحو من رايت ومن تكرم بكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدير  
 كوقوعه في خبر ان نحو من البر ان تكف لسانك **وقد يحذف**  
**الفعل** العامل في المفعول به **لقيام** قونية مقالية او حالية  
**جواز** نحو زيد **المن قال من اضرب** اي اضرب زيد فحذف

الفعل

نحو افانك اي انك

الفعل للقونية المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها  
 اي تريد مكة فحذف الفعل للقونية الحالية **وجوب** في اربعة  
**مواضع** تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب  
 الاعزاء والمنصوب على المدح او الذم او الترخيم بل لكثرة مباحثها  
 بالنسبة الى هذه الابواب **الاول** من تلك المواضع الاربعة  
**سماعي** مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة سموعة  
 بان يقاس عليها امثلة اخرى **نحو امراء ونفسه** اي اترك  
 امراء ونفسه **وانتهوا خير لكم** اي انتهوا عن التثليث و  
 اقصدوا خير لكم وهو التوحيد **واهلوا سهلا** اي اتيت  
 اهلا اي مكانا مأهولا معمورا لاجرايا واهلا لاجانب وطئت  
 سهلا من البلاد لاجونا **والموضع الثاني** من تلك المواضع الاربعة  
**المنادي** وهو **المطلوب اقباله** اي توجه اليك بوجهه او بقلبه  
 كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل  
 يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من لاجل حاجته  
 النداء ثم ادخل عليها خوف النداء وقصد نداءها فهي في حكم  
 من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه  
 خوف النداء لجود التفجع لا تنزيلة منزلة المنادي وقصد نداءه  
 فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادي ولهذا افراد المصالح كما  
 بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم

اربعة مواضع  
 نحو افانك اي انك

اربعة

قوله حقيقة او حكما نعمم الطلب  
 قوله فمن في حكم من يطلب اقباله



منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التجمع فاذا قلت يا محمد  
 اه فكذلك تناديه وتقول له تعالى فاني مشتاق اليك فالاولى  
 ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر  
 من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف **نايب** **مناب**  
**ادعوا** من الحروف الخمسة وهي يا و ايا و هيا و اى و الهمزة  
 واحترز به عن نحو لي قبل زيد **لفظا** او **تقدير** تفصيل  
 للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو  
 يا زيد او تقدير بان يكون الة مقدرة نحو يوفى عرض  
 او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النايب لفظيا  
 ملفوظا او تقدير بان يكون النايب مقدرا كما في  
 المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل  
 يا زيد والمقدّر مثل الايا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا  
 وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به ونائب  
 الفعل المقدر واصل يا زيد ادعوا زيد الحذف الفعل  
 حذف لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء  
 عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء لست قد  
 الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء  
 افعال فعلى مذهب المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما  
 انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهب

صاحب المفصل  
 في كتابه في باب  
 النداء

كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فغند  
 سيبويه جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد  
 حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل  
 مقدرون وعند ابى على احد جزئىها اسم الفعل والاخر ضمير  
 مستتر فيه **وبنى** اى المنادى قدم بيان البناء والحفظ  
 والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب  
 الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما  
**على ما يرفع به** اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها  
 المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار و  
 المجور واعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم  
 غير ملائم لسوق الكلام **ان كان** اى المنادى **مفردا** اى لا يكون  
 مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بتضمين  
 امر اخر اليه **معرفة** قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المرفوعة  
 لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف  
 الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفها وذلك لان يا  
 بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كاف ذلك لفظا ومعنى وانما  
 قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل و  
 لا يبنى لمسابهة الاسم المبني **مثل يا زيد وبارجل** مثلا لان  
 لما هو مبني على الضمة ولهما معرفة قبل النداء وثانيهما

واعلم انهم اذا اطلقوا اللفظ في باب النداء  
 يريدون به في مقابلة المضاف والمضاف اليه  
 واذا اطلقوا في باب الخطاب يريدون به  
 في مقابلة الجملة واذا اطلقوا في باب  
 الاعراب يريدون به في مقابلة الجملة  
 عند عبد الله

زيد



معرفة بعد النداء **ويازيد** ان مثال المبني على الالف **ويا**  
**زيدون** مثال المبني على الواو **ويخفف** اي ينجز المنادى بلام  
**الاستغاثة** اي بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهو لا يخص  
 ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله  
 بالنداء **خويا زيدا** وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له  
 اذا حذف المستغاث **خويا** للمظلوم اي باقوم فانه لو لم يفتح  
 لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث  
 او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث  
 واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجومع **خولاك**  
 بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان  
 عطفت على المستغاث بغير **خويا زيدا** ولعمري وكرت  
 لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل  
 بعطفه على المستغاث وان عطفت مع **يا** فلا بد من فتح  
 لام المعطوف ايضا **خويا زيدا** وبالمعروف وانما اعرب المنادى  
 بعد دخول لام الاستغاثة لانه علة بناء كانت مشابهة  
 للحرف واللام الحارة من خواص الاسم فيدخل ما ضعفت  
 مشابهة للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفف  
 المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلازم التعجب **خويا**  
**يا للماء** وبالدواهي ولام التهديد **خويا زيدا** لا قتلتك

فلم اهل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد ونصب  
 ما سواهما كليتا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الا  
 استغاثة كان المهتد اسم فاعل يستغيث بالمهد اسم مفعول  
 ليحضر فينتقم منه ويستريح من المخصوص منه وكان المتعجب  
 يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقتضي منه العجب ويتلخص  
 منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكر المص في الايضاح  
 وهو ان المنادى في قولهم **يا للماء** وبالدواهي ليس الماء  
 والدواهي وانما المراد **ويا قوم** وباهولا **عجبوا للماء** والدواهي  
 ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر  
 اللام ظاهر وانما على تقدير فتحها فشكل لا تنفاد ما يقتضي  
 فتحها هو ظاهر مما سبق **ويفتح** اي يبنى المنادى على الفتح  
**لاحاق الفها** اي الف الاستغاثة باخوه لا قضاء الالف  
 فتح ما قبلها **فلا لام** فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح  
 فبين اثرهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما **مثل يازيدا** بالحا  
 الهاء به للوقف **وينصب ما سواهما** اي وينصب بالمفعولية  
 ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع  
 اللام او الالف لفظا او تقديرا اذا كان معربا قبل دخول  
 حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة  
 فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما



ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون  
 مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة  
 فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا **مثل يا عبد**  
**الله** القسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكنه شبه مضاف  
**مثل يا طالعاجبلا** والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن  
 لا يكون معرفة **مثل يا رجلا** مقولا **لغير معين** اي لرجل غير  
 معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقيد له لانه منصوب  
 لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة  
 مثل يا حسنا وجهه ظرفا ولم يرد المص لهذا القسم مثال  
 اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال **كل من يمشي**  
 انتفايئها معا فلا حاجة الى ايراد مثال على انفرادها مع ان  
 المثال الثاني محتمل فيمكن ان يراد بقوله **يا طالعاجبلا** غير  
 معين هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين  
 فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال  
 لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة  
**وتوابع المنادى المبني** على ما يرفع به **المفردة** حقيقة او كما  
 انما قيد المنادى بكونه مبني لان توابع المنادى المعرب تابعة  
 للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع  
 المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد او عمر

وهو

لا وعمر لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها  
 مفردة لانها لو لم تكن مفردة لاحقيقة ولا حكما كانت مضافة  
 بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما هي  
 المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافا  
 معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافا  
 لفظيا او مشبها بالمضاف فانها لما انتفت فيهما الاضافة  
 المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة  
 اللفظية والمشباهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في  
 جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه  
 ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يحرك الحكم الا في  
 التوابع كلها بل في بعضها ولم يحرك فيما هو جاز فيه مطلقا  
 بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم  
 فيها وصرح بالقيد فيما هو محتا اليه فقال **ان التاكيد** اي  
 المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعوا  
 وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعوا به رفعا ونصبا وكان  
 المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي  
**والصفة مطلقا وعطف البيان** كذلك **والمعطوف** بحرف  
**المتنع دخول يا عليه** يعني المعروف باللام بخلاف البدل و  
**المعطوف** المتنع دخول يا عليه فان حكمها غير حكمها كالمعطوف



ترفع حلا على لفظ الظاهر والمقدر لأن بناء المنادى عرفت  
 في شبه المعرب فيجوز أن يكون تابعا للفظ **وتنصب على محله**  
 لأن حق التابع المبنى أن يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب  
 المحل بالمفعولية نحو يا عقيم اجمعون واجمعين في التأكيد  
 ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقصر على مثالها  
 لأنها أكثر واشهر ويا غلام بشر وبشر في عطف البيان  
 ويا زيد الحادث والحادث في المعطف بحرف الممتنع دخول  
 يا عليه **والخليل بن أحمد** وهو اسناد سيويه في المعطوف  
 الممتنع دخول يا عليه **يختار الرفع** مع تجويزه النصب  
 لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي  
 أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء  
 له وهي الضمة أو ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره  
 حرف النداء جعلت ملك الحالة أعوايا فصارت رفعا  
**وأبو عمرو بن العلاء** النحوي القاري المقدم على الخليل  
 يختار فيه **النصب** مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه  
 تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا  
 فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله **النصب** **وأبو**  
**العباس المبرد** أن كان المعطوف المذكور **الحسن** أي  
 اسم الحسن فيجوز نزع اللام عنه **فكا للخليل** أي أبو العباس

مثل الخليل

مثل الخليل في اختيار رفعه لا مكان جعله منادى مستقلا  
 بنزع اللام عنه **والآي** وإن لم يكن المعطوف المذكور كما سم  
 الحسن فيجوز نزع اللام عنه مثل النجم والصنع **فكان**  
**عمرو** أي أبو العباس مثل أي عمرو في اختيار النصب لا متابع  
 جعله منادى مستقلا **والمضاف** عطف على المفردة أي وتوا  
 المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية  
**تنصب** لأنها إذا وقعت منادى تنصب فنصبها إذا وقعت  
 توابع أولى لأن حرف النداء لا يباشرها مثل يا عقيم كلهم في التأكيد  
 ويا زيد الحال في الصفة ويا رجل أيا عبد الله في عطف البيان  
 ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا بالاضافة  
 صافة الحقيقية لأن اللام ممتنع دخولها على المضافة بالاضافة  
 الحقيقية **والبدل والمعطوف غير ما ذكر** أي غير المعطوف الذي  
 ذكره من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي  
 لا يمتنع دخول يا عليه **حكم** أي حكم كل واحد منها **حكم** المنادى  
**المستقل** الذي يباشره حرف النداء وذلك لأن البدل هو  
 المقصود بالذكر والاول كالنوطية لذكره والمعطوف المخصوص  
 منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء  
 عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه **مطلقا** أي حال كون كل  
 منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال أي



سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او  
 نكوتين فالبدل مثل يازيد زيدا ويازيد اخامرو ويازيد  
 طالعاجلا ويازيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يازيد وعمر  
 ويازيد واخامرو ويازيد وطالعاجلا ويازيد ورجلا  
 صالحا **والعلم** اي العلم المنادي المبني على الضم اما كونه منادى  
 فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلا يفرم من اختيار  
 فتح المبني عن جواز ضمة فان جواز الضمة لا يكون الا في  
 المبني على الضم **الموصوف بابن** مجرد عن التاء او ملحوق لها عن  
 ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر  
 الى الفهم فيخرج عنه مثل يازيد الطريف ابن عمرو **مضافا**  
 اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون  
 كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما ي  
 فع به لكن **يختار فتحه** لكثرة وقوع المنادي الجامع لهذه الصفا  
 والكثرة مناسبة للتخفيف فحقفه بالفتح التي هي حركة الا  
 صلية لكونه مفعولا واذا نودي **المعروف باللام** اي اذا اريدنا  
 قبل مثلا **يا ايها الرجل** بتوسط اي مع هاء التنبيه بين حرف  
 النداء والمنادي المعروف باللام تحوزا عن اجتماع الي التعريف  
 بلا فاصلة **ويا هذا الرجل** بتوسط هذا ويا ايها **هذا الرجل**  
 بتوسط الامرين معا والتزموا بعني العوب رفع الرجل مثلا

وان

وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر  
**لانه** اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتم رفعه ليكون حركته  
 الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادي فيدل  
 على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة  
 جواز الوجهين في صفة المنادي ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج  
 صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة **وتابع** بلجر عطف  
 على الرجل اي والتزموا رفع **تتابع** الرجل مضافة او مفردة  
 نحو يا ايها الرجل الطريف ويا ايها الرجل ذو المال **لانها**  
 منادى **معرب** وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادي  
 المبني **وقالوا** بناء على قاعدة يجوز اجتماع حرف النداء  
 مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف  
 وثانيهما لزومها للكلمة **يا الله** لان اصله الاله حذف التاء  
 وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام  
 لاه ولما لم تجتمع هذان الامران في موضع اخر اختص هذا  
 الاسم بذلك الجواز ولهذا قال **خاصة** واما مثل النجم والصفق  
 وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف  
 واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان  
 اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في  
 سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم

بناء

تتابع

وف



جریان هذه القاعدة في التي في قولهم من أجلك يا التي تمت  
 قلبى لأن لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة  
 للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم يا الغلامان  
 اللذان قرأ الانتقاء الامر من كليهما حكوا بانها اشد شذوذ  
**وك** اي جاز لك في مثل يا تيم تيم **عدي** اذ في تركيب  
 تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة والى الثاني اسم مجرور  
 بالاضافة في الاول **الضم والنصب** وفي الثاني النصب  
 فحسب انما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو  
 الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور ونم الثاني  
 تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب  
 سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقريضة المذكور  
 وذلك مذهب المبرد والسيراني اجاز الفتح مكان النصب  
 على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباع النصب  
 الثاني كما في زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه  
 اما تابع مضاف او تابع مضاف وقام البيت يا تيم تيم عدى  
 لا اباكم لا يلقينكم في سورة عمر البيت جري حين اراد  
 عمر التيمى الشاعر ان يهجو فقال جري حظا يا بني تيم  
 لا تركوا عمر ان يهجو في يلقينكم في سورة اي مكروه من قبلى  
 يعنى مهاجرة اياهم والمنادى **المضاف الى ياء المتكلم** جري في

وجوه اربعة فتح الياء مثل **يا غلامى** وسكونها مثل **يا غلامى**  
 اقطاع الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احتراز  
 عن نحو يا فتى مثل **يا غلام** وقلبها الفاعل **يا غلام** وهذا  
 ن الوجهان يقعان غالباً في النداء لان النداء موضع تخفيف  
 لان المقصود غير في قصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص  
 الى المقصود من الكلام مخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء  
 وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفالان الالف و  
 الفتح اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان  
 وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن  
 لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة  
 الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المفردة  
 بالحذف او القلب فلا يقول يا عدو ويا عدو او قد جاء  
 شاذ في المنادى نحو يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتح عن  
 الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم **بالهاء**  
 في هذه الوجوه كلها **وقفا** في حال الوقف تقول يا غلامية  
 وغلامية وغلاما فراق بين الوقف والوصل **وقالوا** اي  
 العرب في محاوراتهم **يا ائى ويا ائى** على الوجوه الاربعة كما  
 ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخو زائدة عليها كثرة  
 استعمال يذأها في كلامهم كما اشار اليه بقوله **ويا ائى ويا ائى**



اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا ببدال الياء بالتاء **فتى**  
**وكسر** اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او  
 مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت  
 لا جوابه نحو المفرد المعرفة ولم يذكره الفقه وقالوا يا ابت او  
 يا امت **بالالف** بعد التاء جها بين العوضين **دون الياء**  
 فما قالوا يا ابني ويا امتي احتراز عن الجمع بين العوض  
 والمعوض منه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام **ويا ابن عم خاصة**  
 هذا الاختلاف الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى يقال  
 يا ابن اخ وابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون  
 بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة **مثل باب يا غلام**  
 فقالوا يا ابن ابني ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها  
 ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة  
 ويا ابن ام ويا ابن عم ببدال الياء الفاء قالوا بزيادة  
 اخرى المضاف الى ياء المتكلم **يا ابن ام ويا ابن عم** بحذف  
 الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ  
 وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترقيم  
 شرع في بيانه فقال **وترقيم المنادى** جازى اى يقع في لغة  
 الكلام من غير ضرورة شعورية دعت اليه فان دعت اليه  
 ضرورة فالطريق الاولى وهو في غيره اى غير المنادى

وافه

واقع ضرورة اى لضرورة شعورية داعية اليه لا في سعة  
 الكلام وهو اى ترقيم المنادى **حذف في اخره** اى اخر المنادى  
**تخفيفا** اى لمجرد التخفيف لا لعلّة اخرى مفضية الى الحذف  
 المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا  
 بترقيم المنادى ويعلم منه ترقيم غير المنادى بالمقايضة  
 ويمكن حمله على تعريف الترقيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع  
 الى الترقيم مطلقا والضمير المجزور الى الاسم **وشرطه**  
 اى شرط ترقيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترقيم  
 اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور  
 اربعة ثلاثة منها عديمة وهي **ان لا يكون مضافا حقيقة**  
 او حكما فدخل فيه المشبهة بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف  
 من الاول لانه ليس اخراجه المنادى نظرا الى المعنى  
 ولا من الثاني لانه ليس اخراجه نظرا الى اللفظ فاستغنى  
 الترقيم فيهما بالكلية **وان لا يكون مستغاثا** لا مجزورا  
 باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء  
 فلم يرد عليه الترقيم الذى هو من خصايص المنادى  
 ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف  
 ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما  
 وقع في بعض النسخ ذكر المندوب فكانت من تصرف النا

نسخين



مع ان وجه اشتراط عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الالف  
 فيه زيادة الالف في اخره لمذا الصوت اظهار التفتيح فلا يتكلم به  
 الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة حكيمة بحالها  
 فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين وجود بين وهو ان  
**يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف** لانه لعلمية تكلمه  
 التخفيف بالتخيم لكثرة تداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه  
 دليل على ما الفى ولزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم  
 عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة **واما** اسما ملتبسا **بتاء**  
**تائيت** وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء  
 على الزوال فكيفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع قويا  
 يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحوثة وشاة بعد  
 الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء  
 ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا تخيم  
 بغير ضرورة منادى لم يستوف الشرط المذكورة الا ما شذ من  
 نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيم كثرة  
 استعماله ولما فزع من بيان شوايط الترخيم شرع في بيان كمية الحذف  
 بسببه فقال **فان كان في اخره** اي اخو المنادى **زيادتان**  
 كائنتان في حكم الزيادة **الواحدة** في انهما زيدا معا واحترزة  
 عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدا او لا

ثم

ثم زيدت تاء التائيت فلم يحذف منهما الا الاخر **كاسماء**  
 هذا اذا جعلتها فعلا من الواسمة اي الحسن على ما هو  
 مذهب سيبويه لا افعا لاجمع اسم على ما هو مذهب غيره  
 لانه من باب **عمار ومروان** او كان في اخره **حرف صحيح**  
 اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف  
 الصحيح الاصاله فيخرج منه نحو علة لانه لا يحذف منه  
 الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل  
 مربي ومدعوفان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح **فلاصاله**  
 اي الف او واو او ياء ساكنة حوكة ما قبلها من جنسها والراء  
 الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبة واكثرها فيخرج منه نحو  
 مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير **وهو** اي والحال انما  
 في اخره حرف صحيح قبله **مدة اكثر من اربعة** من الحروف كنصور  
**عمار** ومكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقاء  
 اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان  
 في حكم الواحدة لان نحو ثوبون وقلوب يرتفع بحذف زيادتيه  
 لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للتخيم **حذف** اي الحرفان  
 في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا  
 معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته  
 حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسلم

قبل مدة صح  
 بها المدة



وبلت عن النقد **وان كان مركبا** ويعلم من بيان شرائط  
 الترقيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة  
 عشر **علمين** **ف الاسم الاخير** فيقال في بعلبك يا بعل  
 وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء الثانیة فيكون  
 كل منهما كلمة على حدة صادرة بمنزلة الجوز **وان كان غير**  
**ذلك** المذكور من الاقسام الثلاثة **في ف واحد** فيحذف  
 حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب  
 حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك  
**وهو** اي المنادي الموقم **في حكم المنادي الثابت** بجميع  
 اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخرا الكلمة بعد الترقيم على  
 ما كان عليه قبله **على الاستعمال الاكثر فيقال** في يا حارث  
**يا حار** بكسر الراء على ما كان قبل الترقيم وفي يا ثمود  
**يا ثمود** بواو متطرفة بعد ضمة وفي كروان **يا كرو** بواو  
 متحركة بعد فتحة **وقد يجعل** قد للتقليل اي ويجعل  
 المنادي الموقم على الاستعمال الاقل **اسما برأسه** كأنه  
 لم يحذف منه شيء فيكون في بناءه واعلانه **تصحيح** حكم  
 نفسه لاحكم الاصل **فيقال يا حار** بالضم كأنه اسم مفرد  
 ومعروفة برأسه فيضم **ويا غني** لأنه لما جعل ثما اسماء برأسه  
 صادرة الواو طرعا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر

ما قبلها

ما قبلها كاد **ويا كرو** لأنه لما جعل كوا اسما برأسه ارتفع  
 مانع الاعلال وهو وقوع الساكنين بعد الواو فانقلب  
 الواو الفالتحريكها وانفتاح ما قبلها **وقد استعملوا** يعني  
 العرب **بضعف النداء** يعني يا خاصة لأنه لا يدخل عليه واهالكو  
 اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير  
 المنادى والمندوب في اللغة ميتة يبكي عليه احد ويعتجها  
 ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشادوه  
 في التفتح وفي الاصطلاح **هو المتفتح عليه** وجود او عدمه  
**بيا او وا** فالمتفتح عليه عدمه اما يتفتح على عدمه كالميت  
 الذي يبكي عليه النادى والمتفتح عليه وجوده اما يتفتح  
 على وجوده عند فقد المتفتح عليه عدمه كالمصيبة والحسرة  
 والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فلقد شامل القسم  
 المندوب مثل يا زيدا ويا عمرواه ومثل يا حسرةاه ويا مصيباه  
**واختص المندوب بوا** ممتازا به عن المنادي لعدم خوله عليه  
 بخلاف يافانه مشترك بينهما **وحكم** اي حكم المندوب **في الاعراب**  
**والبناء حكم المناد** اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة  
 قسم من اقسام المنادي فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك  
 القسم من المنادي كما اذا كان مفردا معروفا بضم واذ كان مضافا  
 او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع

من المتكلمين



اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروفة  
 وجاز لك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب لمذا الصوت  
 المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ  
 عند زيادة الالف بغيره عدلت الى خوف مذ مجاشس نكرة  
 اخر المندوب من كسره او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام  
 مخاطبة قلت **واغلامك** لا غلامكاه لا لتبسمه بندبة غلام  
 مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت **واغلامكم** اذ الميم اصلها الضم لا غلامكاه لا لتبسمه بندبة  
 غلام مخاطبين اثنين و **جاز لك الهاء** اي الحاقها بالهاء  
 المدات في حال الوقف لبيانها **ولا يندب** من قسم المندوب  
 المتفتح عليه عدما **الا الاسم المعروف** الذي اشتهر المندوب  
 لتعذر النادب بمعرفة في ندبته والتبجح عليه **فلا يقال**  
**وارجله** اذا ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل  
 الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه **وامتنع**  
 الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف  
 مثل وازيدك الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال  
 المضاف بالمضاف اليه لانه جي به لتمام المضاف فهو كالجاء  
 بخلاف الصفة فانه جي بها بعد تمام الموصوف للتخصيص  
 او التوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير المؤمنين ولم يجوز

٩٥  
 مثل وازيدك الطويل **خلاف النون** فانه يجوز الحاق الالف باخر  
 الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ  
 انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه  
 اتم منه من جهة المعنى لا اتحادهما بالذات فان الطويل  
 هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما  
 متغايران وحكي يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال  
 واجمعي الشامتيتيناه والحجة القدح ويجوز لقيام قرينة  
**حذف حرف النداء** الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس  
 يعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء  
 كيارجل اولم يتعرف مثل يارجل لان نداه لم يكن  
 كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يبق  
 الذهن الى انه منادى **والاشارة** اي **الاشارة**  
 لانه كاسم الجنس في الابهام **والمستفاد والمندوب** لان المطلوب  
 فيهما مذ الصوت والحذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف  
 التي يجوز فيها حذف الحرف العلم سواء كان مع بدل عن حرف  
 النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم للشد  
 منه نحو اللهم او بغير بدل **نحو يوسف اعرض عن هذا** اي يا يوسف  
**ولفظه اي** اذا وصف بذى اللام **نحو ايها الرجل** اي يا ايها  
 الرجل او بالموصوف بذى اللام **نحو ايها الرجل** فلا يجوز



الحذف من ايتها من غير ان يتصف هذا باللام والموصوف  
الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات  
نحو من لا يزال محسنا احسن الى وما المضمرة فيشد  
ند اوها نحو يا انتويا اياك **وشد** حذف حرف النداء  
من اسم الجنس **اصبح ليل** اى صر صبحا باليل حذف حرف  
النداء من الليل مع انه اسم للجنس شذوذ اذ قالته امرأة امرئ  
القيس كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص  
وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق  
حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذ  
**وفي طرق كرا** اى باكروان وفي شذوذ ان حذف حرف  
النداء من اسم الجنس وترجم غير العلم قيل هي رقية  
يصدون بها الكروان يقولون طرق كرا اذ النعامة  
في القوي فيسكن ويطرق حتى يصاد ومعنى ان النعام  
الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القوي فلا تخلى  
ايضا **وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الايا اسجدوا**  
بتخفيف لا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم  
اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة  
الا بسجدا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان  
ناصية المضارع ادغمت نونها في لام لا وسجدا فاعل

مضارع

مضارع سقط نونه بالنصب **الثالث** من تلك المواضع  
الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اى  
مفعول به **اضمر** اى قد **ر** **عامله** الناصب **له** على شريطة التفسير  
الشريطة والشرط واحد وضافتها الى التفسير بيان  
اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل  
بما بعده وانما وجب حذف ح احتوازا عن الجمع بين المفسر  
والمفسر **هو** اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير **كل اسم**  
**بعده فعل او شبه** احتوازا به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه  
الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزءا من الكلام  
الذي بعده نحو زيد عمر وضربه وزيد انت ضارب **مشتغل**  
ذلك الفعل او شبهه **عند** اى عن العمل في ذلك الاسم **بضميره**  
اى بالعمل في ضميره **او في متعلقه** اى متعلق ذلك الاسم  
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا  
بالعمل في ضميره ذلك الاسم او متعلقه فارغاً عن العمل فيه بسبب  
ذلك الاشتغال لا بسبب اخرب حيث **لو** **لط** **لجود** رفع ذلك  
الاشتغال **عليه** اى على ذلك الاسم **هو** اى احد الامرين الفعل  
او شبهه بعينه **ومناسبة** اى ما يناسبه بالتراخي او اللزوم  
**النصب** اى لنصب احده من الامرين الاسم بالمفعولية  
كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه



خرج نحو زيد اضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه  
 بجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربت فان المانع  
 من العمل ضربته في زيد ليس بجرد اشتغاله بضميره فان  
 عمل معنى الابتداء فيه ورفع اياه ايضا مانع عن ذلك  
 وتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو  
 زيد اكنث اياه وهم هنا صور اربع احدها اشتغال  
 الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغال  
 بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة  
 اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالزوم  
 والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصورح التقدير  
 تسليط المناسب بالزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة  
 ثلثة منها المشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد المشتغل  
 بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تأخير مثال المشتغل با  
 لمتعلق كما لا يخفى **نحو زيد اضربت** مثال الفعل المشتغل  
 بالضمير مع تقدير تسليط بعينه **وزيد امرت** مثال الفعل  
 المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف فان امرت  
 بعد تعديته بالباء مرادف لما وزت **وزيد اضربت غلامه**  
 مثال الفعل المشتغل بالمتعلق **وزيد احنس عليه** مثال  
 الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالزوم

فان

فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملازمة المحبوس عليه **ينصب**  
 زيد في هذه الامثلة **بفعل يفسره ما بعده اي ضربت** يعني الفعل  
 المفسر الناصب لزيد في زيد اضربت ضربت المقدر فان  
 الاصل فيه ضربت زيد اضربت اضرمت ضربت الاول لوجود  
 مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس **جاوزت**  
 فانه مفسر بما يرادف اعني مرت **واهنت** فانه مفسر بما  
 اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة  
 سيده **ولا يستلزم** فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست  
 عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة  
 التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب  
 او يتوى في فيه الامر ان والى هذه الصور الخمس اشار  
 المص فقال **ويختار** في الاسم المذكور **الرفع بالابتداء**  
 اي يكون مبتدئا لان تجرده عن العوامل اللفظية صح  
 رفعه بالابتداء ويرجح **عند عدم قوينة خلافه** اي قوينة  
 ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قوينتي الصحة فيها متسا  
 لان وجود ماله صلاحية التفسير قوينة مستحقة للنصب فتا  
 لم يترجح النصب قوينة اخرى يترجح الرفع لسلامته عن الخلاف  
 نحو زيد ضربته او **عند وجود القوينة المرححة** من الجانبين ولكن  
 يكون القوينة المرححة للرفع **اقوى منها** اي من القوينة المرححة

يستلزمه

ويتان



للنصب **كلمات** الداخلة على ذلك الاسم مع **غير الطلب** أي  
 بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه طلباً كالامر والنهي و  
 الدعاء نحو لقيت القوم وأما زيد فأكرمته فالعطف  
 على الفعلية قينة للنصب وكلمة أما قينة للرفع وهي أقوى  
 لأنها لا يقع بعدها غالباً إلا المبتدأ بخلاف عطف الأسماء  
 على الفعلية فإنه كثير الوقوع في كلامهم مع أنها تأبى  
 بالسلامة عن الحذف أيضاً وإنما قال مع غير الطلب  
 احترازاً عما إذا كان مع الطلب نحو أما زيداً فاضربه فإن المختار  
 هو النصب فإن الرفع يقتضي وقوع الطلب خبراً وهو لا يجوز  
 الابتداء به ومثل أما مع غير الطلب **إذا** الواقع على الأسماء  
 المذكور **للمفاجأة** في كونه من أقوى القواين مثل خرجت  
 فإذا زيد يضربه عمرو فإن المختار فيه الرفع فإذا المفاجأة  
 لا يدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً وما وقع في بحث الظروف  
 من أن إذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم  
 الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تنافض **وتختار النصب**  
 في الأسماء المذكور **بالعطف** أي بسبب عطف جملة هو فيها  
 على جملة فعلية متقدمة **للتناسب** أي لرعاية التناكب  
 بين الجملة المعطوفة عليها في كونها فعليتين نحو خرجت  
 فزيد القيت **وبعد حرف النفي** يعني ما ولا وإن وليس لم ولما

ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر  
 معمولها الضعفها في العمل نحو ما زيد اضربه ولا زيد  
 ضربه ولا عمراً وإن زيد اضربه الآن **ديباً** وبعد  
**حرف الاستفهام** نحو أزيد اضربه وإنما قال حرف الاستفهام  
 لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من أكرمه ولم  
 يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيد اضربه فإنه  
 يجوز وأن استقبحة النجاة لا قضاء هل لفظ الفعل لأنه  
 بمعنى قد في الأصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد **إذا**  
**الشرطية** الدالة على المجازات في الزمان نحو إذا عبد الله  
 تلقه فأكرمه **وبعد حيث** الدالة على المجازات في المكان  
 نحو حيث زيد اتجه فأكرمه **وفي ما قبل الامر والنهي**  
 يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل  
 زيد اضربه وزيد لا تضربه وإنما اختير في هذه المواضع أي  
 ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما  
 قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور **أذ هي** أي هذه  
 المواضع **مواقع الفعل** أي مواضع وقوع الفعل فيها  
 أكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديره و  
 الأقلا وكذلك تختار النصب في الاسم المذكور **عند خوف**  
**ليس المقصود** أي التباين ما هو مفسر في حال النصب لكن لا



من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في  
حال الرفع **بالصفة** فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في  
حال الرفع مع موافقة للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفة  
للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو  
مفسر على تقدير النصب ووصفيتها لا بينه بوصف التفسير  
وبين الصفة فان التركيب لا يحمله ما مع **مثل قوله تعالى**  
**انا كل شيء خلقناه بقدر** ينصب كل على الاضمار وشرط  
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان  
موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف ليس بالصفة  
لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود  
الحكم على كل شيء بان مخلوق لنا بقدر الحكم على كل شيء مخلوق  
لنا ان بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير  
مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال  
الاختيارية للعباد **ويستوى الامر** ان اى الرفع  
والنصب فالتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت  
**في مثل زيد قائم** وغير **الزئمة** اى عنده او في داره ونحو  
ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير  
اى يستوى الامر ان فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم

المذكور

المذكور على جملة ذات واجهين اى جملة اسمية خبرها جملة  
فعيلة فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجه  
مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية  
فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعيلة  
فيعطف على الصغرى وهي فعيلة فان قلت السلامة من  
الحذف من **حرف الرفع** قلنا هي معارضة بقرب المعطوف  
عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والعبد بينهما اى  
الكبرى ايضا قرينة غير مفصلة عنها قلنا هذا باعتبار  
المنتهى واما باعتبار المبتداء فالصغرى اقرب **ويجب**  
**النصب** اى نصب الاسم المذكور **بعد حرف الشرط**  
والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حرف الشرط  
فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار  
النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه **بعد حرف التحصيف**  
وهي هلا والاول ولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لو  
دخلها على الفعل لفظا او تقديرا **ان زيد اضربه**  
**ضربك** مثال حرف الشرط **والا زيد اضربه** مثال  
حرف التحصيف **وليس منه مثل ازيد ذهابه منه**  
اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان  
كان يظن في بادى النظر انه مما اضمر عاملة على شريطة التفسير



والمتخار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حذف الـ  
 استفهام لكن يظهر بعد تحقق النظر انه ليس منه فانه وان  
 صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه  
 ليس بحيث لو سألط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب  
 لا بعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر  
 المنكب في اذهب فليقدر مناسبك اخر ينصبه مثل يلا بس  
 او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيد ايلابسه الذهب  
 او لا يلا بسه اخر بالذهاب به و اذهب احد قلنا المراد بالمتأ  
 ما يرادف الفعل المذكور او يلازم مع اتحاد ما اسند اليه  
 فالالاتحاد فيما ذكرته مفقود و اذا كان الامر كذلك **فالرفع**  
 اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز  
 بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف  
 مما يختار فيه النصب **وكذا** اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى  
**وكل شيء فعلوه في الزبر** اي في صحايف اعمالهم فهو ليس  
 من الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير  
 فعلوه كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد  
 المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا  
 فيها فعلا بل الاكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعا لهم  
 وان كان صفة شيء مع انه خلاف ظاهر الالة فات المعنى المقصود

اذ المقصود

اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاي في الزبر مكتوب  
 فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل  
 كاي في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان  
 يكون كل شيء مبتدأ والفعلية صفة الشيء والجاء والجور  
 في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وتقديره كل شيء هو مفعول  
 لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم  
 انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه  
 بضميره او مطلقا امر او نهيا فالمتخار فيه النصب والظاهر  
 ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما  
 داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع  
 الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا  
 الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء  
 عن غير المتخار فاشار المص الى ما تحملوا الاخراج عنها فقال  
**ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء**  
 فيه مرتبط **بمعنى الشرط عند البرز** لكون الالف واللام  
 في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط والسم الفاعل الذي  
 هو صلة كالشرط فخير المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه  
 مرتبط بالشرط لدلالة على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء  
 لا يعمل في ما خبره فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور

متعلقة  
 مائة جلدة

مائة جلدة



بعد على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية **جملتان** مستقلتان  
 عند سبب اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف الزاني عطف  
 عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد  
 وقوله فاجلد واجملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده  
 ايضا للسببية فاجلدوا ان ثبت زناها فاجلدوا وقيل زانية  
 او للتفسير وجوز الجملة لا يعمل في جود جملة اخرى فيمتنع  
 التسليط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع **والا** اي وان  
 لم يكن الفاء للشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي يكون  
 داخل تحت الضابط **فالمختار** فيها **النصب** اختيار النصب  
 باطل لانفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى  
 الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع **الرابع** من تلك  
 المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها  
**التحذير** وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره  
**وهو** في اللغة تخويق شئ عن شئ وتبعيده منه وفي اصطلاح  
 النحاة **معمول** اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية **بتقدير اتق**  
**تحذيرا** اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا  
 او ذكر تحذير فيكون مفعولا **لما بعده** اي بعد ذلك المعمول  
**او ذكر المحذر منه مكررا** على صيغة المجهول عطف على محذر او  
 ذكر المقد فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف

عليه

عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمهر  
 او تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر  
 منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه كحذر  
**مثل اياك والاسد واياك وان تحذف** هذان مثلان  
 لاول نوعي التحذير ومعناها بعد نفسك من الاسد والاسد والاسد  
 من نفسك وبعده نفسك عن حذف الارنب وهو ضرب به  
 بالعصا وبعده حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين  
 منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعية الاسد والحذف  
 من نفسك تحذيرها منكما لا تحذيرها منها **والطريق**  
**الطريق** مثال الثاني نوعه اتق الطريق ولا تخفي عليك ان تقدر  
 اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال انقيت زيدا من  
 الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحوه وتقدير بعد  
 في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء  
 عن الطريق لا تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او  
 اتق ونحوها فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع  
 الاول وفي بعض افراد النوع الثاني في مثل نفسك  
 فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه  
 ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الا  
 في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون

سد

مثال الثاني في نوعي التحذير



تحذير او ليس كذلك فانه ايضا تحذير واجب بانه تابع  
 للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها  
 في ما بعد **وتقول** في قسمي النوع الاول **اياك من الاسد** كما  
 كنت تقول اياك والاسد **ومن ان تحذف** كما كنت تقول  
 اياك وان تحذف وتقول في مثال الاخير **اياك ان تحذف**  
**بتقدير من** اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر  
 عن ان وان قياس **وتقول** في المثال الاول **اياك الاسد**  
**لامتناع تقدير من** وشدوده مع غير ان وان فان  
 قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد  
 شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ  
 كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا  
**المفعول فيه ما فعل فيه فعل** اي حدث **مذكور** تضمننا  
 في ضمن الفعل الملفوظ والمقدر او شبه ذلك او مطابقة  
 اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسما  
 الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان  
 يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيه ما او لا  
 وقوله مذكور يخرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة  
 يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس  
 بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخل فيها فان يتوا

الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهدت يوم  
 الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية  
 اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من انه حيث انه فعل  
 فيه فعل مذكور لم يخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة  
 فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه  
 وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد  
 الحيثية لاجابة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير الموقف  
 وقوله **من زمان او مكان** بيان لما الموصولة او الموصوفة  
 اشارة الى قسمي المفعول فيه وتقرير البيان حكم كل منهما  
 وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرب  
 وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف  
 اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على  
 المنصوب بتقدير في ولما المجرب وربها فهو مفعول به  
 بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث  
 جعل المجرب وايضا مفعولا فيه ولذلك قال **وشرط نصبه**  
 اي شرط نصب المفعول فيه **تقدير في** اذا التلطف بها يوجب  
**الجر وظروف الزمان كلها** مبهما كان الزمان او محدودا  
**تقبل ذلك** اي تقدير في لان المبهمة منها جوه ومفهوم الفعل  
 فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول



عليه اي على المبهمة لا شتر اكهما في الزمانه خصوصت دهر  
 وافطرت اليوم **وظروف المكان ان كان المكان مبها قبل**  
 ذلك اي تقدير في حمله على الزمان المبهمة لا شتر اكهما في  
 الابهام نحو جلست خلفك **والا** اي وان لم يكن مبهما  
 بل يكون محدودا **فلا** يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان  
 المبهمة لا خلا فهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد **وفستر**  
**المبهم** من المكان **بالجرات الست** وهي امام وخلف وعين  
 وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا  
 متناول لجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون  
 مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية  
 الجائزة نصبها قال **وحمل عليه** اي على المبهمة المفستر  
 بالجرات **عند ولدي وشبههما** نحو دون وسوى **لا بها**  
**مهما** اي لابهام عند ولدي ولم يذكر وجه حمل شبههما  
 عليه لان حكم حكمها او في بعض النسخ لابهامهما كما هو  
 الظاهر وكذا حمل على المبهمة من مكان **لفظ مكان** وان كان  
 معينا نحو جلست مكانك **لكثرة** في الاستعمال مثل  
 الجرات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه **ما بعد دخلت**  
 وان كان معينا نحو **دخلت الدار** لكثرة في الاستعمال **الا**  
**على الاصح** اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض

الخزان

النجاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل  
 استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل  
 تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه  
 ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام  
 معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت  
 الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول  
 فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص  
 بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره  
 فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد  
 فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح  
 ان تقول ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى  
 الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل الى في الدار  
 دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدار  
 الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت  
 فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه وقيل معناه على الاستعمال  
 الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في  
 نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون  
 في ونقل عن سيبويه ان استعماله في شاذ **وينصب** اي  
 المفعول فيه **بمعامل مضمرة** بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة

خول  
 بل يكون مفعول به صحيح



في جواب من قال متى سرت أي سرت يوم الجمعة وبما لم يفر  
 على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل  
 فيه بعينه كما مر في المفعول به **المفعول له هو ما فعل لاجله**  
 أي لقصد تحصيله أو سبب وجوده ونحوه به سائر المفاعيل  
 مما فعل مطلقاً أو به أو فيه أو معه **فعل** أي حدث **مذكور** أي  
 ملحوظ حقيقة أو حكماً فلا يخرج عنه ما كان فعل مقدراً كما  
 إذا قلت تأديباً في جواب من قال لم ضربت زيداً فقول  
 المذكور احتراز من مثل أعجبني التأديب فإن قلت كيف  
 يصح الاحتراز منه وهو أي الفعل الذي فعل لاجله  
 المذكور في الجملة كما ضربت زيداً قلت المراد المذكور معه  
 فإن قلت هو المذكور معه في ضربت تأديباً قلت المراد  
 المذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويردح نحو أعجبني  
 التأديب الذي ضربت لاجله اللهم إلا أن يراد بلكونه  
 إرادته مع العمل فيه **مثل ضربت تأديباً** مثال لما فعل لقصد  
 تحصيله فعل وهو الضرب فإن التأديب إنما يحصل بالضرب  
 ويترتب عليه **وقعدت** عن الحب **جنباً** مثال لما فعل لسبب  
 وجوده فعل وهو القعود فإن القعود إنما وقع بسبب  
 الحب والقائل يكون المفعول له مفعولاً مستقلاً غير داخل  
 في المفعول المطلق بخلاف **فأظاهر الزجاج فأنه**

أي المفعول له **عنده** أي عند الزجاج **مصدر** من غير لفظ  
 فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين أدبته بالضرب  
 تأديباً وجعت في القعود عن الحب جنباً وضربت ضرباً  
 تأديباً وقعدت قعوداً جنبين ورد قول الزجاج بأن  
 صحة تأويل نوع بنوع لا تدخل في حقيقة الا ترى إلى صحة  
 تأويل الحال بالظرف من حيث أن معنى جاء زيداً الباب  
 زيد وقت الركوب من غير أن يخرج عن حقيقة **شرط**  
**نصبه** أي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه الكا  
 مفعول له فالسمن والأكوام في قوله جئتكم للسمن  
 ولا كرامك الزاير عنده مفعول له على ما يدل عليه حذف  
 وهذا كما قال في مفعول فيه أن شرط نصبه تقدير في وهذا  
 أيضاً خلاف اصطلاح القوم **تقدير اللام** لأنها إذا  
 ظهرت لزم الجوز وخط اللام بالذكر لأنها الغالب في تعليلات  
 الأفعال فلا يقدر غيرها من من أو الباء أو في مع أنها من دوا  
 خل المفعول له كقوله تعالى خاشعاً متصدعاً من خشية  
 الله وقوله تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله  
 عليه الصلوة والسلام أن امرأة دخلت النار في هرة  
 أي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ  
 وبقائها في النية وكان الأصل ابقائها في اللفظ والنية



فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بالحاجة اليه انما تكون  
في حذفها من اللفظ ولهذا قالوا **انما يجوز حذفها** ولم يكتب بارجاع  
ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها  
**اذا كان** المفعول له **فعلا** احتراز عما اذا كان عينا نحو  
جئتكَ للسمن **لفاعل الفعل المفعول** به اي اتحد فاعله  
وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتكَ  
لمحبتك اياي **ومقارنا** له اي للفعل المذكور في **الوجود** بان يتحد  
زمان وجودها نحو ضربت ناديا اذ زمان الضرب والتاديب  
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او ان يكون زمان وجود  
احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جينا  
فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الحرب  
نحو شهدت الحرب ايقاعا للصالح بين الفريقين فان زمان المفعول  
اعني ايقاع الصالح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحتراز  
بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمت اليق  
لو غدي بذلك امسى وانما اشترط هذه الشروط لانه بهذه  
الشروط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصداق  
بخلاف ما اذا اختلف شئ منها **المفعول** به اي الذي فعل بمصاحبة  
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول  
في وقوع الفعل عليه فقوله مع مفعول ما لم يتم فاعله اسند اليه المفعول

كما اسند الى الجار والمجور في المفعول به وفي قوله والضمير المجور  
راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد  
الفعل الى اللام النصيب تركه منصوبا جوبا على ما هو عليه في الاكثر  
واليذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قواءة النصيب و  
في بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل  
من قبيل وقد جعل بين العبر والنزوان فان مفعول ما لم يتم فاعله  
فيه الضمير الراجع الى مصدره اي الحيلولة لان بين النزوم ظرفية  
لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعله مصاحبة  
على ان يكون مفعول ما لم يتم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره  
والضمير المجور للموصول هو **مذكور بعد الواو** واحتراز عن  
المذكور بعد غير كالفاء **لمصاحبة مفعول فعل** اللام متعلق  
بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة مفعول فعل  
وافادته اياها سواء كان ذلك المفعول فاعلا نحو استوى  
الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيد ادرهم وسواء كان  
ذلك الفعل **لفظا** اي لفظيا كالمثالين المذكورين **او معنى**  
اي معنويا نحو مالك وزيد اي ما تصنع والمواد لمصاحبة  
الفعل مشاركة له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت  
وزيدا او مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها الرصقها  
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو



فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصلحة  
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول  
مع الفعل او معناه يتوسط الواو التي بمعنى مع وانما و  
ضعوا الواو موضع مع لكونها احضر واصلها واو العطف  
التي فيها معنى الجمعية فتاسب معنى المعنة **فان كان** اي وجد  
**الفعل** اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها **لفظا و جازا** اي  
لم يحجب **العطف** ولم يمنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا  
وعمر والوجوب العطف فيه **فالوجه** ان اي العطف بالنصب  
على المفعولية جاز ان **نحو جئت انا وزيدا** بالرفع على العطف  
**وزيدا** بالنصب على المفعولية وان لم يحجب **العطف** بل  
يمنع **تعيين النصب** مثل **جئت وزيدا** فان العطف  
فيه يمنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل  
ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امر او معنى لا تنبسط  
من اللفظ **وجاز** اي لم يمنع **العطف** **تعيين العطف**  
حيث لا يعمل على عمل العامل المعنوي بل اجتمع وجه  
اخر هو العطف نحو **ما زيد وعمر** والاي وان لم يحجب  
العطف بل امتنع **تعيين النصب** حيث لا وجه سواه نحو **ما لك**  
**وزيدا** او **ما شانك** وعمر وافانه امتنع العطف فيه لان

العطف

العطف على الضمير المجزوء وبلا اعادة الجار غير جائز  
ولم يحجب عطف عمر على الشان اذا السؤال عن شانتهما  
لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية  
الفعل في هذه الامثلة **لان المعنى ما تصنع** وما عاقله فمع  
ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا  
ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمر وما يصنع زيد  
وعمر **والحال** لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها  
وهو ما يبين **هيئة الفاعل او المفعول** به اي من حيث  
هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر في ذكر الهيئة يخرج  
ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به  
يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتداء  
نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل  
او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا  
لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التردد على سبيل  
منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمر او كبيتين  
**لفظا او معنى** اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع  
الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او  
مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير  
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من مخوى الكلام سواء كانا



ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون  
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى تفرس  
من مخوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل  
او المفعول اعتم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال  
عن المفعول مع لكونه فى معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول  
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدث الضرب  
شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا  
كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف  
اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل ينتبع ملة  
ابراهيم خيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول  
بل ينتبع ابراهيم مقام بل ينتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه  
مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا  
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو  
الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه كما هو فى قوله تعالى  
ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار  
ان الدابر المضاف جزءه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول  
ما لم يستم فاعله باعتبار ضميره المستكن فى المقطوع فكانه  
حال عن مفعول ما لم يستم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة  
الماضى المعلوم من باب التفعّل او يبين على صيغة المضارع

الكل

المجهول من باب التفعّل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول  
دخل فيه الحال من المفعول مع او المفعول المطلق من غير حاجة  
الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف  
اليه مثل ضربت زيد اقام مثال لللفظي المملفوظ حقيقة  
فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار  
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما  
ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار اقام مثال لللفظي المملفوظ  
حكما فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هي باعتبار  
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج  
عنه والضمير المستكن مملفوظ حكما وهذا زيد اقام  
مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ  
هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او  
التبنيى المفهومين من لفظة هذا ولا شك انهما ليسا  
بما يقصد المتكلم الا خيا لهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم  
الكلام اشيرا وانبة ويصير زيدا مفعولا لفظيا بل  
مفعوليه انما هي باعتبار معنى اشيرا وانبة الخارج من  
منطوق الكلام باعتبار لصحة وقوع القايم حالا فى  
معنوية اللفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل  
المملفوظ او مقدر نحو ضربت زيدا اقام وزيد فى الدار اقام



ان كان الظرف مقترنا بالفعل **وشبهه** وهو ما يعمل عمل  
 الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب ركب  
 وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقترنا باسم الفاعل  
 وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة  
 نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنيط من نحوى الكلام  
 من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتبني في نحو هذا  
 زيد قائما كما متروكا للنداء والتمني والترجي والتشبيه في  
 نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقما ولعله في الدار قائما  
 وكأنة اسد صائلا **وشروطها** اي شرط الحال ان تكون  
**نكرة** لان النكرة اصل والفرض وهو تقييد الحدث المنسوب  
 الى صاحبها يحصل بها والتعريف زايد على الفرض وان  
 يكون **صاحبها معرفة** لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل  
 فيه التعريف **غالبها** اي ليس اشتراطها ان يكون صاحبها  
 معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان  
 ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو  
 الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني قميم فارسا او  
 مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفوق  
 كل امرحكيم امراس عندنا ان جعلت امرا حالا او واقعة  
 في حيز الاستغناء نحو هل اتاك راكبا او بعد الانقضاء

لنفي

لنفي نحو ما جاءني رجل الراكبا او مقترنا عليه الحال  
 نحو جاءني راكبا وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه  
 الامور وغالب مواد وقوع الحال او اكثرها وهو هذا القسم  
 وقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة  
 فقوله غالبا قيد لا اشتراط كون صاحبها معرفة لا يكون  
 صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة  
 المبنية عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج  
 الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها  
 معرفة مبتدأ وخبراً معطوفا على قوله وشرطها ان يكون  
 نكرة **وارسلها العواك** لم يذرها ولم يشفق على نقص  
 الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاثن يقول  
 ارسل حمار الوحش الاثن وكان المراد بالارسال البعث  
 او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متر  
 ولم يذرها اي لم يمنعها عن العواك ولم يشفق اي لم يخف  
 على نقص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعض الماء بالذ  
 والداخل هو ان يشرب النعير ثم يرد من العطن الى الخوض  
 ويدخل بين بعيرين عطشانين ليس شرب منه ما لم يكن شرب  
 منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلته بعضا في بعض اذا  
 المعنى على نقص مثل نقص الدخال **ومررت به وحده ونحو**

احم

خال

عشاء



مثل فعلت جهدا **مناوّل** بالنكرة فلا يرد نقضا على ق  
 عدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها  
 مصادر لا فعال محذوفة اي تعترك العواك وينفرد  
 وحده انفراده ومجتهد جهدا في هذه الجملة الفعلية وقعت  
 حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما  
 انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردة  
 ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة  
 كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة **فان**  
**كان صاحبها** اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها  
 شايبة تخصيص بما هو التقديم ولم يكن الحال مشتركة  
 بينهما وبين معرفة **وجب تقديمها** اي تقديم الحال على صاحبها  
 ليتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر  
 ولا يلتبس بالنصب في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا  
 راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طرد البنا  
**ولا يتقدم** اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا  
**على العامل المعنوي** قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي  
 وان ما هو مقدم بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف  
 وشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل  
 او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على الفاعل

المعنوي

المعنوي اتفاقا **بخلاف الظرف** اي بخلاف ما اذا كان  
 العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فيسبويه لا يجوز ان  
 اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط  
 تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخير  
 المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما  
 زيدا في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون  
 معناها ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى  
 الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوهم  
 في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف  
 داخل في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخل في المعنوي  
 كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني  
 لا غير **وكما لا يتقدم** الحال على العامل المعنوي كذلك  
 لا يتقدم **على ذي الحال المجرور** سواء كان مجرورا بالا  
 ضافة او حرف الجر فان كان مجرورا بالا ضافة لم يتقدم  
 الحال عليه اتفاقا نحو جاء تني مجرودا عن الثياب ضاربه  
 زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف  
 اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا  
 بحرف الجر ففيه خلاف فيسبويه او كثر البصرية يمنعون تقدما  
 عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص وللهذا قال



**على الاصح** ونقل بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى  
 وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ وَلَعَلَّ الْفَرَقَ يَنْحَرِفُ  
 الجوز والاضافة ان حرف الجوز مفعول للفعل كالمهمزة والتضعيف  
 فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت  
 راكبة بهند فكانت قلت اذهبت راكبة هنذا فالجوز  
 بحسب الحقيقة ليس مجزوا واجاب بعضهم عن هذا الا  
 استدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للبالغة و  
 بعضهم بجعلها صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم  
 بجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف وتعسف  
**وكل ما دل على هيئة** اى صفة سواء كان الدال مشتقا او  
 جامدا **اصح ان يقع حالا** من غير ان يؤل الجامد بالمشتق  
 لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا  
 ردة على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال و  
 تكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك  
 ان الاغلب في الحال الاشتقاق **مثل بسرا ورطبا** في  
 قولهم **هذا بسرا** وهو ما بقي فيه خصوصية **اطيب منه رطبا**  
 وهو ما فيه خلاوة صرفة فهما مع كونها جامدين حالان  
 للدلالة لهما على صفة البسرية والرطوبة ولا حاجة الى ان ياول  
 البسرا بالبسرو والرطب بالرطب من ابسرو النخل اذا صار

ما عليه

ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا  
 اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققينهم  
 ويقدم بسرا على اسم التفصيل مع ضعفه في العمل لانه اذا  
 تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان  
 يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلق بالمشار اليه بهذا  
 من حيث انه مفضل وهذه الحيشية وان لم يكن معتبرة فيه  
 الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر  
 كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطوبة  
 تعلق به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب  
 ان يليه قال الرضى واما الضمير المستكن في افعل فانه وان  
 كان مفضلا عليه لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا  
 فلا ترى باسرا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قايما منه قاعدا  
 وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اى  
 اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان  
 يكون المشار اليه التمر الباس فلا يتقدم الاشارة بخلا  
 البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم  
 لا يصح اعماله فيه نحو مئة نخلي بسرا اطيب منه رطبا  
**وتكون** اى الحال **جملة** لدلالاتها على الهيئة كالمفردات  
 فصحت ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة



الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لأن الحال بمنزلة  
الخبر عن ذي الحال وإجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه  
ولجل الانشائية لا يصح أن يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة  
مستقلة في الافادة لا يفضي ارتباطها بغيرها والحال  
مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة  
تربطها إلى صاحبها وهي الضمير الواو والجملة الخبرية أما  
اسمية أو فعلية والفعلية أما أن يكون فعلها مضارعاً  
مثبتاً أو مضارعاً منفيّاً أو ماضياً منفيّاً فهذه خمس جمل  
**فلا سمية** أي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة **بالواو والضمير**  
مع القوة الاسمية في الاستقلال فناسب أن يكون الرابطة  
فيها في غاية القوة نحو جئت وأنا راكب جئت وانت راكب  
وجاء زيد وهو راكب **او بالواو** وحدها لأنها تدل على  
الرابطة في أول الأمر فكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت  
نبياً وأدم بين الماء والطين وهذا أي الربط بالواو وحدها  
أو بهما مع الضمير إنما يكون في الحال المنتقلة وأما في المؤكدة  
فلا يجوز الواو هو الحق لا شبهة فيه وذلك لأن الواو لا يدخل  
بين المؤكدة والمؤكد لشدة الاتصال بينهما **او بالضمير** وحده  
**على ضعف** لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء فلا يدل  
على الربط في أول الأمر نحو كلمته فوه الحق فلا بد من الواو

على الصحيح **والمضارع المثبت** أي الجملة الفعلية التي يكون  
الفعل فيها مضارعاً مثبتاً ملتبسة **بالضمير وحده** لمشاهاة  
لفظاً ومعنى الاسم الفاعل المستغنى عن الواو ونحو جاءني زيد  
يسرع **وماسواها** أي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة  
على المضارع المثبت من أجل المشتملة على المضارع المنفي أو المماثلة  
المثبت أو المنفي **بالواو والضمير** معا **او باحدهما** وحده من غير  
ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالا  
سمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او  
جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءني زيد  
وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني  
زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفي نحو جاءني زيد وما خرج  
غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج  
عمرو **ولا بد في الماضي المثبت** لا المنفي من دخول لفظ **قد**  
المقوية زمان الماضي إلى الحال لغة على الماضي المثبت **الواقع**  
حالا ليدل بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من  
ذي الحال او وقوعه عليه تجوز لأن المتبادر من الماضي المثبت  
إذا وقع حالا إنما هو بالنسبة إلى زمان العامل فلا بد من  
قد حتى يقرب إليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين  
فأنهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة



في اللفظ نحو جاء في زيد قد ركب غلامه **او مقدرة** منوية  
نحو قوله تعالى اوجاؤكم حضرت صدودهم اي قد حضرت  
وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان  
حذف قد في سيبويه بأول قوله تعالى حضرت صدودهم بقوة  
ما حضرت صدودهم فيكون جملة حضرت صفة موصوف  
محذوف هو الحال والمرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط  
ذلك في المنفى لاستمرار النفي بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل  
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قونية حالية **كقولك**  
**للشيا** اي الشارع في السفر والمشي له **راشدا مهديا**  
اي سورا شدا مهديا بقونية حال المخاطب وقوله مهديا اما  
صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن  
يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقونية السؤال ومنه قوله  
تعالى ايحسب الانسان ان لن نجع عظامه بلى قادرين  
اي بلى نجعها قادرين **ويجب** حذف العامل في بعض الاحوال  
**المؤكد** والحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها  
مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل  
بخلاف المؤكدة مثل **زيد ابوك عطوفا** فان العطوفية لا تنتقل  
من الاب في غالب الامر **اي احقه** بفتح الهزة او ضمها من  
حققت الامر بمعنى تحققت وصرت منه على يقين او من احققت

وهو الذي في المثال ان كان  
عاطفا او نبيا  
زكريا

لا

الامر هذا المعنى بعينه او بمعنى أثبت اي تحققت ابوتك لك  
وصرت منها على يقين او اثبتتها كذلك عطوفا وقال صاحب  
المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يحي عطوفا  
**وشرطها** اي شرط وجوب حذف عاملها **ان يكون مقدرة**  
اي مؤكدة **لمضمون جملة** احترز به عما يؤكده بعض اجزاها  
كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه  
لا يجب حذفه **اسمية** احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب  
حذف عاملها كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى  
قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد الله ولا بد  
ههنا من قيد اخر وهو ان يكون عند تلك الاسمية من  
اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا  
فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط  
**التميز** ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به  
عن البدل منه في حكم التسمية فهو ليس يرفع الابهام  
عن شيء بل هو ترك منهم وايراد معين **المستقر** اي الثابت  
الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر  
وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف  
الى الكامل وهو الوضع واحترز به عن نحو رايت عينا جارية  
فانه قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب

اي شرط الحال المؤكدة نفس الانشوط  
وجوب حذف عاملها كما في قوله البعض  
فانه يوجب جواز وقوع هذه  
الحال بعد الفعلية كما  
هو في سيب البغض  
والص لا يجوز هذا  
رعي رحمه الله

هو مصدر عطف التميز كسب الباء  
على معنى ان هذا الاسم يميز ما لا يتكلم  
من غير مراده او يميز ما على ان المتكلم  
يمايز هذا الجنس من سائر الاجناس  
التي ترفع الابهام  
سعيد الله



الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له  
وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهامات نحو هذا ال  
جل فان هذا امثلا اما موضوع المفهوم كلفي شرط استعماله  
في جزئياته او لكل جزئى منه والابهام في هذا المفهوم الكلى  
ولا في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد المو  
ضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع الابهام لا ال  
بهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا  
يقع به الاحتراز من عطف البيان في مثل قولك ابو حفص  
عمرفان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخصين  
لا بهام فيه لكن لما كان عمرا شهرا زال بذكره الحفاء الواقع  
في ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضع **عن ذات**  
لا عن وصف واحتراز به عن النعت والحال فانهما يرفعان  
الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق  
ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلاً لنصف من فلا شك  
ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف  
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومئين ولا بهام فيه الا من  
حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من  
جنس العسل او الخل او غيرها والا من حيث وصفه فانه  
لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد

رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة  
او حال فيقال رطل بغدادى واذا اريد رفع ابهام الذ  
قيل زيتا يرفع الابهام المستقر عن ذات لا النعت والحال  
فانهما يرفعان الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة**  
صفتان لذات اشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة رطل  
زيتا والمقدرة نحو زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب  
منسوب الى زيد ونفسا رفع الابهام عن ذلك الشئ المقد  
فيه **فالاول** اى القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام  
عن ذات المذكورة برفع **عن مفرد** يعنى به ما يقابل الجملة  
وشبهها والمضاف **مقدار** صفة لمفرد وهو ما يقدر به  
الشئ اى يعرف به قدره وستن **غالباً** اى في غالب المواد  
واكثرها اى رفع الابهام مطلقاً بتحقيق في ضمن هذا الرفع  
الحاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار  
**اما تحقيق في ضمن عدد نحو عشرون ذرها وسيا في ذكر**  
تميز العدد وبيان في باب الاسماء العدد **واما في ضمن**  
**غيره** اى غير العدد كالوزن **نحو رطل زيتا** فان الرطل نصف  
المن **ونحو منوان سمناء** كالكيل **نحو قفيزان بر** وكالذ  
نوبكا **المقياس نحو على التمرة مثلها زيدا** والمراد بالمقادير  
في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندى عشرون ذرها



ورطل زيتا واذراع ثوباً وعلى التمرة مثلها زيد المراد  
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر  
المص على الامثلة الثلاثة لانه محيط نظره التنبيه على بيان  
ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون  
كما في منوان سمناء او الاضافة كما في على التمرة مثلها زيداً  
ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكثر بعضها ومعنى  
تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافة معها والاسم  
مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التنبيه والجمع مع  
الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانياً فاذا تم الاسم بهذه  
الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاماً  
فشابه التميز الا ان بعدها المفعول لوقوعه بعد تمام  
الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصب  
ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعله  
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اواخر  
الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف  
الداخل على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف  
معه ولا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندى الراقد خلاً  
**في فرد** اي التميز وان كان الاسم تاماً مثني او مجموعاً **ان**  
**كان** التميز جنساً وهو ما شانه اجزائه ويقع مجزئاً عن التاء

على القليل والكثير فلا حاجة الى تنبيه وجمعه كالماء والنار  
والزيت والضب بجلاف رجل وفوس **الا ان يتصد الانواع** ع  
اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثني ايضا لانه لا يدك  
لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع وفي تخصيص  
قصد الانواع بالاستثناء نظر كما جاز ان يقال طاب زيد  
جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد  
ويمكن ان يجاب بان المراد بالانواع تخصيص الجنس سواء  
كانت بالخصوصية الكلية او الشخصية **ويجمع** اي يورد  
التمييز على ما فوق الواحد جواز حيث لم يتصدى الوا  
**في غيره** اي غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا  
**ثم ان كان** اي المفرد المقدار تاماً **بتنوين او بنون** التنبيه  
اي المعنى ان وجد التميز ملتبساً بتنوين المفرد او بنونه  
التي للتنبيه فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز جازت  
**الاضافة** اي اضافة المقدار الى التميز اضافة بيانية  
باسقاط التنوين ونون التنبيه جوازاً شايحاً كثيراً  
الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل  
زيت ومنواسمن **والا** اي وان لم يكن بتنوين او بنون  
التنبيه بان يكون بنون الجمع او بالاضافة **فلا يجوز** الاضافة  
الابعدة في نون الجمع نحو عشرون درهم اما في الاضافة لئلا يلزم



اضافة المضاف واما في نون الجمع فلا تـ جاز ان يضاف  
 الى غير المميز عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الخا  
 اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتيكس في بعض الصور لانه  
 لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين  
 رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف  
 في غير صورة الالتيكس ايضا الا على قلة ليكون الباب  
 اقرب الى الاطراد **وعن غير مقدار** عطف على مفرد مقدار  
 اي الا قول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع  
 عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع  
 ولا كيل ولا مقياس **نحو خاتم حديد** فان الخاتم مبهم  
 باعتبار الجنس تام بالتوين فاقتضى تميزا **والخفض** اي  
 خفض التميز باضافة غير المقدار اليه **اكثر** استعمالا  
 لحصول الفرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب  
 التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس  
 بهذه المثابة **والثاني** اي القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع  
 الابهام عن ذات مقدرة يرفع **عن نسبة** كان الظاهر  
 انه يقول عن ذات مقدرة في نسبة **في جملة** لكن لما كان الا  
 بهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفوع عنها  
 يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصر عليها تنبيهها على

ان مقابلة وما هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول  
 انما هي لمجرد النسبة لا في جملة اي نسبة كائنه في جملة **او**  
**ماضاهاها** اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل  
 الخوض عتلى ماء او اسم المفعول نحو الارض مخرجة عيوننا  
 او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها او اسم التفضيل  
 نحو زيد افضل اياها او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا  
 وكذلك كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا  
**نحو طاب زيد نفسا** مثال للجملة والتميز فيه خاص  
 بالمنتصب عنه **وزيد طيب** ايا مثال لما يشبه الجملة والتميز  
 فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولتعلقه وحيث لا فرق  
 في التمييز بين الجملة وماضاهاها فذان المثالين في قوة اربعة  
 امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا و ابا فقوله  
**وابوة ودارا وعلما** عطف على نفسا و ابا بحسب المعنى  
 فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالا  
 فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز الرافع في الجملة او ما  
 ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي بالمنتصب عنه  
 والدار عين غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه والاب  
 عين اضافي محتمل لهما والابوة عطف اضافي والعلم عرض  
 غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه **او في اضافة** عطف



على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل تعجبني طيبة نفسا  
وتركة لانه اظهر التميزات ولا خفاء به **وابا وابوة ودارا**  
**وعلم** اورد الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه **ولله وده**  
**فارسا** اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا  
لما اورد صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الفيم  
فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان  
يتبين على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير  
معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدار اليه والذر  
في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي  
لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح  
مصدر فوس بالضم اي حذف بامر الخيل واما الفولة  
بالكسر فمن التفرس **ثم ان كان** اي التميز بعد ما لم يكن نصا  
في المنتصب عنه **اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه**  
والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه **جاز ان يكون**  
ذلك التميز تارة **لم** اي للمنتصب عنه بان يكون تميزا برفع الابهام  
**وتارة متعلقة** بان يكون تميزا برفع الابهام عن متعلقة  
وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا  
فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد مجازا ان يكون تارة  
تميزا عن زيد اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو

وجاز

وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقة باعتبار ان  
الطيب مسند الى متعلقة وهو ابوه **والا** اي وان لم  
يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح  
جعله لما انتصب عنه **فهو متعلقة خاصة** نحو طاب زيد  
ابوة وعلم او دارا فان هذه الاسماء ليست نصا في  
المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها **فليطلق**  
زيد وهو الذات المقدرة اعني الشئ المنسوب الى زيد  
**فيطابق التميز فيهما** اي فيما جازا ان يكون لما انتصب عنه  
سواء كان يضافه او محتملا له ولمتعلقة وفيما تعين  
لمتعلقة **ما قصد** من وحدة التميز واثنيتيه وجمعيته واه  
كانت موافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان  
ابوين والزيدون آباء او المعنى في نفسه مثل طاب زيد  
ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت  
ابا واجدا وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا **الفعل**  
كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز او فردا  
واذا قصد تثنيته او رد تثنيته واذا قصد جمعيته او دجعا  
فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثني والمجموع  
**الا اذا كان التميز جنسا** يقع على القليل والكثير فانه  
اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك في الجنس



او يجمع بل يكفي ان يورد به مفرد الصفة اطلاقا على القليل  
والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب زيد علما والز  
يدان علما والزيدون علما **الا ان يقصد بالتمييز الذي هو**  
**الجنس الانواع** من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بدح  
من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علما  
اذا اريد ان يتعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين  
نوع آخر من العلوم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى  
**وان كان التميز صفة** مشتقة مثل لله دره فارسا او مؤثرا  
بها نحو كفي زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية **كانت**  
الصفة صفة له اي لما انتصبة لا بمتعلقة لان الصفة  
يستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفه فاذا قبل طاب  
زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف  
الاسم نحو ابا **وطيقه** الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى  
المطابق اي كانت الصفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة  
اياه ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على  
خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطا  
بقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث  
لكونها حالة لضميره **واحتملت** اي الصفة المذكورة  
**الحال** ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا

اي من

اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من  
فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التميز  
لان من تزايد في التميز لا في الحال وايضا المقصود منه مدح  
بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية  
بغيرها من الصفات **ولا يتقدم التميز** على عاملة اذا  
كان اسما تاما بالالاتفاق فلا يقال عندي درهمان عشرون  
ولا زيتار طل لان عاملة ح اسم جامد ضعيف العمل  
مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى  
ان يعمل فيما قبله **والاصح** اي اصح المذاهب **ان لا**  
**يتقدم التميز على** ما هو عامل فيه من **الفعل الصريح**  
او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل  
نفسه نحو طاب زيد ايا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا  
جعلته لازما نحو فخرنا الارض عيوننا اي انفخت عيوننا  
واذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اي ملأه  
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى  
الفاعل وهو هنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء  
ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة  
الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء  
الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره



وقع الابهام فيه لاجرم مبرز بقوله ما هو في معنى ابتداء  
ماء الاناء فالما فاعل معنى ذلك بعينه مثل قولك رج  
زيد تجارة فان التجارة تميز لرفع الابهام عن شيء منسوب  
الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة  
لا زيد وان كان اسناد الرفع اليه حقيقة واليهما مجازا  
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدة تهم المشهورة وهي ان  
التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز  
في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرء تلك  
القاعدة **خلاف الما زني والمبرز** فانها يجوز ان  
تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول  
نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم القفيل  
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل و  
تمسكها في هذا التجوز قول الشاعر **التجوز سلمى بالفراق**  
**حببها** وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تأنيث  
الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشأن لتذكير  
ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة  
تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير  
فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز من نسبة كاد اليه وما كاد  
الحبيب نفسا تطيب فلا عتسك وما قيل يحتمل ان يحمل

البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأ  
نيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذا المعنى  
وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعتسف غير  
قادر في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ  
المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومة  
بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه  
الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما  
احكاما خاصة لا يمكن اجاؤها عليه الا بعد معرفة فقال  
**متصل ومنقطع والمتصل هو المخرج** اي الاسم الذي  
اجوج واحترز به عن غير المخرج كجزيئات المستثنى المنقطع  
**عن متعدد** جزيئات نحو ما جاء في احد الازيدا واجزاء  
مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد  
**لفظا** اي ملفوظا نحو جاء في القوم الا زيدا **وتقدير**  
اي مقدرا نحو ما جاء في الازيدا اي ما جاء في احد الازيدا  
**بالا** غير الصفة **واخوانها** واحترز به عن نحو جاء في القوم  
لا زيد وما جاء في القوم لكن زيد جاء **والمستثنى المنقطع**  
**هو المذكور بعدها** اي بعد الاخوانها غير مخرج عن  
متعدد واحترز به عن جزيئات المستثنى المتصل والمستثنى  
الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع



سواء كان من جنسه كقولك جاء في القوم الازيد ام شيرا  
بالقوم الى جماعة خالية عن زيدا ولم يكن نحو جاء في القوم  
الاحرار **وهو المستثنى مطلقا** حيث علم او لاجنه يصح تقييده  
كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسمية اعني المذكور  
بعد الاواخواتها سواء كان نحو جاء او غير مخرج ولهذا لم  
يعرفه على حدة رؤيا للاختصار **منصوب وجوبا اذا كان**  
**واقعا بعد الا** لا بعد غير وسوى وغيرهما **غير للصفة** قيد به  
وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخل في المستثنى  
لئلا يذهل عنه **في كلام موجب** اي ليس بنفي ولا نهى ولا  
استفهام نحو جاء في القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع  
في كلام غير موجب لانه ليس ج واجب النصب على ما لم يجز  
ولا حاجة مهننا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب  
تامنا بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه لينحج نحو قات الا  
يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام  
في كونه منصوبا مطلقا في كونه منصوبا بدليل قوله او كان بعد  
خلا وعد الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج  
مثل قري الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل  
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصر  
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق

بالفعل

بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ملاب  
اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول  
**او مقدما** عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب  
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما **على المستثنى منه** سواء  
كان في كلام موجب او غيره نحو جاء في الازيد القوم  
ما جاء في الازيد احد لا متناع تقديم البدل على المبدل منه  
**او منقطعا** اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان  
منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الاحرار **في الاكثر**  
اي اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل  
كثيرون في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة  
الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم لا يتصور فيه  
الابدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة  
والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية واما بنوعيم  
فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم  
يصح حذفه نحو ما جاء في القوم الاحرار فلهنا يجوزون  
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فلهنا  
يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم  
اليوم من امر الله الا من رحم الله اي من رحمه الله فمن رحمه  
الله هو المحرم المعصوم لا يكون داخل في العاصم فيكون



منقطعا **او كان بعد خلا وعدا** اي المستثنى منصوب ايضا  
 وجوبا اذا كان بعد عدل من عدل يعد وعدوا اذا جاوزه  
 مثل جاء في القوم عدل زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا  
 نحو جاء في القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى  
 الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد تضمن  
 معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه  
 والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء  
 ما بعدها في صورة الاستثناء بالآ التي هي ام البلب وفاعلاها  
 ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل  
 منه او الى بعض مطلقا من المستثنى منه والتقدير جاء في القوم  
 عدل او خلا بحيثهم او الحاق منهم او بعض منهم زيدا وهما  
 في محل النصب على الحالية ولم يطرر معهما قد ليكونا شبه  
 بالآ التي هي الاصل في باب الاستثناء **في الاكثر** اي النصب  
 بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلا ن ماضيان  
 كما عرفت وقد اجيز الجواب بهما على انهما حوفا جوقا قال السيرافي  
 لم اعلم خلا في جواز الجواب بهما الا ان النصب بهما اكثر  
**او ما خلا وما عدل** اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا  
 كان بعد ما خلا او ما عدل لان ما فيهما مصدرة مختصة  
 بالافعال نحو جاء في القوم ما خلا زيدا وما عدل عمر

ما بعدها في صورة الاستثناء

تقديره

تقديره خلوا زيدا وعدل عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير  
 مضاف اي وقت خلوتهم او خلوت مجيئهم من زيدا ووقت  
 مجاوزتهم اي مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل  
 المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او  
 مجيئهم من زيدا ومجاوزة بعضهم او مجيئهم عمرا وعن  
 الاختصار اجاز الجواب بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل  
 هذا لم يثبت عند المصر او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الا  
 وكذا المستثنى منصوب **بعد ليس** نحو جاء في القوم ليس زيدا  
**وبعد لا يكون** نحو سيجي اهلك لا يكون بشيرا وانما يكون  
 النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة  
 للخبير ويلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير  
 راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض المستثنى  
 منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية او  
 علم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل  
 الغير المرفوع ولا يتصرف فيها لانها قارئة مقام الا وهي  
 لا يتصرف فيها **ويجوز فيه** اي في المستثنى **النصب على**  
**الاستثناء ويختار البديل** عن المستثنى منه **فيما بعد الاحال**  
 من الضمير المجزور اي حال كون المستثنى واقعا في محل  
 يكون متاخرا عن الاحتراز عما اذا كان بعد ساير ادوات

كث

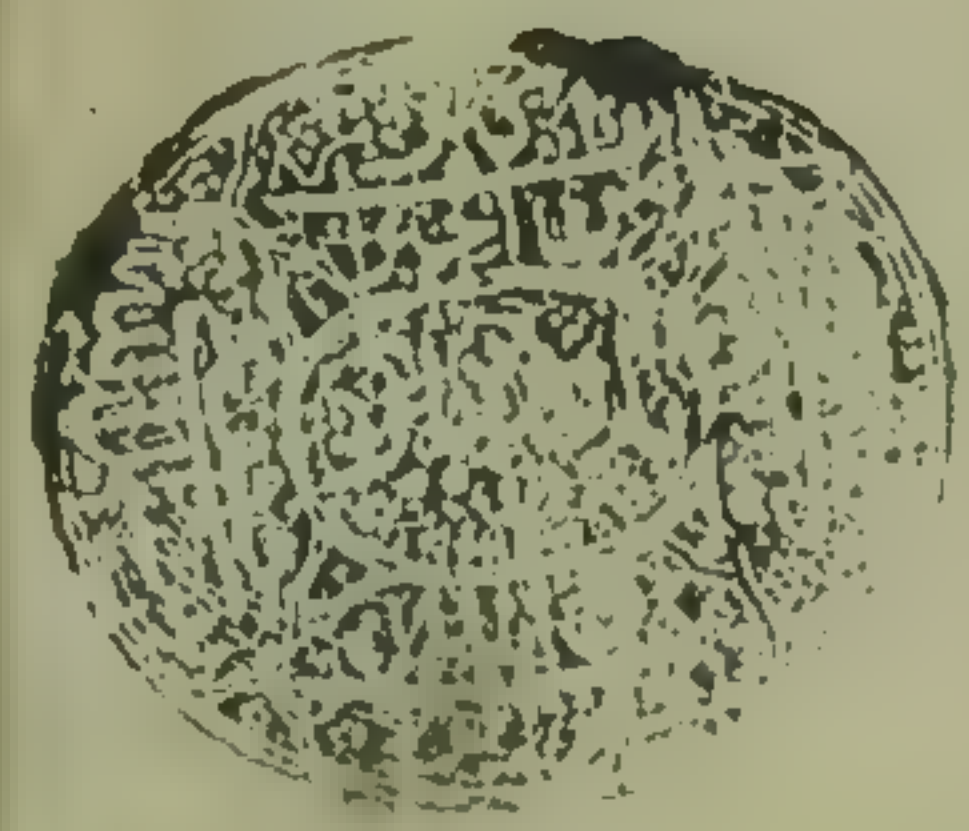


الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب  
 احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا  
 كما مر والحال انه ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر  
 المستثنى منه فانه يحسب على حسب العوازل وفي بعض  
 النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة الكلام غير  
 موجب اي غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان  
 لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما  
 قد علم فيما سبق فاكفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليلا  
 بالرفع على البدلية والاقليلا بالنصب على الاستثناء  
 وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو  
 المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما  
 اختار البديل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء  
 انما هو سبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا  
 واعراب البديل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب  
 اي المستثنى على حسب العوازل اي بما يقتضيه العامل  
 من الرفع والنصب الجرا اذا كان المستثنى منه غير مذكور  
 ويخفف ذلك المستثنى منه باسم المفعول لانه فرع لا بعامل  
 عن المستثنى منه فالمراد بالمفعول المفعول له كما يراد بالمشارك  
 فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام موجب

قدغ

ولاشرط

ولاشرط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد  
 اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احدا الا زيد بخلاف ضربني الا  
 زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان  
 يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل  
 العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المصنف  
 الا التماسح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى  
 منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرات الا  
 يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه  
 لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهور  
 او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير  
 عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم  
 المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما  
 الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى  
 وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص المستثنى  
 منه اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص  
 في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة  
 مخصوصين واذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين  
 في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها  
 واجيب بان المعبر هو الغالب والغالب في الايجاب





عدم استقامة المعنى على العموم وفي العموم وفي النفي عكسه  
 لأن اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها  
 ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها  
 في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فممتا  
 يعمل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قواة  
 الايوم كذا وضربى الازيد ليس الا بظهور قرينة دالة  
 على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول  
 وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة  
 ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك  
 من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى  
 الازيد فالظاهر ان ذلك ايضا تاما يستقيم فيه المعنى  
 لكن الغالب عدم واجدان قرينة كذلك في الموجب فا  
 لغالب في عدم استقامة المعنى **ومن** اى ومن اجل  
 ان المفترغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى **لم يحزن**  
 مثل **ما زال زيد الاعمال** اذ معنى ما زال ثبت لان نفي  
 النفي اثبات فيكون المعنى زيد ثبت دايما على جميع  
 الصفات الاعلى صفة العلم فلا يستقيم وقال الشايج  
 الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما يكون ان يكون  
 زيد عليها تماما لا يتناقض ويستثنى من حملتها العلم

او على

او يحمل ذلك على المباغة في نفي صفة العلم كانتك قلت امكن  
 ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين  
 يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن مثل  
 هذه التأويلات ارجاع جميع مواد الايجابية عند الاختصاص  
 الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربنى الازيد  
 المراد كل من يتصور منه الضرب ما فارقك او المقصود منه  
 المباغة في علو المجتعيين على ضربك **واذ تغذرا البدل** من  
 حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** اى  
 يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر  
 الامكان مثل ما جاء في **من احد الازيد** فزيد بدل مرفوع  
 محمول على موضع احد مجرور لا محمول على لفظه ومثل **لا احد**  
**فيها** اى في الدار **الا عمرو** فعمر ومحمول على محل احد لا على لفظه  
 ومثل ما زيد **شيئا الا شئ** لا يعباية اى لا يعتد به شئ  
 مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه و  
 قوله لا يعباية ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في  
 بعضها فلهو صفة شئ المستثنى قيل انما وصفه به لتلايل  
 استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا  
 اعتم من ان يزيد عليه صفة غير الشئ او لا وخص المستثنى  
 بما لا يزيد عليه صفة غير الشئ لكان ادق والطف وانما



تعذر البديل على اللفظ في الصورة الاولى **لان** من الا  
 ستغرافية **لا تزداد** اتفاقا **بعد الحب** اي بعد ما صار  
 الكلام مثبتا لا انتقاض النفي بالآ لانتها التأكيد النفي  
 ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاني  
 من احد الا زيدا بالجو كان في قوة قولنا جاء في من زيد  
 فلم يزد من في الاثبات وذلك غير جائز في الصورتين  
 الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد  
 فيها الا عموما بالنصب لان فتحه شبهة بالحركة الاعرابية  
 لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل  
 فلا بدح من تقدير لا حقيقة او حكما ليحل فيه هذا العمل  
 وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل المستثنى على اللفظ  
 المستثنى منه لا بدح من تقدير ما كذلك ليعمل فيه **وما ولا**  
**لا تقدر ان** لا حقيقة اذا لم يكن البديل الابتكاري العامل  
 او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سريته  
 حكمة اليه فانه في قوة التقدير حال كونها **عاملتين** في  
 المستثنى المحمول على البديل **بعده** اي بعد الاثبات  
 يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لا انتقاض النفي بالآ  
 لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالآ  
 وحيث تعذر في هاتين الصورتين البديل على اللفظ

حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو  
 الرفع بالابتداء وشي مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع  
 بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلا من الاعراب محل  
 قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء  
 فلم اعتبر واحمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله  
 القريب انما هو بعلم لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض بالآ  
 بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعلم لا فيه **بخلاف ليس**  
**زيد شيئا الا شيئا** مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالآ لانتها اي  
 ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لانتقض معنى النفي  
 في علمه بالبقاء **الامر العاملة** هي اي ليس لاجله اي لاجل  
 ذلك الامر وهو الفعلية **ومن ثم** اي ومن اجل ان عمل ليس  
 للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس **جاز ليس زيد الاقا**  
 بما با عمل ليس في قائما وان انتقض نفيها بالآ لبقاء فعليتها  
**وامتنع ما زيد الا قائما** باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو  
 للنفي وقد انتقض النفي بالآ والمستثنى **مخفوض** اي مجرور  
**بعد غير وكوي** مع كسر السين او ضمها مع القصر **وسواء**  
 بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه **وبعد حاشا**  
**في الاكثر** لكونها حرف جر في اكثر استعمالها لانهم واجاز بعضهم  
 النصب بها على انها فعل متعد فاعلم مضمرو معناها بترتبه المستثنى



عاسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرًا حاشا زيدًا اي براه  
الله عن ضرب عمرو **واعراب غير فيه** اي في الاستثناء دون  
الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه **كاعراب المستثنى بالاعلى**  
**التفصيل** المذكور فيما سبق فكان لما انجرت المستثنى للاضافة  
انتقل اعرابه اليه **وغير** اي كلمة غير في الاصل **صفة** لدالاتها  
على ذات مبهمه باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل  
فيها ان يقع صفة كما نقول جاء في رجل غير زيد ولتتبعها  
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها **حملت على الا** و  
ستعمل مثلها في **الاستثناء** على خلاف الاصل وذلك  
لاشتراك كل منهما مغايرة ما بعده لما قبله **كما حملت الا**  
**عليها** اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها  
في الصفة غالبًا **الا اذا كانت** اي **الا تابعة** جمع اي واقعة  
بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورًا لا مقدورًا  
كما قد يكون مقدورًا في خبر مثل جاء في غير زيد وبعدها كان  
مذكورًا يكون متعددًا لتوافق حالها اداة الاستثناء  
اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد اذ لا نقول  
في الصفة جاء في رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون  
جمعًا لفظًا كرجال او تقديرًا كقوم ورهط وان كان منفيًا  
فدخل فيه نحو ما جاء في رجل ان الا زيد **منكورا** اي منكور

لا يوز

لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم  
التناول قطعًا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشا  
الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او  
عدم التناول قطعًا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن  
زيد منهم فلا يتعذر المنقطع **غير محصور** والمحصور نوعان  
اما الجنس المستغرق نحو ما جاء في رجل او رجل وامرأته  
بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم وعشرون  
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورًا  
على احد الوجهين وجب دخول ما بعده الا فيه فلا يتعذر  
الاستثناء نحو كل رجل الا زيدًا جاءني وله على عشرة الا  
درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرايط الى حمل الا  
على غير **لتعذر الاستثناء** عند وجودها فيضطر الى حملها  
على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة  
غالبًا فقيدها بقولنا غالبًا لانه قد يتعذر في المحصور نحو  
ما جاء في مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور  
نحو ما جاء في رجل الا واحدًا والاحتمار ولكن لما كان  
ذلك نادرًا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة **نحو**  
**كان فيهما** اي في السماء والارض **الله** جمع الله ولا دلالة فيها  
على عدد محصور **الا الله** اي غير الله **لفسد** اي لخراب

والا رجلا



عن الانتظام فالآتي الآية صفة لانها تابعة لمجمع منكور غير محصور  
هي الله ويتعدى الاستثناء لعدم دخول الله في الله بيقين  
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع اخر عن حمل  
الآية على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما  
الله مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على ان الله ليس  
فيهما الله مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت ومحل نيت  
تجاوز ان يكون فيهما الله غير مستثنى عنها الله بخلاف  
ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الله  
غير الله واذا لم يكون فيهما الله غير الله يجب ان لا يتعدى  
الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة **ضعف** حمل الآية على غير  
**في غيره** اي في غير مجمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء  
ومذهب سيبويه جواز وقوع الالصفة مع صحة استثناءه قال  
يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة  
وعليه اكثر المتأخرين تمسك بقوله وكل اخ مفارقة اخوه  
لعمري ابيك الا الفرقان والفرقان صفة لكل اخ لا استثناء  
منه والاوجب ان يقال الفرقان بالنصب وحمل المصنف لك  
على الشذوذ وقال في البيت شذوذ ان اخوان احدهما وصف  
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو  
المقصود وكل لفادة الشمول فقط وثانيهما الفصل

بالجزء

بالجزء بين الصفة والموصوف وهو قليل **واعراب كوي كواء**  
**النصب على الظرف** اي بناء على ظرفيتهما لانه اذا قلت  
جاء في القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد  
**على المذهب الاصح** وهو مذهب سيبويه فانه عند لازم  
الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف  
فيهما رفعاً ونصباً وجراً كغير متمسكين بقول الشاعر ولم  
يَبْقَ سِوَى الْعُدُوِّ اِنْ دَنَا هَمٌّ كَمَا دَانُوا وَزَعَمَ الْاَخْفَشُ  
اَنْ سِوَاءَ اِذَا اَخْرَجُوهُ عَنِ الظَّرْفِيَةِ اَيْضاً نَصَبُ اسْتِنكَارِ  
الرَّفْعِ فَيَقُولُونَ سِوَاكَ وَفِي الدَّارِ سِوَاكَ وَمِثْلُ هَذَا فِي  
اسْتِنكَارِ الرَّفْعِ فِيمَا غَلَبَ انْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِيَةِ قَوْلُهُ نَعَا  
لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ بِالنَّصَبِ **خبر كان واخواتها** وتعرفها  
في قسم الفعل ان شاء الله تعالى **هو المسند بعد دخولها**  
اي دخول كان او احدي اخواتها والمراد ببعدية المسند  
لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها  
على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقدير  
الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على  
تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينقض التعريف  
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان  
يقال يصدق يضرب وقائم في هذين المثالين المعروف وليسا

على ع



من افراد المعروف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقص ان  
 المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت  
 الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل **كان زيد قائما وامره**  
 اي امره خبر كان واخواتها **كاسم خبر المبتدأ في اقسامه**  
 واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر و  
 لكنه **يتقدم** على اسمها حال كونه **مغوفة حقيقة** او حكما  
 كالنكرة المختصة باختلاف اسمها وخبرها في الاعراب  
 فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما  
 او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا  
 زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح  
 للقرينة لا تفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك  
 اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا وهناك لا  
 يجوز تقديمه نحو كان الفتى هذا **وقد يحذف عالمي** عامل  
 خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لا لا يحذف من هذه  
 الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها  
 في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان **خير** فخير ان شر افشرو  
**وتجوز في مثلها** اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم  
 ثم فاء بعده اسم **اربعه** او **ثمة** نصب الاول ورفع الثاني  
 وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فخير او

خير

عمله

غير ونصبهما نحو ان خيرا فخير اي على معنى ان كان خيرا فكان  
 جزاءه خيرا ورفعها نحو ان خيرا فخير اي ان كان في عمله خيرا  
 فجزاؤه خيرا وعكس الاول نحو ان خيرا فخير اي ان كان  
 اي ان كان في عمله خيرا فكان جزاءه خيرا وقوة هذه الوجوه  
 وضعفها بحسب قلت الحذف وكثرة **ويجب الحذف** اي حذف  
 عامله يعني كان في مثل اما انت **منطلقا انطلقت اي لان**  
**كنت منطلقا انطلقت** فاصل اما انت لان كنت حذف  
 اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا فان قلبت الضمير  
 المتصل منفصلا وزيدت لفظه ما بعد ان في موضع كان عوضا  
 منها وادغمت النون في الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما  
 انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما  
 على تقدير كسرها فالقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعليه  
 ما عمل في الاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه  
 واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم **ان واخواتها** وتعرفها  
 في قسم الحروف ان شاء الله تعالى **هو المسند اليه بعد دخولها اي**  
 دخول ان او احدى اخواتها مثل **ان زيد اقايم** وبما عرفت  
 من معنى البعدية او الدخول فيمليق اندفع انتقاض هذا التعريف  
 هنا ايضا مثل ابوه في ان زيدا ابوه **قايم المنصوب بلا التي لنفي**  
**الجنس** اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لان ليس كله

يف



ولا أكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقاً من المنصوبات  
لاحقيقة ولا مجازاً بل المنصوبات منه اقل مما عده فلا بد من  
التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عده من المنصوبات  
فان بعضها وان لم يكن كل من المنصوبات لكن أكثره منه فاعطى  
للاكثر حكم الكل فعده الكل منها يجوز ولا يبعد ان يقال  
اسم لا هو المنصوب بها لفظاً كما لمضاف وشبهه او محلاً كما هو  
مبنى منه على الفتح واما هو مرفوع فليس اسمها لعدم علمها  
فيه هو **المسند اليه بعد دخولها** خرج به مثل ابوه في  
لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها  
مطلقاً لكنه لما اراد حدث المنصوب منه زاد عليه قوله **يليه**  
اي يلى المسند اليه لفظاً لا اي يقع بعدها بلا فاصلة  
**نكرة مضافاً او مشتبهاً به** اي المضاف في تعلقه بشئ هو  
من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجزور في اليه  
او الاول منه او من الضمير المجزور في دخولها وما بقي من  
الضمير المرفوع في يليها **مثل لا غلام رجل ظرف فيها**  
مثال لما يليها نكرة مضافاً وفي بعض النسخ لا غلام رجل  
ظرف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها  
**ولا عشرين درهم لك** مثال لما يليها نكرة مشتبهاً بالمضاف  
وقوله لك على النسخ المشهورة من تمة المثالين كليهما **فان كان**

اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة  
بل كان **مفرداً** بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً  
او مشتبهاً به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشتبه به ليمتد عليه  
قوله **فرومبني على ما ينصب** فانه لو كان مفرداً معرفة او نفوذاً  
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به  
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحّد نحو لا رجل  
في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا ستما  
في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثني والمكسور ما  
قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك  
وتعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه  
المثني والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل  
في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل  
في الدار حقيقة او تقديرًا محذوف تخفيفاً وانما بني على  
ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقتها  
النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبين المضاف ولا المضاف  
لان الاضافة تزحج جانب الاسمية فيصير الاسم لها الى ما  
ستحق في الاصل اعني الاعراب **وان كان** اي المسند اليه بعد  
دخولها **معرفة** بانتفاء شرط النكارة او مفهولة بينه اي  
بين ذلك المسند اليه **وبين** لا بانتفاء شرط الاتصال

المفرد نحو



على سبيل مع الحلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او  
 مشتقاه او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا  
 غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار  
 غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام  
 زيد ولا عمرو **وجب** في جميع هذه الصور الست **الرفع** على الا  
 بتداء اما في المعرفة فلا تمناع اثره الثانية للجنس فيها واما في  
 المفصول فليضعف لا عن التأثير مع الفصل **والنكر** اي **وجب**  
 تكرير اسمه لكن مطلقا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض اما في  
 التكرير من معنى نفى الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب  
 من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار  
 في المعرفة ايضا **ونحو قضية** اي هذه قضية **ولا ابا حنن**  
**لها** اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدرا على قوله وان كان معرفة  
 وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حنن كنية على  
 رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب  
 بانه **متأول** بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حنن لها فان  
 مثلا لتوغل في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله  
 بفصيل بين الحق والباطل لا شتاهار على رضي الله عنه بهذه الصفة  
 فكانه قيل لا فصيل لها ويقوى هذا التأويل ايراد حنن بخذف  
 اللام لان الظاهر ان تنوينه للتكرير وفي مثل **لا حول ولا قوة الا بالله**

اي فيما كرت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما  
 نكرة بلا فصل يجوز **خمس** **اوجه** بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه  
 فانها بحسب التوجيه يريد عليها الاول **فتحها** اي لا حول ولا  
 ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما نفى الجنس ولا قوة  
 عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف  
 اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة اي لا حول الا  
 بالله ولا قوة الا بالله فحذفت خبر الجملة الاولى استغناء  
 عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول **ونصب الثاني** اي  
 لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاول لنفي  
 الجنس واما نصب الثاني فلان الثانية مزيدة لتأكيد النفي  
 والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا جملا على لفظه  
 لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لها خبر واحد  
 وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول  
**ورفعه** نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا  
 الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة  
 والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف  
 مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد او عطف جملة على جملة  
 بان يقدر لكل منهما خبر **والرابع** **رفعها** بالابتداء  
 نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم انغير الله



حول وقوة فحاء بالرفع فيهما مطابقا للسؤال ويجوز أن لا  
 ههنا أيضا والخامس **رفع الأول** على أن لا معنى ليس على  
**ضعف** فإن عمل لا معنى ليس قليل **وفتح الثاني** نحو لا حول  
 ولا قوة إلا بالله على أن يكون لا نفى للجنس وجه ضعف رفع  
 الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه لفاء عمل لا بالتكرير لا يكونها  
 بمعنى ليس لأن شرط صحة الفاء بها التكرير فقط وقد حصل  
 هنا ولا دخل فيهما لتوافق الأسمين بعدها في الأعراب فهذا  
 على التوجيه الأول متعين لعطف جملة على جملة أي لا حول إلا  
 بالله ولا قوة إلا بالله والأي لم أن يكون قوله إلا بالله منصوبا  
 ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل أن يكون من قبيل عطف  
 مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة كما لا تخفى **وإذا دخلت**  
**الهمزة** على لا التي لنفي الجنس **لم تغير العمل** أي عمل لا أي تأثرها  
 في مدخلها أعرابا وبناء لأن العامل لا يغير عمله لدخول كلمة  
 الاستفهام **ومعناها** أي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي  
 أما **الاستفهام** حقيقة الأرجل في الدار استفهاما **وأما العرض**  
 مثل الانزول عندي ولم يذكر سبويه أن حال لا في العرض  
 كما لا قبل الهمزة بل ذكره السيرافي ومن تبعه الجرجاني  
 والمص ورده ذلك الأندلسي وقال هذا خطأ لأنها  
 إذا كانت عرضا كانت من حروف الأفعال مثل إن ولو

مدخلها

دخول

وحروف التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو  
 الأزيد أنكوم **وأما التمني** نحو الأماء اشرب حيث لا يجي  
 ماء وأما قوله الأرجل جزاء الله تغيرا فهذه عند الخليل  
 ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع  
 للتخصيص برأسه فكانه قال الأنزوني رجلا يعني هلا أنزوني  
 رجلا ولذلك نصب ونون وعند يونس لا التي دخلت  
 عليها همزة الاستفهام بمعنى التمييز فكان القياس الأرجل  
 ولكنه نونه لضرورة الشعر **ونعت** اسم **المبني** لا  
 نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل خريفا  
**الأول** بالرفع صفة للنعت أي لا الثاني وما بعده احترازا  
 عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار **مفرد** أحال من ضمير مبني  
 والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن **يليه** حال  
 بعد حال أو صفة مفرد احتراز عن المفصول نحو لا غلام  
 فيها ظريف وهذا القيد يعني عن الأول **مبني** على الفتح  
 حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه  
 النفي إليه أي إلى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني  
 إشارة إلى ما بني على الفتح بالأصالة لا بالتعنية فإنه المذكور  
 سابقا فلا يرد أنه إذا كرر المبني وبينه على الفتح ثم جى ونعت  
 لا يجوز بناؤه مثل لا ماء بارد مع أنه يصدق عليه أنه



نعت المبني الاول مفردا يليه فان بارد في هذا المثال  
 نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا  
 للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما **ومعرب**  
 لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعااتها في الاعراب  
 دون البناء **رفع** حملا على محله البعيد **ونصب** حملا على اللفظ  
 وعلى محله القريب **نحو** لا **يجل** **ظريف** بالفتح **وظريف**  
 بالرفع **وظريف** بالنصب **والا** اي وان لم يكن النعت كذلك  
**فالاعراب** اي فحكم الاعراب لا غيره **رفع** حملا على المحل البعيد  
 او **نصب** حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثله في بيان  
 فوايد القيود **والعطف** على اسم لا المبني اذا كان المعطوف  
 نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة  
 وجب رفعه **نحو** لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا  
 في المعطوف فحكمه ما علم في الاحول ولا قوة فيما سبق بان  
**يحمل على اللفظ** اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا  
 وبان **يحمل على المحل** ويجعل مرفوعا **جائز** ولا يجوز فيه  
 البناء لما كان الفصل بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل  
 لمظنة الفصل بلا مؤكدة اذا المعطوف على المنفي تراد فيه  
 لا كثيرا **نحو** لا حول ولا قوة **مثل** لا **اب** و**ابنا** و**ابني** في قول  
 الشاعر لا **اب** و**ابنا** **مثل** **مروان** و**ابني** اذ هو بالمجد

أزددني

أزددني وتأزدا وسائر التوابع لانص عنهم فيها لكن ينبغي  
 ان يكون حكمها حكم التوابع المنادى كذا ذكره الاندلسي  
**ومثل** لا **اباله** ولا **اغلامي** له اي كل تركيب يكون فيه بعد  
 اسم لا التي لفظي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم  
 احكام الاضافة من اثبات الالف في خواب وحذف النون  
 من غلامين **جائز** يعني ان الاصل في مثل جوازي التركيبين  
 ان يقال لا **اب** له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما  
 مبتدأ على ما ينصب والجار مع المجرور خبر الهماء وقد جاء  
 على قلة مثل لا **اباله** ولا **اغلامي** له بزيادة الالف في مثل  
**اب** واسقاط النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة  
**تشبيهها** له اي لا اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس  
 بمضاف **بالمضاف** واجرى احكام المضاف عليه بانثبات  
 الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه  
 انما هو **لمشاركة** اي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظها  
 اللام بينه وبين ما يضاف اليه **له** اي للمضاف **في اصل**  
**معناه** اي معنى المضاف من حيث هو مضاف بمعنى  
 الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا **اباله** و  
 لا **اغلامي** له جائز تشبيهها اي لمثل هذين التركيبين حيث  
 لا اضافة فيه بالمضاف بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركة



اي لمشاركة هذين التركيبين اي لما يشتمل على الاضافة في  
في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص  
الا ان بين الاختصاصين تفاوتان فان الاختصاص المفهوم من  
التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره **ومن ثمة** اي لاجل  
ان هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى  
الاختصاص **لم يحز تركيب لا ابافيلها** اي في الدار العدم الا  
ختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء  
انما هو بابوية له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة  
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف شبه تركيب لا ابافيلها  
بتركيب يضاف فيها الاب الى الدار لمشاركة في اصل معناه  
**وليس** اي مثل هذين التركيبين **بمضاف حقيقة لفساد المعنى**  
المراد المقاديرها على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب  
او الغلامين لمرجع الضمير المجور وبالا استقلال من غير احتياج  
الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة اما ولا  
فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلا  
ميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه  
موجودين واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او  
الغلامين له لان نفى الوجود عن ابية المعلوم او غلاميه المعلومين  
**خلافا لسيبويه** والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه

هذا

هذا الخلاف لانه العدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف  
لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة  
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى ولقيام  
اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقرر وحكم المص  
بقساده لما عرفت **ويحذف** اسم لاخذ فاكثيرا في مثل **عليك**  
**اي لا بأس عليك** ولا يحذف الاعم وجود الخبر لئلا يكون اجماعا  
وقولهم لا يزيد ان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كزيد اسما  
والخبر محذوقا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي  
لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا  
احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين** في النفي والدخول على  
الجملة الاسمية **بليس هو المسند بعد دخولهما** اي دخول  
ما ولا **وهي** اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمها  
لهما **لغة حجازية** افراد خبرية بالذكو لان اعمالهما وجعل  
اسمهما وخبرهما اسما وخبر لهما انما ينظر باعتبار الخبر فجعل  
الخبر خبر لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو قيس فحيث  
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبر لهما ولا الاسم  
اسما لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما  
عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى  
ما هذا بشرا وما هن ائمهاتهم واذا زيدت **ان مع ما نحوها**

المقدرة



ان زيدا قائم قيل انما اختصت ما بالذکر لان ان لا تزداد  
 مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة  
 عند الكوفيين **او انتقض النفي بالانحوا** ما زيد الا قائم  
**او تقدم الخبر على الاسم نحو** ما قائم زيد **بطل العمل** اي  
 عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيد  
 ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها و  
 بين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالانحوا فلان عملها  
 لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلنفي  
 الترتيب مع ضعفها في العمل **واذا عطف عليه** اي على خبرها  
**بموجب** بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي  
 وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافرا وما عمن قائما لكن  
 قاعدة **الرفع** اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة  
 الاتي نقض النفي **المجورات هو ما اشتمل** اي اسم اشتمل  
 ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعواب فانه لا يطلق  
 عليها المرفوعات والمنصوبات والمجورات اصطلاحا  
 لانها اقسام الاسم **على علم المضاف اليه** اي علامة المضاف  
 اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجح سواء كان بالكسرة  
 او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف  
 اليه لان الجح ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه

مضافا

مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عوف به لكن  
 المشتمل على علامته اعتم منه ومما هو شبه به فيدخل في تعريف  
 الجحور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه  
 بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخل في تعريفه **والمضاف اليه**  
 وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك  
 مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه  
 بحرف الجح لفظا ايضا **كل اسم حقيقة** او حكما يشتمل الجح  
 التي ايضا اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في  
 حكم المصادر **نسب اليه شيء** اسما كان نحو غلام زيد او  
 فعلا مثل مرتب زيد بواسطة **حرف الجح لفظا او تقديرا**  
 اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مرتب زيد او مقديرا  
 حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو  
 الجح مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف فتح  
 يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو  
 في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا بخبريه **فالتقدير** اي تقدير الحرف  
**شرطه ان يكون المضاف اسما** اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ  
 بالحرف نحو مرتب زيد **مجردا** اي منسجعا عنه تنوينه او ما  
 يقوم مقامه من نون التثنية والجمع **لاجلها** اي لاجل الاضافة  
 لان التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يخبروا

هو علامته في ذاته فانه يشتمل على  
 اي واسطة لفظية حرف جح او تقديري  
 او في اية لكافة الحروف في اي لفظ  
 كان الحرف او مقدر او حالة

تمام



يترجوا الكلمتين عزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او  
 التخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة  
 وتموها بالثانية ثم المتبادر من هذا نظرا الى كلام القوم حيث  
 ليسوا قائلين بتقدير حروف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل  
 للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنفين المتن  
 والصرح في ترجمته ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية  
 انما هو للاضافة بتقدير حروف الجر لكنه لم يبين تقدير حروف الجر  
 فيها الا في المتن وكذا في ترجمته ولم ينقل عنه شيء فيه من راي مصنفاته  
 وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب  
 زيد بتقدير كلام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها  
 الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه  
 في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان في اسناد  
 الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فان ذكر  
 الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيم  
 فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تنفي الا تخفيفا في اللفظ  
 قلنا لما كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون  
 مما تنفيه الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف  
 في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حروف الجر **معنوية** اي منسوبة  
 الى المعنى لانها تنفي معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا

التعريف

فيهما

ولفظية

ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم راي  
 فيها اليه **فالمعنوية** علامتها ان يكون المضاف فيها غير  
 صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشتبهة **مضافة**  
**الى مفعولها** فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن  
 صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى مفعولها  
 بل الى غيره كضارب مصر وكريم البلد واحترازه عن نحو ضارب  
 زيد وحسن الوجه **وهي** اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء  
**انما بمعنى اللام** فيها اي في مضاف اليه **علا** جنس المضاف  
**وظرفه** اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا لغيره  
 غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا  
 فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد **وانما بمعنى**  
**من** البيانية **في جنس المضاف** الصادق عليه او على غيره  
 بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه  
 فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه **وانما بمعنى في ظرفه**  
 اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه انما مبين للمضاف  
 وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فمفعول للمضاف  
 وانما مساله كليث اسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة  
 على التقديرين متمنعة وانما اخض مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه  
 ونحو الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام وانما اخض من وجه



فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالإضافة بمعنى من والّا  
 فهي ايضا بمعنى اللام فإضافة خاتم الى فضة بيانية وإضافة فضة  
 الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي  
 واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل  
 يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الأحد  
 وعلم الفقه وشجرة الأراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام  
 فيه وبهذا الأصل يرتفع الاشتغال عن كثير من مواد الإ  
 ضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة  
 مثل كل رجل وكل واحد هو أي كون الإضافة بمعنى في  
**قليل** في استعمالهم وردة هاكثر النخاة الى الإضافة  
 بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص  
 باليوم بملاسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد  
 الإضافة بمعنى من ايضا الى الإضافة بمعنى اللام للا  
 اختصاص الواقع بين المبتين والمبتين قلنا نعم لكن لما  
 كانت الإضافة بمعنى في قليلا ردة وه الى الإضافة بمعنى  
 اللام قليلا للاقسام واما الإضافة بمعنى من فلهي كثير في  
 كلامهم فالأولى بها ان يجعل قسما على حدته **نحو غلام زيد**  
 مثال للإضافة بمعنى اللام أي غلام لزيد **وخاتم فضة**  
 مثال للإضافة بمعنى من أي خاتم من فضة **وضرب اليوم** مثال

للإضافة

للإضافة بمعنى في أي ضرب واقع في اليوم **وقصيد** أي  
 الإضافة **تعريفا** أي تعريف المضاف **مع المضاف** اليه  
**المعروف** لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة  
 للدلالة على معلومية المضاف لا ان نسبة امر الى معين يستلزم  
 معلومية المنسوب ومعهودية فان ذلك غير لازم كما لا  
 يخفى فان قلت قد يقال جاء في غلام زيد من غير اشارة  
 الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة  
 لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعروف باللام في أصل  
 الرفع لمعنيين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما قوله  
 ولقد امرت على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس  
 يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد  
 التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلما في  
 الإبهام الا ان يكون للمضاف اليه صدد واحد يعرف  
 بقوية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك  
 اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمائته في شئ من الا  
 شياء كالعلم والشجاعة فقل له جاء مثلك كان موفه  
 اذا قصد الذي يماثل في الشئ الفلاني **ويفيد** الإضافة  
 المعنوية **تخصيصا** أي تخصيص المضاف **مع المضاف**  
 اليه **النكرة** نحو غلام رجل فان التخصيص يقلل الشك

المعنوية



كلام ولا شك ان الغلام قبل اضافة الى رجل كان مشتركاً  
 بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه  
 غلام امرأة وقلت الشركاء فيه **وشرطها** اي شرط الاضافة  
 المعنوية **تجريد المضاف** اذا كان معرفة **من التعريف**  
 فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علماً نكراً بان يجعل  
 واحداً من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا  
 حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذا المراد بالتجريد تجزؤه وخلوه  
 من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد  
 او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان  
 المعرفة لو اضيفت الى النكرة كان طلباً للادنى وهو المخصص  
 مع حصول الاعلى وهو التعريف فلو اضيفت الى المعرفة  
 كان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تقيد تعريفاً  
 ولا تخصيصاً فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين  
 جعلها علماً في نحو النجم والشمس والصق و ابن عباس في  
 لزوم تعريف الموقوف بما بالهم جوزوا هذا دون ذاك  
 قيل لانهم ان في هذه الامثلة تعريف الموقوف بل فيها زوال  
 تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول  
 تعريف اخر وهو التعريف بالعلية فانها صارت اعلماً  
 ما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة

فلا يلزم

هذا هو الوجه في تعريف الموقوف  
 لان تعريف الموقوف هو التعريف  
 بالعلية فانها صارت اعلماً  
 ما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة

فلا يلزم فيها تعريف الموقوف بل تبدل تعريف بتعريف وما اجازة  
**الكوفيون** من تركيب **الثلاثة** **الاثواب** **وشبهه** **من العدد**  
 المعروف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم  
 والمائة الدينار **ضعيف** قياساً واستعمالاً اما قياساً  
 فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالاً فلما ثبت  
 من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي  
 والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالا لف  
 الدينار فعلى البدل دون الاضافة **والاضافة اللفظية** علامتها  
**ان يكون المضاف صفة** احترازاً عما اذا لم يكن صفة نحو غلام  
 زيد **مضافة الى معمولها** احترازاً عما اذا كانت مضافة  
 الى غير معمولها نحو مضارع البدل وكريم العصر **مثل ضار**  
 زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله **وحسن الوجه**  
 من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها **ولا تقيد**  
 الاضافة اللفظية فائدة **الا تخفيفاً** لا تعريفاً ولا تخصيصاً  
 لكونها في تقدير الانفصال **في اللفظ** لا في المعنى بان يسقط بعض  
 المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى  
 على ما كان عليه قبل الاضافة والتحقيق اللفظي اما في لفظ المضاف  
 فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكماً مثل  
 حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضارب زيد

الزوجة بالضم فطفة من الحبل  
 بالية والجمع ريم ورمات  
 وبها سمي زوال اللفظ  
 ومنه جمع التسليم  
 ابو بكتف العبي



وضار بوازيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستناده في الصفة كلقايم الغلام كان اصله القايم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القايم واضيف القايم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام اصله قايم غلامه والتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستناده في الصفة **ومن ثمة** اي من جرته وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص **جاء تركيب مرت** **برجل حسن الوجه** باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة فمن جرته انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب **وامتنع** تركيب **مرت بزيد حسن الوجه** فلو افادت تعريفا لم يحسن الاول للزنا كون المعرفة صفة للنكرة ويجاز الثاني لكون المعرفة اذ صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلاثة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص ستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لان انتفاء التخصيص **ومن جرته** انها تفيد تخفيفا **جاء تركيب الضارب بزيد** والضارب بوازيد

افادة في

طصول

لحصول التخفيف بحذف النون **وامتنع الضارب زيد** لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للدلالة على الام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التعريف لان انتفاء التعريف ولا انتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه ائخر لكثرة لواحقه **خلا للفرع** فانه يحيز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة حسنا على الاضافة مجرد ادعاء يخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائبة الهجان وعبدتها فان قوله وعبدتها بالجر معطوف على المائبة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدتها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائبة الهجان **وعبدتها** يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه ثبوت مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال

قوله لما عرفت من امتناع الضارب زيد  
زيد يعني امتناع الضارب زيد  
متفق عليه وان كان قول الاعشى  
مخالفه وان كان قول الاعشى  
فلا يمكن ان يرد بقوله الاعشى  
وجاء لا شئ بالمصادرة عظام

ان قيل انهم لم يمتنعوا على ان يمتنع  
فما يلي وتفصيله في القاموس عظام  
المطابق على المطابق بما اريد اضافة  
عبدتها الى الهجان ان يكون في المائبة  
عبدتها بالجر معطوف على المائبة  
المراد من قوله عطف الواهب عبدتها  
موقوف على جزاء المائبة والكل باطل  
لا سيما على الدرس الباطل

نحوه وضعف الاول ان يكون  
من التضعيف يعني ضعف  
الضمير في قوله بزيد  
عظام الذي رفته الله تعالى  
بمن لا يدرى

قوله اللهم الا ان يقال اشار الى ضعف الواجب  
لوضوح كماله بعد عن العبارة ولقوله وصف الواهب  
المائة البهجة احتمال اخر من كونه من ثمة  
والاستدلال بخفي في اللفظ  
بما لا يمنع من كونه  
عظام







الى مضمون متصل محذوف فتؤني قبل الاضافة لا للاضافة  
ولم يحلوا الضارب زيد عليه لانها ليس من باب واحد  
والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لا اتصال الكاف  
لا للاضافة انها لو اسقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور  
ذلك او لا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف  
ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف ويقال  
ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها اسقطت لا  
تصال الكاف لا للاضافة وكقائيل ان يقول لم لا يجوز ان  
يكون اصل ضاربك ضارب ايتك المنفصل بالتنوين ثم  
ما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فضا  
ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليها لانها  
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى  
مضمون متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة  
لا للاضافة ولم يحلوا الضارب زيد عليه لانها ليسا  
من باب واحد واعلم اننا حملنا قوله وضعف الواهب  
المائة الهجان وعندها وقوله والضارب الرجل والضا  
رحل على نظيرهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على  
جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض  
الشارحين ولك ان تحمل كل واحدة منهما اشارة الى

مسألة

مسألة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فحفي  
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعندها انه ضعف عطف  
المحذوف عن اللام على المحل به المضاف اليه صفة مصدرية باللام  
لانه يتوسط العطف يصير مثل الضارب كما عرفت واغالم  
يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف  
ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح ين دفع ما فيه من توهم  
شائية المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع  
كل من الصورتين الاخريتين الى مسألة ظاهرة وتضمن الرد  
على الفراء في الاستدلال بهما **ولا يضاف موصوف الى صفته**  
مع بقاء معنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من  
هئتي التركيب الوصفى والاضافي معنى اخر لا يقوم  
احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه يضاف **لا صفة الى**  
**موصوفها** فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع  
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد  
الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى  
قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو  
قوله لا يضاف موصوف الى صفة مثل **مسجد الجامع و**  
**جانب الغزني وصلوة الاولى وبقرة الحقائق** فان في كل  
واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع

يتحمل



صفة المسجد والغزني صفة الجانب والاولى صفة الصلوة  
والحقا صفة البقرة وقد اضيف اليها موصوفاتها و  
اجيب بان مثل هذه التراكيب **متاؤل** بمسجد الوقت الجامع  
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في  
نظ الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت  
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة  
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما  
مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف  
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس  
صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحقا  
متاؤل بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة للحق على  
الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جأ  
الغزني فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغزنية  
لا توصيف مكان هو جانب بها اللهم الا ان يقال هناك  
مكانان جوهر وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء  
والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة  
اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية  
وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل **جود قطيفة واخلاق**  
**ثياب** فان اصلهما قطيفة جود وثياب اخلاق قدت

الصفة

الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه **متاؤل**  
بالهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جود حتى صار كأنه  
اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون  
قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة  
وبغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا  
خاتما الى فضة فليس اضافة اليها من حيث انه صفة لها  
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص  
وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم  
**مماثل** اي مشابه **للمضاف اليه في العموم والخصوص**  
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين **كليت واد**  
في الاعيان و**اجث وحنس ومنع** في المعاني والا  
حداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق  
كالا نسان والناطق **لعدم الفائدة** في ذكر المضاف  
اليه فانك اذا قلت رايت ليت اسد لا يفيد الا ما  
يفيد رايت ليتا بدون ذكر الاسد وضافة الليث  
اليه فيكون ذكر الاسد وضافة الليث اليه لغوا لافائدة  
فيه **بخلاف** اضافة العامة الى الخاص في مثل **كل الدراهم**  
**وعين الشيء** فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير  
خاصا بسبب اضافة الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه



سواء افادته الاضافة التعريف او التخصيص واعية العين  
عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد طاهرة واما اذا كان  
لجنس ففيها خفاء **ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل**  
**للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز**  
**ونحوه فان سعيد او كرز اسمان لمسمى واحد كليث و**  
**اسد مع انه اضعف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متا قول**  
**يحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فانك اذا**  
**قلت جاء في سعيد كرز قلت جاء في مدلول هذا اللفظ**  
**ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح**  
**واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضعف الاسم الصحيح**  
**وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملقب به**  
**وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا**  
**بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها**  
**الحركة لمعارضة حقة السكون ثقل الحركة ولان حرف**  
**العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد**  
**استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون**  
**يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم**  
**كسواخوه للتناوب مثل ثوبى وذارى في الصحيح**  
**وظبيى ودلوى في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة**

فلا يختلف

وقد اختلف في ان ايها الاصل والصحيح انه الفتح  
اذا اصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا ينضم  
الابتداء بالسكون حقيقة او حكما والاصل فيما ينسب على  
الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتحقيق فان كان  
آخره اى اخر الاسم المضاف الياء المتكلم انما ثبت اى  
الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو  
عصاي ورجاي وهذيل وهو قبيلة من العرب **تقبلها**  
**اى الالف حال كونها غير التثنية ياء** لمشكلة ياء المتكلم  
وتدغم في الياء مثل عصي ورجي ولا تقلب الف التثنية  
كفلا ماى لا لئلا ينضم الحرف في غير سبب القلب وان  
كان اخر الاسم المضاف الياء المتكلم ياء ادغمت في ياء  
المتكلم لاجتماع التثنية فيما هو كالقمة الواحدة مثل سمين  
اذا اضعف الياء المتكلم واسقط التنوين لاضافة واو  
الياء في الياء صار مسما **وان كان آخره واو اقبلت الواو**  
**ياء لاجتماع الياء والواو والاولى ساكنة مثل سامون**  
**اذا اضعف الياء المتكلم قلبت واو ياء واو ادغمت الياء**  
**في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلب الياء ساكنة يوجب**  
**بقاء الضمة قبلها تغييرها فركت بالحركة بالنسبة لها**  
**فقبل مسما وان كان قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها**



مفتوحاً كقولك في سليمان سلمي وفي مصطفى مصطفى  
 لحقة الفتحه **وفتح** نداء اي ياء المتكلم في الصور الثلاث  
 لا لتقاء الساكنين اي لزوم التقاء الساكنين ان لم يترك  
 واختير الفتحه لاختيارها **واما** الستة التي مر البحث عنها  
 مضافة الى غير ياء المتكلم **فاحي** و **ابي** اي فالحال في اخ  
 واب منها اذا اضيف الياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل  
 يدي ودمي بلارد المحذوف لجعله نسبياً واحبانه  
**المحذوف** فيها **احي** و **ابي** بوزن الفعل فيها وهي الواو وجعلها  
 ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر  
**فاه** و **احي** مالك ذو الجواز **بدار** وحل الاخ على الالف لتمام  
 لفظاً ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس  
 واستعمال الضمير مع انه يحتمل ان يكون المقسم بواي الى  
 جمع اب فاصله ابني سقطت النون لاضافة فاجتمعت  
 ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصارت **اي** وقد جاء جمعه  
 هكذا في قول الشاعر **فاه** فلما تبين اصواتنا بكني **فاه** فدينا  
 بالابينا **فاه** اي لما سمعنا وعلمنا اصواتنا بكني وقلنا لنا  
 اباؤنا فداؤكم **وتقول** اي امرأة قايلة لا امتناع اضافة  
 الحم الى المذكور **وهي** بلارد المحذوف عند الاضافة الى  
 ياء المتكلم وانما فصلها عن **احي** و **ابي** لانه لم ينقل نحو **بلورد**

فيها

فيها في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان عنه بعضهم  
 ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته  
 الى ياء المتكلم في بالورد والقلب والادغام في الاكثر اي في  
 اكثر مواضع استعماله وفي في بعضهم ابقاء الهمزة عوض  
 عن الواو عند قطعه عن الاضافة **وانا** قطعت هذه الاسماء  
 الخمسة عن الاضافة قيل **احي** و **اب** و **حم** و **هن** و **فم** بالحركات  
 الثلاث ولكن فتح الفاء اضعف منها اي من الضم والكسر وجاء  
**حم** مثل **يد** فيقال هذا حم او حمك و **رايت** حم او حمك و **مررت**  
**بحم** او **حمك** و **مثل** **حب** بالهمزة فيقال هذا حم او حموك  
 و **رايت** حم او حمك و **مررت** بحم او حمك و **مثل** **دلو**  
 بالواو فيقال هذا حموك و **مررت** بحم او حموك و **رايت**  
 بحم او حموك و **مثل** **عصا** بالالف فيقال هذا حم او حمك  
 و **رايت** حم او حمك و **مررت** بحم او حمك **مطلقا** اي جواز  
 حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد  
 والاضافة بل يحكي فيه هذه الوجوه في كل من حاله الافراد  
 والاضافة وجاء **هن** مثل **يد** **مطلقا** اي في الافراد والاضافة  
 يقال هذا هن و **رايت** هن او **مررت** بهن وهذا هنك  
 وهذا و **رايت** هنك و **مررت** بهنك و **دلو** لا يضاف  
 الى مضمرة لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس



هو البهي وليس باسم جنس وقد الصيف اليه على سبيل الشدة  
كقول الشاعر لا يعرف ذنن فضل الآذود **هـ** ولوقيل لا يضاه  
الى غير اسم الجنس ككان اسمي وكانه المضمير بالذكر لانه كان  
لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى باء  
المتكلم فتفي اضافته الى المضمير مطلقا فبقيا الاختصاص به حكم  
اعتبار اضافته اليه **ولا يقطع** اي ذو عن الاضافة لان  
جعل وصلة الى اسماء الاجناس وليس الا باضافته اليها  
**التابع** جمع تابع منقول من الوصفية الى الاستمية والفاعل  
الاستمي يجمع على فاعل كالكاهل على كواهل والوارد بها  
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من  
اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخوان ان وضرب ضرب  
لعدم كونها من افوار المحدود **على** **ثاني** اي متأخر متى لوحظ  
مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التوابع  
الثاني والثالث فصاعدا متلبس **بأعراب** **سابقه** اي  
بجنس اعواب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب  
سابقه ناش كلهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني  
زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة  
الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع  
ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم

لا المجي

لما

لا المجي المنسوب الى زيد في فقد المتكلم منسوب اليه مع  
تابع لا اليه مطلقا فقول له كل ثان يشمل التوابع وخبر  
المبتداء وخبري كان وان واخواتها وثاني مفعولي باب ظنت  
واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتداء  
وثاني مفعولي باب ظنت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج  
هذه الاشياء لان العامل في المبتداء والخبر وان كان هو لا ابتداء  
اعني التجرد عن العوامل اللفظية لا سناد كنه هذا المعنى من حيث  
انه يقتضي سندا اليه صار عاملا في المبتداء ومن حيث انه يقتضي  
سندا صار حاملا في الخبر فليس ارتفاعا من جهة واحدة وكذا  
ظنت من انه يقتضي مظلونا فيه ومظلونا على في مفعوليه  
فليس انتصارا من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه  
يقتضي اخذا وما هو ذا على في مفعوليه وليس انتصارا من جهة  
واحدة واعلم ان الاعراب المعبر هذا التعريف بالنسبة الى الاعراب  
والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او  
فلا يورد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا يراد بظرف  
ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون  
للجنس وبالجنس لا الا افراد بالافراد فالحدود بالحقيقة  
التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة  
واحدة لكنه لما دخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل



افراد الحد فيكون ما نعا والظاهر ان حصار الحد ودرهنا بعد  
 ذكر غيرها فيكون جامع ما نعا فيحصل حد جامع وما نعا  
 يكون جمع ومنعه كالمخصوص **النف** تابع جنس شامل للتابع  
 كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه  
 مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه **مطلقا** اي دلالة  
 مطلقة غير مهيبة بخصوصية مادة المواد احتراز عن  
 ساير التتابع ولا يورد عليه البديل في مثل اعجبني علمه <sup>المطوف</sup>  
 في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قول  
 جاءني القوم كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة  
 التتابع في هذه الامثلة على حصول معنى في متبوعه انما هي  
 لخصوصية موادها فلوجرت عن هذه المواد كما يقال  
 اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني  
 زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف  
 الصفة فان طهيئة التوكيدية هي الصفة والوصف يدل  
 في اي مادة كانت وفائدة اي فائدة **النف** غالباً **النف**  
 في النكرة كوجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف **وقد**  
**المحرر** المشارة غير قصد تخصيص او توضيح نحو لسم الله  
 الرحمن الرحيم او المحرر الذم نحو اعوز بالله الشيطان الرجيم  
 او المحرر التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم **النفا** في

نفخة

نفخة فأكدت بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة  
 المشتقات توهم كثير من التوهمين ان الاشتقاق شرط في  
 النف حتى تاذ لو غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا امر ضيقاً  
 للمصردة بقوله **ولا فصل** احد لا فرق بين **النف** **النف**  
**مشتقا** وغيره في صحة وقوعه نفثا اذا كان وضعه اي وضع غير  
 المشتق **لغرض المعنى** اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع  
 في المتبوع **عوما** اي في جميع الاستعمالات مثل **يمني** وذي **مال**  
 فان التمني يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة عيم  
 وذا مال على يدل على ان ذاتا ما صاحب مال **ونفسو**  
 في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول  
 معنى لذات ما وحيوز ان يقع نفثا وفي بعضها لا يدل على ذلك  
 دح لا يجوز جعله نفثا **مثل مررت برجل اي رجل** اي كامل في الوجوه  
 فاني رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التوكيد على كمال الوجوه  
 يقع ان يقع نفثا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى  
 لا يقع ان يقع نفثا **ومثل مررت بهذا الرجل** فان هذا يدل على  
 ذات بهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بتميز  
 معنى حاصل في الذات البهم فلذا **ان** يقع الرجل صفة لهذا  
 وفي المواضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يقع ان يقع صفة  
 وبعضهم الى ان الرجل يدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف



ومثل **هرت** **يزيد** هذا اي يزيد المشار اليه فهذا في هذا الوجه  
يدل على معنى حاصل في ذات زيد توقع صفة له وفي الوضع  
الاخر التي لا يدل فيها على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة **ص**  
**النكرة** لا المعروفة **بالجملة** الجزئية التي هي في حكم النكرة لادلالة  
على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة  
الجزئية وانما قيد الجملة بالجزئية لان الانشائية لا يقع  
صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي  
مقول في صفة اضربه اي ستمحي لان يؤمر بضربه **ويؤمر** فيها  
**الضمير** **الراجع** الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه  
قائم واذ لم يكن فيها الضمير الرباط نكرة اجنبية بالنسبة الى **الوجه** ف  
فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم **وهو**  
**بجاء الموصوف** اي بجاء قائمة به تخومرت بوجه حسن  
اذ الحسن حال الوجه وصفته **وبجاء متعلقه** اي متعلق  
الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل بسبب متعلقه  
**تخومرت بوجه حسن غلامه** ان كون الوجه حسن الغلام  
معنى فيه وان كان اعتبارياً **فالاول** اي بجاء الموصوف  
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب  
اربعة في الاعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتكثير  
والافراد والتسنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان

صفة

صفة يستوي فيه الذكور والمؤنث كقول عيسى فاعل نحو جالس صبور  
واثابة صبور وفعل عيسى مفعول كقول جريح وامرأة جريح  
او كان مؤنثه تجري على المذكور كعلامة **والثانية** اي النسبة **بجاء**  
متعلق الموصوف يتبعه **في الخمسة الاول** وهي الرفع والنصب  
والجر والتعريف والتكثير ويوجد منها في كل تركيب اثنان  
**وفي البواقي** تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد  
والتسنية والجمع والتذكير والتأنيث **كالفعل** لشبهه به يعني  
ينظر الى فاعله فان كان مفرداً او مثني او مجموعاً فرداً كما يفرد  
الفعل مذكراً او مؤنثاً حقيقة بل افضل طابقه وجوباً كما يطابق  
الفعل فاعله في التكثير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي  
او حقيقة مفصولاً يذكر ويؤنث جوازاً بقول مررت بوجه قاعد  
غلامه مثل يقعد غلامه وبوجه قاعد غلاماً ما حاصل يقعد غلاماً  
وبوجه قاعد غلاماً هم مثل يقعد غلاماً هم ومررت بامرأة قائم ابوها  
مثل يقوم ابوها وبوجه قائم جاريتهم مثل تقوم جاريتهم ورجل  
معمور او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريتهم مثل يقوم  
او تقوم في الدار جاريتهم فاني قلت اذا نظرت هي النظر وجد  
الاول وهو الوصف بجاء الموصوف انصافاً في الخمسة الباقية كالفعل  
لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا استند  
الى الضمير لحقيقة الالف في التسنية والواو في الجمع المذكور العاقل



والنور في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث  
ولذلك قلت حررت بوجع ضارب وبوجلين صارين وبرجال  
ضاربين وبامرأة ضاربة وبامراتين صاريتين وبنسوة  
ضاربات كما تقول في قولك الفعل يضرب ويضربان ويضربون  
وتضرب وتضربان ويضربن فلم يخصنا الثاني بالحكم فلنا القصور  
الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية  
وعدها وما كان الوصف الاول يستعمل في الامور العترة وكان  
لا يخرج منه مشابهة للفعل في الخمسة الباقية عن هذه التبعية لما عرفت  
ان في حكمه عليه بالتبعية فحمل الوصف الثاني فانه ما حكم عليه  
بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير  
مضبوط بل يتنظير طلبة علم تبعية له بكونه كالفعل بالنسبة الى  
ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اى ومن اجل  
كلم الوصف الثاني في الخمسة الباقية كالفعل حسن قائم على قاعدة  
علمانه كما حسن يقدر علمانه وحسن انضام قاعدة علمانه لان الفعل  
مؤنث غير حقيق كما حسن تقدر علمانه وضعف قاعدة  
علمانه لانه علمانه قائم على رجل يقدر علمانه والحق علمانه  
المتن والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرها ضعيف ويجوز  
من حسن ولا ضعف تقدر علمانه وان كان في الظاهر  
ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر

ولا بد من علمانه  
لان الفعل لا يكون  
مؤنثا لان العلم  
لا يكون مؤنثا  
لان العلم لا يكون  
مؤنثا لان العلم  
لا يكون مؤنثا

بدلا

بدلا من المضموع يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء والمضموع  
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واصحها  
فلا حاجة لها الى التوضيح وحمل عليها ضمير الغائب وعلى  
الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طرقا للبيان  
ولا يوصف به لانه ليس في المضموع معنى الوصفية وهو الدلالة  
على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى  
بها وكانت لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به وهذا  
اعندنا الشارح الرضوي وقال لم يذكر المصنوع لا يوصف بالمضموع  
لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف احسن او مساو اى الموصوف  
المعروف اسدا اختصا صا بالتعريف والمعلومة من  
الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصور الاصلي فيجب ان يكون  
اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه اذا لم يكن  
اكمل من الصفة في التعريف فلا اقل من ان لا يكون اووة  
منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها  
المضموع ثم الاعلام ثم اسم الإشارة ثم المعرفة باللام والموصوف  
فيها المساواة ومن ثم اى ومن اجل ان الموصوف احسن  
او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثل اى ذي اللام الاخر  
او الموصول فانه انضام ما مثل لذي اللام لما عرفت بينهما من  
المساوات في التعريف نحو جاء في الرجل الفاضل والرجل



الذي كان عندك امس او بالضاف الى مثله اي مثل القبر  
باللام بلا واسطة نحو جاء في الرجل صاحب الفرس او بوسطة  
نحو جاء في الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف  
مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه على الخلاف الواقع  
بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص  
من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير اخص فهو محمول  
على البدل عند صاحب هذا المذهب واما التزم وصف  
باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت  
بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي  
اللام والموصول والمضاف الى احدهما لا بهما الواقع  
في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس  
فانرا اذا اردت رفعه لا يتصور بمثله لا بهما ولا يليق  
بالمضاف الكسب لتعريفه من المضاف اليه لانه كالاستغناء  
والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه  
وتحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل  
مررت بهذا الذي كرم اي الكويبر ومنه اي ومن اجل  
ان التزم وصف باب هذا بذي لرفع الابهام وبيان  
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به الجنس المسمى  
لانه الابيض عام لا يختص بجنس وود جنس وصف مررت

بهذا

بهذا العالم لانه يتبين بران المتا واليه انسان بل رجل متصف  
بالعلم المعطوف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اي  
قصد نسبة المتا او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة  
في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود  
مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا ابتلك النسبة يكون  
متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاء في زيد وعمرو فعمرو  
تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة الجمع اليه بالنسبة  
الجمعي الواقعة في الكلام وكما ان نسبة الجمع اليه مقصودة  
كذلك نسبة المتا الذي هو متبوعه ايضا مقصودة  
فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل في التتابع  
لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعا لها وتو  
مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه  
فيلخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبلى ولكن  
واما وام واو لانه المقصود بالنسبة معها احد الامرين  
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان الراى يكون  
المتبوع مقصودا بالنسبة انه لا يذكر لتوطئة ذكر التابع  
ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع  
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف عليه  
والمعطوف بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا



بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا ورفع لزيادة  
التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين تلك التابع وبين  
متبوعه احد الحروف العشرة وسيا في تفصيلها في قسم  
الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمره ولم يكنف  
بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة  
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاء في زيد العالم  
والشاعر والديوب والصفة الداخلة عليها حروف العطف  
جنتان احدهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية العطف  
واخرهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها  
ويصدق على هذه الصفة من جنتها الاولى انها تابعة  
لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حروف العطف  
لان يتوسط حروف العطف بين الشئين لا يلزم ان يكون لعطف  
الثاني على الاول فلم لو يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه  
لدخل هذه الصفة من جنتها الاولى في حد المعطوف <sup>عليه</sup>  
من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق ما نعا وقيل قد  
جوز الزمخشري وقوع الواو بين الصفة والموصوف  
للتأكيد للتصوف في مواضع عديدة من الكشاف وحكم الصر  
في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تع وطاه منزهون  
في قوله وما اهلكنا من قرية الا وطاه منزهون صفة لقوله  
الكتفي

١١٧  
الكتفي بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل  
عن الصي ان قال في امالي الكافية ان مثل جاء في زيد العالم  
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف  
العشرة وليس يعطف على المحقق وانما هو باق على ما  
كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع  
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو كان حد المعطوف  
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم  
في نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لادخالها فيها  
على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك في  
جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها اربكاتب  
بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير  
الرفوع لا المنصوب والجرور المتصل بارزا كاذ او مستورا كذا  
بمنفصل ولا تم عطف عليه وذلك لان المتصل الرفوع  
كالجزء مما اتصل به لغظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله  
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه  
بلا تأكيد كان كالمعطوف على بعض حروف الكلمة فاكد ولا بمنفصل  
لان ذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل  
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراجه مما اتصل به بتأكيد فيحصل  
نوع استقلال ولا يجوز العطف على هذا التأكيد لان المعطوف



في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف  
 تأكيداً وهو باطل فان كان الضمير منفصلاً نحو ما ضرب الا  
 انت وزيد لم يكن كالجز لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً  
 نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجز معنى فلا حاجة فيهما الى  
 التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو  
 وعلامة الا ان يقع فصل بين الضمير والفروع المتصل وبين  
 ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد لانه قد طال الكلام  
 بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان  
 الفصل قبل حروف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعد  
 كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباءؤنا فان المعطوف هو اباءؤنا  
 ولا زيادة بعد حروف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه  
 فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكذبوا فيها  
 هم والغاؤون وقد لا يؤكد بالمنفصل والامر ان متساويان  
 هذا واعلم ان مذهب البصري ان التأكيد بالمنفصل هو  
 الاولى ويجوزون العطف لا تأكيد ولا افضل ولكن على قبح  
 والكوفيون يجوزون بلا نفع واذا عطف على الضمير المحرور  
 اعيد الحاقص حرفاً كان او اسماً لان اتصال الضمير المحرور  
 بجارحه اشد من اتصال الفعل المتصل بفعل لان الفعل ان لم  
 يكن ضميراً متصلاً جازاً انفصاله والمحرور لا ينفصل من جارة  
 فكه

فكه العطف عليه ان يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة  
 وليس للمحرور ضمير منفصل كما يحى في المضمرات حتى يؤكد باولاً ثم  
 يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع لمذلة  
 ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثر له الا في جواز ترك التأكيد  
 بالمنفصل للاختصار حيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدم التصور  
 له التوكيد يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مرت  
 بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المحرور  
 والعامل مكرر وجوه بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل  
 قوطم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جوة  
 بالثاني كما في الحرف الزايد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه  
 اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والا خیار مذهب  
 البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً واجاز الكوفيون  
 ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالشعار فان قيل  
 كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاوزت كلمهم والابدال منه  
 نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز  
 انضاً تأكيد الضمير المحرور في نحو مرت بك نفسك والابدال  
 منه نحو اعجب بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجر العطف  
 في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا بعد اعادة



الحار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب ما كل المتبوع  
او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فما ليسا باجنبيين  
لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخطي فاصل بينهما وبين متبوعهما  
فلا حاجة في ربطهما الا متبوعهما لا تحصيل مناسبة زائدة بخلاف  
العطف فان المعطوف بغير المعطوف عليه وتختل بينهما القاء  
فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في  
الرفع وابعادة الحار في الجور لنجس المتصل الرفع عن معرفة  
الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيد بالمتصل ويقوى  
مناسبة الجور بانضمام الحار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف  
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة  
لنظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما متقبلا في  
المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة نظرا الى ما قبله احرار  
عن الاحوال العارضة لم يمتنع نفسه كالاعراب والبناء والتغير  
والتكبير والافراد والتشبيه والجمع فان المعطوف فيها ليس في  
حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما  
متقبلا في المعطوف احتراز عن مثل والحارث في قولنا  
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على رجل وليس هو  
في حكمه من حيث بحرته عن اللام فان ما يقتضيه بحرته عن اللام

و

هـ

هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مغفور في المعطوف وانما هو  
رب شاة وسخلة لها فتقدير التكبير لقصد عدم التعيين  
اي رب شاة وسخلة لها والمحول على نكرة الضمير كونه رجلا  
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم  
المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وعينه ان  
كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلماذا وجب بناء المعطوف  
في يازيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه  
مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة  
وامتنع بناؤه في يازيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل  
زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اى  
ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع  
لم يجز في تركيب ما زيد بقيام او قائما ولا ذاهب وعمرو الرفع  
في ذاهب اذ لو نصب وحقق لكان معطوفا على بقاء او قائما  
فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلق عن الضمير الواقع في  
المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا  
مقدما للبنداء وهو عمرو ويكون في قبيل عطف الجملة على الجملة  
ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة  
منقضة بقوله هم الذي يطير فيغضب زيد الزباب فان



يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويقضب المعطوف عليه  
ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز  
ليطير فيغضب زيد الذباب لانها في الغاء في هذه التوكيد  
فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السبب بان يكون معناها  
السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون  
معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجمل  
واحدة فيكتفى بالربط في الاول والمعنى الذي يطير فيغضب  
زيد الذباب ويعبر عنها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي  
يطير فيغضب زيد بسبب الذباب ويمكن ان يقدر فيه  
ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذ  
عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان  
عطف اسمان على معموليها بعاطف واحد وقال بعض شاحي  
اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه  
اللقوى اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعل معموليهما  
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال  
على معمولي عاملين لاعلى معمولي عامل واحد فانه جائز  
وفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من  
اثنين فانه لا خلاف في امتناع مختلفين اي غير محددين  
بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من يوتهم  
ان مثل

ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب  
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول  
والثاني تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل  
سوداء عمرة وبيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرأ  
تخسبين امرأه ونا ريو قد بالليل نارا ههنا وان  
كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجر عند الجوهري بحسب الحقيقة  
لان الحرف الواحد لم يقوان يقوم مقام عاملين مختلفين  
خلافا للفرء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز  
بحسب الصورة ولا يؤل الامثلة الواردة عليها ولا يه  
يقصر على صورة السماع بل يعبرها وغيرها وعدم جواز  
ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع الموارد عند الجوهري  
الا في نحو في الدار زيد والحجة عمرو وان في الدار زيد والحجة  
عمرو يعني الا في صورة تقديم الجور ونا خير المنسوب  
او المرفوع لمحبة في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع  
لان ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع خلافا  
لسبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه  
الصورة ايضا بل يحلها على حذف المضاف وابقاء المضاف  
اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله  
يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض



الآخرة التأكيد تابع بقرارة المتبوع أي حاله وشأنه  
عند السامع يعني يجعل حاله ثابتاً مقرراً عند السامع في  
النسبة أي في كونه منسوباً ومنسوباً إليه فنثبت عنده ونحقق  
أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير  
وذلك إما لدفع ضرب الفضلة عن السامع أو لدفع ظنه  
بالتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب  
زيد زيدا وضرب ضرب زيد أو لدفع ظن السامع بتكرير  
أما في المنسوب نحو زيد قتل قتل دفعا لوجه السامع أن  
يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ أيضاً تكرير اللفظ  
حتى لا يبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي أو في المنسوب إليه  
فإنه ربما نسب الفعل إلى شيء والمراد نسبة إلى بعض  
متعلقاته كما في قطع الأمير النص أي قطع غلامه فيجب  
تكرير المنسوب إليه لفظاً نحو ضرب زيد زيد أي ضرب  
هو لا من يقوم مقامه أو تكريره معنى نحو ضرب زيد  
نفسه أو عينه أو في الشمول أي التأكيد أما يعود  
أمر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه أو في شمول  
المتبوع أفراداً دفعا لظن السامع بخوار في نفس المنسوب  
بل في شموله لأفاده فإنه كثيراً ما ينسب الفعل إلى جميع  
أفراد المنسوب إليه مع أنه يراد النسبة إلى بعضها فيندفع  
هذا

١٢١  
هذا الوجه بذكر كل واجع وأخواته وكلاهما وتلثم  
أمر بعينهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد  
وإذا عرفت هذا فنقول أخرج الحق المصنفة والعطف  
والبدل عن حد التأكيد بقوله بقرارة المتبوع أما البدل  
والعطف فظ خروجهما به وأما المصنفة فلأن وضعها  
للدلالة على معنى في متبوعها وإفادتها توضيح متبوعها في  
بعض المواضع ليست بالوضع وأما عطف البيان فهو توضيح  
متبوعه ويعود أمر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول  
هذا حاصل ما ذكره الحق في شرحه وهو أي التأكيد  
لفظي أي منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ و  
معنوي أي منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى  
فاللفظي منه تكرير اللفظ الأول أي تكرير اللفظ الأول  
ومعناه حقيقة مثل جاءني زيد زيد أو حكما نحو ضربت  
أنت وضربت أنا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وإن كان  
مخالفاً للاول لفظاً إذ الضرورة داعية إلى المخالفة لانه  
لا يجوز تكريره متصلاً ويجوز أي التكرير مطلقاً لا التكرير  
الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الفاظ كلها أسماء أو فعلاً  
أو حرفاً أو جملاً أو مركباً تعبيرية أو غير ذلك ولا  
يبعد إرجاع الضمير إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي و



وتخصيص الالفاظ بالاسماء فيكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالناكيد المعنوي والناكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي معنوية ومحدودة وهي نفسه وعينه وكلها وكلاهما وجمع والجمع والجمع وابتع وابتع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل الكنع مشتق من حول كنع اي قام وابتع بالصاد المهملة من بضع العرق اي سال وبالعجمة بضع اي مروي وابتع من البع وهو طول العنق مع سيرة مفرقة ويمكن استنباط مناسبات حقيقة بين هذه العان ومثا التاكيد بالتأمل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعان اي يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وثنية وجمعا وظهورها اختلاف صيغتهما العايد الى المبتوع المؤكد نقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايران صيغة الجمع في ثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفسا هما وعيناها انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهم في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين تغليباً كالقمرين سمي الثالث ثانياً

للمثنى

للمثنى كلاهما للذكر وكلاهما للمؤنث والباقي بعد التثنية المذكورة لغیر المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الصيغ العايد الى المبتوع المؤكد في كل مخوقات الكتاب كله وكلها مخوقات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشترت العبد كلهم وكلهن نحو طلفت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات السواقي وهي اجمع واكثع وابتع وابتع بالهملة والمجزة نقول اجمع في المذكر الواحد وجمعا في المؤنث الواحد او الجمع بناويل الجماعة وجمعون في جمع المذكر العاقل جمع في جمع المؤنث وكذا الكنع وكنعاء وكنعون وكنع وابتع بكنعاء ابتعون بنع وابتع بكنعاء ابتعون بضع ولا يؤكد بكل واجمع الا زواجر مفردا كان او جمعا اذا الكلية والاجماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لانه الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تضر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل كومت القوم كلهم واشترت العبد كله فان العبد يتجزى في الاشياء فيصير تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاورئد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لاحسا ولا حكما في حكم المحي واذ اكد



الضمير المرفوع بارزا كان أو سكننا بالنفس والعين  
 أي إذا اردت تأكيدهما أكد ذلك الضمير أولا بمفصل ثم  
 بالنفس والعين مثل ضربت أنا نفسك فتفسك تأكيد  
 المضمير بعد تأكيد بمفصل هو أنت إذ لو لا ذلك لا لبس التأكيد  
 بالفعل إذا وقع تأكيد المستكن نحو زيد كرمي هو نفسه فلم  
 يؤكد الضمير المستكن في كرمي بقوله هو ويقال زيد كرمي نفسه  
 لا لبس نفسه الذي هو التأكيد بالفعل وما وقع الالباس  
 في هذه الصورة اجوز بقية الباب عليه وإنما قيد الضمير  
 بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بلا تأكيدهما  
 بالمفصل نحو ضربت بك نفسك ومرت بك نفسك لعدم اللبس  
 وبالمفصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا  
 تأكيد بمفصل نحو أنت نفسك قائم لعدم اللبس وإنما قيد  
 بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بكل واجعين  
 بلا تأكيد نحو القوم جاؤ في كلامهم واجمعون لعدم الباس التأكيد  
 بالفعل لأن كلا واجعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس  
 والعين فانهما يليانها كثيرا وكثيرا وكثيرا يعني ابغى  
 ابتاع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لا جمع يعني يتعمل هذه  
 الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالاصالة لكونها دلل منها على  
 المقصور وهو الجمعية فلا يتقدم يعني الكثرة واخوه عليه

أي على

أي على جمع لو اجتمعت معه وذكرها أي ذكر الكثرة مع اخوية  
 وند أي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على  
 معنى الجمعية وللزوم ذكرها من شأنه التبعية بدون الاصل  
 البديل تابع مقصور بما نسب اليه المتبوع أي يقصد النسبة  
 اليه بنسبة ما نسب اليه المتبوع وند أي دون المتبوع أي لا يكون  
 النسبة اليه المتبوع مقصورة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون  
 النسبة اليه المتبوع موطئة وتمهيد بالنسبة الى التابع سواء  
 كان ما ينسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك  
 وضربت زيدا اخاك واختار بقوله مقصور بما نسب اليه  
 المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانه ليست  
 مقصورة بما نسب اليه بل المتبوع مقصور به ويقوله وند  
 اختار عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصور بما  
 اليه مع التابع ولا يصح في الحد على المعطوف ببل لأن  
 مقصور ابتداء ثم بذله فاعرض عنه وقصد المعطوف  
 فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول  
 البديل الذي بعد الاصل ما قام احدا لا زيد فان زيدا بديل  
 من احد وليس ما نسب اليه من عدم القيام مقصورة بالنسبة  
 الى زيد بل النسبة المقصورة بنسبة ما نسب اليه احد نسبة  
 القيام الى زيد قلنا ما ينسب اليه المتبوع هو هذا القيام فانه ينسب



اليه نقيًا ونسبة القيم بعينه الى التابع مقصودة ولكن  
اثباتًا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبة بنسبة تنسب  
الى المتبوع فان النسبة للاخوة في الحد اعلم من ان يكون بطريق الا  
والنقي ويمكن ان يقصد بنسبته الى شيء نقيًا نسبة الى شيء  
آخر اثباته ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل النوع  
اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه و بدل البعض  
اي بدل هو بعض المبدل منه فالأضافة فيها مثلها في مقام  
فضة و بدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبًا عن اشتمال  
احد المبدلين على الآخر اما اشتمال المبدل على المبدل منه  
مخو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو قوله تع يسئلونك عن  
الشهر الحرام فقال فيه و بدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط  
فالأضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لا في  
ملازمة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحد  
ذا قال ان يتحد مفروماها ليكونا مرادفين نحو جاء في زيد  
اخوك فزيد واخوك وان اختلف مفروماها فاما يتحدان  
ذا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم اظفر الى فرق جلي بدل  
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان  
الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود  
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان

فرع

فرع المبتين فيكون المقصود هو الاول فالجواب اننا انسلم ان المقصود  
بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط  
وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر لم يريدوا انه ليس  
مقصودًا بالنسبة أصلاً بل أرادوا انه ليس مقصودًا أصلياً  
والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان فصلت  
فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تمة له توضيحاً فالثاني  
عطف البيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت  
بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحيث يكون  
التوضيح الحاصل به مقصوداً ابتغاء المقصود اصاله هو الاسناد  
اليه بعد التوطئة فالفرق ظ والثاني اي البدل البعض  
جوزة اي جزء البدل منه نحو ضربت زيداً رأسه والثالث  
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي البدل منه ملازمة  
بحيث توجب النسبة الى متبوع الملازمة اجمالاً نحو اعجبني زيد  
علماً حيث يعلم ابتداءً انه يكون زيد متجرباً باعتبار صفاته  
لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى  
صفة من صفاته اجمالاً وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت  
زيداً احماره وضربت زيداً علامة لان نسبة الضرب الى زيد  
تامة ولا يلزم في صحته اعتبار غير زيد فيكون مراد  
بدل الغلط بغيرها اي يكون تلك الملازمة بغير كون



البديل كل البديل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان البديل منه  
 جزء من البديل ويكون ابدالاً منه بناء على هذه الملازمة نحو  
 نظرت لا القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءاً من فلكه  
 بل هو مركز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد مثالاً مثل  
 رأيت درجة الاسد برجة فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه  
 فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما يجعل هذا  
 البديل فيها خاصاً ولم يتم بديل الكل من البعض لقلته  
 وندرته بل قبل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الآلة  
 مصنوعة والرابع اي بديل الغلط ان تقصد اي يكون  
 بان تقصد انت اليه اي الى البديل من غير اعتبار ملازمة بينهما  
 بعد ان غلطت بغيره اي بغير البديل وهو البديل منه ويكونان  
 اي البديل والبديل منه معرفتين نحو ضربت زيداً اخاك وتكون  
 نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناسية ناصية  
 كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البديل نكرة مبتدئة  
 من معرفة فالنعت اي نعت بديل المعرفة واجب لئلا يكون  
 المقصود نقص من غير المقصود من كل وجه فاقوا فيه بصفة  
 لتكون كالجواب لما فيه من نقص النكرة مثل بالناسية ناصية  
 كاذبة ويكون ظاهر من نحو الذين لقيتهم اياهم ومختلفين  
 نحو اخوك ضربته زيداً واخوك ضربت زيداً اياه ولا

يبدل

يبدل ظاهر من مضمحل بديل الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم  
 والمخاطب اقوى واحض من دلالة من الظاهر فلو ابدل الظ  
 منهما بديل الكل يلزم ان يكون المقصود نقص من غير المقصود  
 مع كون مدلوليهما واحداً بخلاف بديل البعض والاشتمال  
 والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني  
 فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني  
 نصفني واجتني علمك واجتنتك علمي وضربتك الحمار  
 وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير  
 صفة اهتوز به عن الصفة يوضح متبوعه اهتوز به  
 عن البديل والعطف بالحروف والتأكيد ولا يلزم من ذلك  
 ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل  
 من احدهما على الاقرار فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني  
 مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى  
 اعرابي الى عمر بن فقال ان اهلي بعيد واتى على ناقه ويرا  
 عجفاً نقباء واستجلبه فظنه كاذباً فلم يجعله فاطلق الاعرابي  
 فحل بغيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي  
 خلف بغيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقيب  
 ولادبر اغفر له اللهم ان في وعمر مقبل من اعلى الواري فجعل

عطف البيان



اذا قال اغفر له اللهم ان فجر قال اللهم صدق صدق حتى  
 النقا فاحذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقيته  
 عجفاء فحمل على بغيره وزوده وكساه وقصده اي ترقبه  
 من البذل لفظ اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل  
 انا ابن التارك البكوي بشر فان قوله بشر ان جعل عطف  
 بيان للبكوي حاز وان جعل بدلا منه لم يحز لان البدل في حكم  
 تكوير العامل فيكون التقدير ان ابن التارك بشر وهو غير  
 جابر كما ذكرنا سبق في الضارب زيد واخوه عليه الطير  
 ترقبه وقوعا وعليه الطير ثانيا مفعول التارك ان جعلنا  
 معنى المصير والافرو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان  
 فاعلا عليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه  
 وتوابعه واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعه حوله ترقبه  
 لا رهاق روحه لان الانسان ما دام به رقيق فان الطير لا  
 يقربه واما الفرق العنوي بينهما فقد ثبت فيما سبق والوارد  
 على انا ابن التارك البكوي بشر كل ما كان عطف بيان  
 للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعروفة باللام نحو  
 الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب  
 اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا  
 فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا

بالتنوين

بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا  
 جعلت عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا  
 والمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبني اي الاسم المبني  
 وهذا المحل لا يصح الا لمن يعرف ما هيته المبني على الاطلاق  
 ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني  
 بالمبني لانه ذكر في المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسما سب  
 مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي والامر بغير اللام  
 والوارد بالثابته المنفية في تعريف العرب هو هذه المناسبة  
 ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما يتضمن  
 الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى حمزة  
 الاستفهام او شبهه له كالبهمات فانها تشبه الحروف  
 في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه  
 موقعا كنزالي فانه واقع موقع انزل او مشا كلته للواقع  
 موقعا كنجار او وعد موقع ما اشبهه كالنادي المضمي  
 فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك  
 او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قوء  
 بالفتح او وقع غير مركب مع غيره بوجه يتحقق معه عامله  
 فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام  
 زيد وغلام عمر وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب



ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب التركيب  
وعدم المشابهة بمبنى الاصل كان البقي ما انتفى فيه مجموع  
هذين الامرين اما بانسقاها معا وبانتفاء احدهما فقط  
فكلمة او ههنا منع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة  
والترتيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتأخيرا لئلا  
لتقديم ما هو مفهومة وجورتي لشرفه والقابلية اي القاب  
المبني من حيث حركات واخوه وسكونها عند البصر يتبين  
ضم ونون وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون واما الكو  
فذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان  
الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها بالمعريون  
الا بهذه الالقاب لان هذه القاب لا يعبر بها الا عنها  
لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر  
في صدر الكتاب حيث قال بالضمه رفعا والفتحة نصفا  
والكسرة جوا وعلى غيرهما كما يقال الرواء في رجل مثل مقنن  
والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المرتب على بناء  
ان لا يختلف اهوه اي هو المبني لكن لا مطلقا بل لاضلا  
اذ يختلف اهوه للاختلاف العوازل نحو من الرجل ومن  
امراء ومن زيد وهي اي المبني والثاني باعتبار الخبر  
المضمرات واسماء الاسماء والوصولات والحركات

فيكون

فان

واللغات

والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على  
اسماء الافعال لتقديره بحيث الاصوات فيما بعد بالاصوات  
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف واقا قال وبعض الظروف  
لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فانه ثمانية ابواب في بيان اسماء  
المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء  
الاعراب واذ كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علة  
اخرى بين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون  
والاخرى الحركة المعينة انها لم اخذت دون الباقي المضم  
ما وضع لتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه ومخاطب من  
حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم ما يتكلم  
به وبالمخاطب من مخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به  
وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب  
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب  
تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت  
موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيه لفظا  
او معنى او كما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم مفعولا  
اما مقدم تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقدير امثله  
غلامه وبالتقدم العنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث  
المعنى لاسيما حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ

مخاطب



بمعينه كقوله تعالى اعدوا لهوا فرب للتقوى فان مرجع الضمير  
هو العدل المفهوم من قوله اعدوا فانه مقدم من حيث المعنى  
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولا يوبخ لانه لما تقدم  
ذكر الميثاق دل على انه نعمه موثقا فانه تقدم ذكره معنى  
واما التقديم الحكيم فاما جاز في ضمير الشأن والقصة لانه  
انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكر  
مهمته لتعظيم وقوعها في النفس ثم تغيرها فيكون ذلك ابلغ  
من ذكره او لا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث التقديم  
المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا  
زيد ورتبه رجلا وهواى الضمير بالنظر الى ما قبله فثمان متصل  
ومتفصل فالمتفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة  
اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كاللهم الظاهر سواء  
كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند المجاورة او غير  
مجاور له نحو ما ضربت الاياك والمتصل غير المستقل  
بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله ليتصل به ويكون  
كالجزء منه وهواى الضمير باعتبار الاعراب اقسام مرفوع  
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظ  
اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما  
ثمان متصل لانه الاصل ومتفصل لما منع من الاتصال  
والثاني

والثالث اى الضمير المجزور متصل فقط لانه لا مانع فيه  
من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال  
ان شاء الله تعالى فذلك اى المضمرة اى انواع المرفوع  
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور  
النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة  
المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم  
الواحد المجرور الماضى المنتهين او طحا الى ضربت على صيغة  
جمع الغائبة المعلوم الماضى وثايتها الى ضربت على صيغة  
جمع الغائبة المجرور الماضى وانما بداء بالتكلم لان ضمير  
المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه روم  
الكل وصورة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت  
ضربتما ضربتم ضربت ضربتا ضربت ضربت ضربوا ضربت  
ضربنا ضربت وعلى هذا قياس المجرور والثاني المرفوع  
المتفصل انا الى حق انا نحن انت انتما انتم انت انتما  
انتم هو بها هم على ما حق والضمير في انت الى انت  
هو ان اجماعا والحروف الاواخر لو اوحى دالة على احواله  
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع  
الثالث اى المنصوب المتصل ثمان القسم الاول المتصل  
بالفعل نحو ضربتني الى ضربتني ضربتني ضربنا ضربتكم ضربنا



ضوبكم ضوبك ضربكما ضوبكن ضوبه ضوبها ضوبهم ضوبها  
ضوبها ضوبين والقسم الثاني المتصل بفعل مضارع  
انتا انتك انكما انكم اندك انكما انكن انهما انهم انهما انهما  
انهم والنوع الرابع اي المنصوب المتصل باي اياتا اياك  
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياها اياهم اياها  
وفي اياك اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو اياها  
للدلالة على التكلم والمخاطب والغيب والافراد والتثنية  
والثذكير والتانيث والنوع الخامس علامي مثال المتصل  
بالاسم وفي مثال المتصل بالحرف علامي غلاما غلامك  
غلامهم غلامنا ولك الى طعن وكان القياس ان يكون ضمير  
كل من المتكلم والمخاطب والغيب ستة لكنهم وضعوا المتكلم  
لفظين يدلان على ستة معان كضوبت وضوبنا وضوب  
ضوبت مشترك بين واحد المذكور والمؤنث وضوبنا  
بين الاربعة المؤنث المذكور والمؤنث والمجموع المذكور  
والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة  
غير مشترك وواحد مشترك بين المؤنث المذكور والمؤنث  
واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في ضوبنا  
وضوبنا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث  
وبقية الالات الخمسة هارية بهذا المعنى اعني ان المتكلم

لفظين

لفظين وللمخاطب خمسة الفاظ وللغائب خمسة فصار المجموع اثني  
عشرة كلمة للتانيث عشرون معنى فاذا كان لكل من الالات الخمسة  
اثني عشرة كلمة للتانيث عشرون معنى يكون جملتها تسعين معنى  
وبينوا تلك الامور عللا ومناسبات لان قول الكلام بذكرها  
فالرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان  
يتميزانها فضلا والرفوع فاعل وهو كثره الفعل فحوز وفي  
باب الضماير التي وضعها لاختصار الفعل فاكثفوا بلفظ الفعل  
كما يحذف في اخر الكلمة المشبهة بشيء ويكون فيما بقي دليل  
على ما القى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا لا يتعارف ليس في جميع  
بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكور اذ لم يكن مسندا  
الى الظن نحو زيد ضرب ولواحدة المؤنث الغائبة اذ لم يكن  
مسندا الى الظن نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث  
لا الضمير المرفوع واللام يجمع مع الفاعل الظن في نحو ضوبت  
هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان شئ  
او مجموعا واحدا او فردا الواحد مذكور او مؤنثا نحو اضوب  
ونضوب ولواحد المخاطب المذكور نحو تضوب واضوب  
والواحد الغائب والغائبة اذ لم يكونا مسندا الى الظن نحو  
زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت  
او مفعول او صفة مشبهة او فعل التفصيل وسواء كان



مفردا او متنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا  
 الى الظاهر فاقايم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند  
 ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان  
 والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الف  
 ضاربان وواو ضاربون بضميرين لانها ينقلبان بناء  
 في النصيب الجرو الضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير  
 عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو  
 في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان  
 عليه في الرفع فلو كانت الضماير لما تتغير الا ترى ان البناء  
 في تضيييع في النون في يضرب والواو في يضربون والالف  
 في يضربان لا تتغير فاما في الواو والالف في الصفة حرف  
 التشية والجمع وليس بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز  
 الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لا جلي شئ  
 الا لتعذر المنقل اي لا جلي تعذره لان وضع الضماير  
 للاختصار والمنقل احضر فنى امكن لا يسوغ المنفصل  
 وذلك اي تعذر المنقل بالتقديم اي تقديم الضمير  
 على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به  
 اذا الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع  
 لغرض لا يحصل الا به اذا الفصل بينا في الاتصال وتركه

يفوت

يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف  
 عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اى عامله  
 معنويا لاستناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون العال  
 حرفا والضمير المحمول له مرفوع اذا الضمير المرفوع لا يتصل  
 بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب بخواتمى وانك او بكونه  
 اى يكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جوت  
 على غير وجهى اى تلك الصفة كايته له فانه لو لم يتفصل  
 الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور  
 كما اذا قلت زيد عمر وضاربه هو فانه لو قيل زيد عمر و  
 ضاربه التباس على السامع ان الضارب زيد او عمر بل  
 المتبادر عمر ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل  
 ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير عن خلاف الظاهر يعلم ان  
 مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه و  
 وقع الالتباس بدق الانفصال في بعض الصور حمل عليه  
 ما لا ينسب فيه لاطراد الباب واما قال مزججه كما هو الظاهر  
 ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال  
 لتقديم الضمير على العامل وما ضربت الا انا مثال الفصل  
 لغرض وهو التخصيص ههنا و اياك والشر مثال الحذف  
 العامل اى اتق نفسك والشر وان ارد مثال كونه العا



معنويا وما انت قايما مثال كون العامل حرفا وحند زيد  
صار بهي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير  
من هي له فاذا اسند اليه الضار بية المجازية على زيد حيث  
وقعت خبر الاله وهي صفة هند حيث قام الضرب بها واقفا  
يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تاكيدا او الا لكان داخل في  
صورة الفصل لغرض التاكيد وكنته تاكيد لازم لافاعل بدليل  
نحو زيد في ضار بيه ونحو وروى عن الزمخشري ضار بيه  
نحو وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة  
لا ليس فيها لبس الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا  
اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن كونك  
اذا المرفوع كالحزب من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين  
الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير  
اجتماعها وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين  
اعرف من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها  
حيث يجب الانفصال في الثانية للتحوز عن تقديم احد  
التساويين من غير مرجح وقدمت اي احد الضميرين  
الذين هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف  
مؤخرا نحو اعطيتك اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم  
في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده

على صلا

على خلاف الاصل وحكي سبويه بخويز الاتصال انصا نحو  
اعطيتك هوك فلك الخبر اى الاختيار في الثاني الضمير  
الثاني ان شئت او ردت متصلا نحو اعطيتكم باعتبار  
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت او ردت  
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما  
يفصله وان كان متصلا ونحو ضربك فانه اجتمع فيه  
ضميران ليس احدهما مرفوعا لاجل الاول بالاضافة ونصب الثاني  
بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل  
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل  
نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والاى وان لم يكن احدهما  
اعرف او يكون ولكن ما قدمت فهو اى الضمير الثاني على كل  
من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول لئلا يلزم  
الترجيح في تقديم احد المتولين على الآخر فيما هو كالكلمة  
الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني لكونهم تقديم  
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيتك اياه مثال  
لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيتك  
اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب  
ولكن ما قدمت والمختار في خبر باب كان اى خبر كان  
واخوانها اذا كان ضمير الانفصال كما نقول كان زيد قايما



وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتداء ويجب ان يكون  
 خبر المبتداء ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون  
 ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنت لانه شبهته  
 بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال  
 ففي شبهة المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون  
 جازرا الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل  
 او في رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال  
 انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا  
 مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت يعني لولا انت  
 لولا انما لولا انتم لولا انت لولا انما لولا انت لولا هو لولا  
 لولا هم لولا هي لولا هو لولا هي لولا انا لولا نحن وكان  
 الاوفاق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن لكن غير  
 الاوسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر  
 في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى  
 فاعلا تقول عسى لولا وجاء في بعض اللغات لولاك  
 وعساك لولا فما قد ذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير  
 مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع  
 بعض تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير  
 مرفوع واقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا

المقام

المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور وقع موقعه فالأصل  
 تصرف فيما بعد لولا وسبويه في نفسه واما عساك لولا  
 الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع موقع المرفوع وسبويه  
 الى ان عسى محمول على لعل لتقام بهما في المعنى فهنا ايضا  
 الاخفش تصرف في الضمير وسبويه في العامل ونون الوقاية  
 مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقد تلك  
 الياء تنفي اخو الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي  
 اخذت الجر وهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذبت  
 نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه  
 عاريا عن نون الاعراب اي نون هي الاعراب نحو يضربني تنفي  
 اخو المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربني  
 لانها في الوسط حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل  
 الحق لعرضهما وانت مع النون الاعرابية الكائنة في  
 اعا في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكني  
 وكان وليت ولعل مخي بين الاثنيان بنون الوقاية لولا  
 على الحركات البناءية في غير لدن وعلى السكون في لدن وكني  
 وكها مخورا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل  
 لقرب اللام من النون في المخرج وحملها على اخواتها كما في  
 ليست وبختار اخوف نون الوقاية في ليت من بين



من اخوات ان لعدم مانع والحمل على اخواتها خلاف الاصل  
وفي من وعن وقد فقط وحما بمعنى حسب للمحافظة على السكون  
اللازم هو الاصل في البناء مع قلته الحروف وعكسها اي عكس  
ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لنقل التقفيف  
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد  
هو القايمة وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب  
صيغة مرفوعة ولم يقل ضمير مرفوع لما كان الاختلاف في كونه ضميرا  
مفصل مطابق للمبتدأ افراد وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً  
وتكلاً وخطاباً وغيبة يسمى هذا الرفع فصلاً وذلك  
التوسط ليقتضيه ذلك الرفع المتوسط بين كونه اي كونه  
الخبر لغنا وجبراً فيما يصلح لهما ثم انتسج فادخل فيما لا يلبس  
فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميراً  
او غير ذلك بالحمل على صورة التلبس وشرطه اي شرط الفصل  
بذلك الرفع ان يكون الخبر معروفاً لان الفصل انما يحتاج  
اليه فيها او افعال من كذا اللاحقة بالمعروفة لامتناع اللام مثل  
كان زيد هو افضل من عمرو اقتصر على مثال افعال من بعد دخول  
العوامل دون المعروفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها  
عن المثال للثبوتها ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند التحليل  
لان عنده حرفاً على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مفعول لا مقتضى  
فيه

فيه للاعراب ولا عامل لكن التحليل استبعد الغاء اللام فذهب  
الحرفية وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم  
النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر  
وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والمجمل حال  
او منصوب عطوف على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من  
العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب  
وعلمت زيداً هو المطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده  
خبره بدفع الواو ووجه الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة ويراد  
لفظ قبل لتأكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير  
معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع مقدماً ما هو غير  
سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم منه ان يكون قبل الجملة  
او لا فلذلك قيد بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام  
ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان من كوار عايدة للمطابقة  
لان الضمير راجع اليه وضمير القصيدة اذا كان مؤنثاً ويجوز  
ثانيته اذا كان المفعول فيها مؤنثاً يحصل المناسبة بفرض  
ذلك الضمير الغائب لا يهاجم بالجملة المذكورة بعده اي هذه  
القصيدة من الجنس المذكور والظان قوله يسمى ضمير الشأن وضمير  
القصيدة معترضة بيان للواقع ليس داخل في بيان القاعدة  
فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه



التسمية او لا وانما يلزم استدراك قوله يفتر بالجملة بعده  
 فعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة  
 بقولنا الشان هو زيد قائم على انه يكون هو مبتدأ راجعا  
 الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير  
 غائب تقدم على الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه  
 الى الشان لا يخرج عن الاهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد  
 قائم كالا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا و  
 منفصلا واذا كان متصلا يكون مستورا وبارزا على حسب  
 العوامل فان كان عاملا معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا  
 وان كان لفظيا يصلح لاستنار الضمير كان مستورا والا  
 يكون بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمفصل وكان زيد  
 قائم مثال للمفصل المستور انه زيد قائم مثال للمفصل الثاني  
 وحدقه عن اللفظ باخماره لا نسبيا منسيا حال كونه  
 منصوبا ضعيفا اي جازما مع ضعفه بخلاف ما اذا كان  
 مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عذرا اما جوازه فكونه  
 على صوة الفضلات واما ضعفه فلا انه حذف ضمير مراد  
 بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثال ان من يدخل  
 الكنيسة يوما يلقي فيها جازرا وطلباء الامع ان المفتوحة  
 اذا خففت فلان اي حذف بنية الاخبار ههنا مع كونه  
 منصوبا

منصوبا لان كقوله تعالى واخرون يحويهم ان الحمد لله رب  
 العالمين وذلك لانه اذا خففت ان وان ثقلها بالتشديد  
 الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة  
 عاملة في اللفوظ كما قال الله تعالى وان كلاما يوفينهم ولم  
 يجدوا ان المفتوحة عاملة في اللفوظ مع ان ان المفتوحة  
 اقوى شبهها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم  
 يجدوها عاملة في اللفوظ قدر واعملها في ضمير الشان  
 لئلا يوزن المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا  
 اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا  
 كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان  
 مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشياء  
 المحدودة في الجنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء  
 وضع كل واحد منها لثابت اية اي معنى مثار اليه اشارة  
 الى حسنة بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها  
 حقيقة في الاشارة الحسية فلا يورض ضمير الغائب وامثال  
 فانها الاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل  
 ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز  
 واذا بنيت لشيءها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة  
 ذحال كونها المذكور الواحد والعامل في الحال معنى الفعل



المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ولتناه ذان رفعاً ودين  
نصباً وجوأي ذان ودين حال كونهما المثنى المذكور قدّم ليكون  
الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التوكيد الثلاثة  
الباقية وقوله هي مبتداء وقوله ذامع ما عطف عليه مقيداً  
كل واحد منها بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في  
جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان  
لسا حوران يريد ان على احد الوجوه والمؤنث الواحدة تأنيلاً  
هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وثنى  
وقيل هي الاصل لكونه بازاء المذكور فينبغي ان يناسبها وقيل هي  
اصلاً وللقول باصلتها قدمنا على سايرها الفرق بينها  
وتى بقلب الالف ياء وتوزنه بقلب الالف والياء هما  
بغير وصل الياء بها ونهى وذمى بوصل الياء بهاء ولتناه  
اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى  
ولا يثنى من لغاته الا تالكثرة وورهما على السنّة وتوجه  
بعضهم من اختلاف او اخو ذان ودين وتان وتين باختلاف  
العوامل انهما معوبة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب  
اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لشيئة المرفوع  
ودين وتين لشيئة المنصوب والجر ورو وقوعها على صورة  
العرب اتفاقاً لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء لجمعها

اي جمع

اي جمع المذكور والمؤنث او لاء مذكر او قصر اي ممدود او مقصوراً  
واذا كان مقصوراً يكتب بالياء ويحذفها اي اسماء الاشارة  
يعني يدخل على او ايها على سبيل اللحن والعروض بعد  
اعتبار اصلها حروف التنبيه وهي كلمة ها وهو ليس في الحقيقة  
منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه  
كما جئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك زيد قائم  
وهان زيد قائم ويصل بها اي باواخر اسماء الاشارة  
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيهاً على حال المخاطب من الافراد  
والشبهة والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف  
حرفاً لا امتناع وقوع الظم وقعها ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك  
مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس  
يفتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين فوجعت الخمسة  
مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكور  
والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك  
جمعها وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد  
المؤنث ترقى الى ستة فيكون اي الحاصل من الضوب خمسة  
وعشرين وهي اي تلك الخمسة وعشرين ذلك الى ذاك يعني  
ذلك اذا اشهرت المذكر وخاطبت مذكراً وذاك اذا اشهرت  
المذكر وخاطبت مذكورين وذاك اذا اشهرت الى مذكور وخاطبت



المذكورين وعلى هذا القياس ذاتك وذيتك اذا اشترت  
 الى المذكورين وخطبت مذكورا الى ذاتك وذيتك الى اشترت  
 الى المذكورين وخطبت مؤنثا وكذا البواقي يعني قال  
 الى تاكن وتيتك الى تيتك وتانك وتيتك الى تيتك وتيتك  
 واولئك بالذواولان بالقصر الى اولئك واولاكن واما  
 ذيتك فقد اوردته الزمخشري والمالكي لا نقل ذيتك فانه  
 خطأ ويقال ذاتك وذيتك وذلك للبعيد وذلك للمتوسط  
 واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق  
 الطرفين ولما رأى القس كثرة استعمال كل من هذه الكلمات  
 الثلاث مقام الاجزئين مفهوماً يتخذ هذا الفروا مذهباً  
 واحالة الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذاتك  
 حال كونهما تين الاخيريتين مشتدتين واولاكن باللام  
 اى هذه الكلمات الاربعة مثل كلمة ذلك في افاة البعد  
 ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور  
 سابقا واما تاك وتانك وذاتك مخففتين واولاكن  
 بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطا  
 للقريب واما تيتك وتانك وتيتك فهنا بضم الهاء وتخفيف النون  
 وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء  
 بكسر الهاء ايضا فلا مكان الحقيقي المحسوس خاصة لا يعمل  
 في غيره

في غيره الا مجازاً على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء  
 الاشارة فقد يعمل في المكان وغيره الموصول الى الموصول  
 المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزء الى  
 اسم لا يتم من حيث جزئية يعني لا يكون جزءاً تاماً ان كان جزءاً  
 غير تام ولا يصير جزءاً تاماً ان يتم من الافعال الناقصة والمواد  
 بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءاً اولياً يخل اليه المركب  
 او لا الى انضمام امر آخر معه كالبدء والخبر والفعل والمفعول  
 وغيرها وانما في كونه جزءاً تاماً اجزاء مطلقاً لا اذا  
 كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب يكون  
 الموصول وحده انصافاً جزءاً لكن الاجزاء تاماً اولياً الا  
 بصلة وعابدين والمواد بالصلة معناها اللغوية لا الاصطلاحية  
 فانه الاصطلاحية عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتمل  
 على ضمير عابدين اليه فمنها موقوفة على معرفة الموصول  
 فتعرف الموصول بها لزوم الدور والعزيمة على ان المواد بها  
 معناها اللغوية لا الاصطلاحية قوله وعابدين فانه لو اريد بها  
 معناها الاصطلاحية لكان هذا القول مسدداً كما لا ندر لاجل  
 مثل اذ وحيت وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان  
 يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معروفة على معرفة  
 الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءاً



الآت مع هذه الجملة مشتملة على ما يد إليه فعلى هذا يجوز ان يكون الوارد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية نخرج بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ حيث ولما كانت الصلة بمعينية اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الاخبارية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلة اي صلة مالا يتم ههنا الا بصلة وعايد جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعايد ضميرا لغير ضميره اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتهما ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالتحقيق والشبه جميعا وهي اي الموصولات التي للمفرد المذكور والتي للمفرد المؤنث والذات لثنى المذكور والذات لثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن الفاعل لجمع المذكور والمؤنث الا انه في جمع المذكور اشهر والذين كاللذين لجمع المذكور واللائى بالهمزة والياء واللائى بالهمزة المكسورة فقط واللائى بالياء فقط مكسورة او ساكنة

اجزاء

اجزاء للوصول بحرى الوقف لجمع المذكور والمؤنث الا انها في جميع المؤنث اشهر واللائى واللوائى لجمع المؤنث وجاء في اللآئى اللآئى بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللوائى اللوائى التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو السماء وما بناها ومن ايضا معناه فمن يعقل ويستوى فيها المفرد والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذى نحو اخطوب ايتم في الدار اي اخطوب الذى في الدار وايه بمعنى التى نحو اخطوب ايتم في الدار اي التى في الدار وذو الطائفة اي المنسوب الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى التى والذى قال الشاعر ويوى ذو حفرات وذو طوبى اي التى حفرتها والى طوبىها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذى صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذى والى او لثنى او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله بسبط الزرق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاءه اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمى باب الاخبار بالذى وما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تبيين النظم فيما تعلمه في هذا



الف من السائل وتذكيره اياها فانهم قالوا لا هذا خبر عن  
 الاسم الضال في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريق الاخبار  
 به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو ونحو النظر فيها حتى  
 يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمنع فاراد  
 المقص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اذا اردت  
 الاخبار عن جزء جملة خبرية بالذي اي باستعانة الذي  
 التي او الالف واللام فان البناء ليست صلة للاخبار لان الذي  
 مخبر عنها لا مخبر بها صدر بها اي وقعت كلمة الذي او ما  
 يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر  
 اي موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في  
 موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضميراتها اي الكلمة الذي  
 واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبر انصب على الحال وضمين  
 اخرته بمعنى جعلته خبراً متأخراً فاذا اخبرت مثلاً عن زيد  
 من جملة خبرت زيداً بكلمة الذي او فعلها في صدر الجملة  
 الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني  
 زيداً او المراد بموضع محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو  
 محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني  
 زيداً او جعلته خبراً عن الذي قلت الذي خبرته زيداً وكذا  
 اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح

بناء

بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون  
 الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفعل من المبنى  
 للفعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل  
 الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفاً اذ غير المتصرف نحو نعم  
 وبشئ وحيداً وليس وعسى لا يجر منه اسم فاعل ولا مفعول  
 فلا يجبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقاً وبشرط ان لا  
 يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفعل والمفعول  
 معناهما كالتين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يجبر  
 باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل  
 من سيقوم يكون قائماً فينفوت معنى السين فان تعذر  
 امر منها اي في الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول وفي  
 عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبراً  
 تعذر الاخبار ومن ثم ومن اجل انه اذا تعذر امر منها  
 تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشأن بان يكون  
 ضمير الشأن مخبراً عنه لا متاع تصدير الجملة بالذي وخبر  
 المخبر عنه خبراً يوجب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف  
 بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في  
 ضربت زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل  
 ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة

اي اسم الفاعل الذي خبر به  
 او اسم المفعول الذي خبر به  
 او اسم الفاعل الذي خبر به



او موصوفا بخلاف ما اذا خبرت عن مجموعهما فيقال الذي صر  
زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المفعول  
فلا يجوز في نحو عجب من راق القصار الثوب ان يخبر بالذي  
عن راق القصار بدون الثوب لانه يؤتى ان يعمل الضمير  
الذي جعل في موضع راق القصار عاملا في الثوب بخلاف  
الذي عجب من راق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال  
لان الحال يجب ان تكون مذكورة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو  
معروف في موضعه بالجائبة وكذلك امتنع في الضمير المستحق  
لغيرها اي لغير كلمة الذي لا متناع مصدر الذي لا يتلزم  
ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك  
امتنع في الاسم المتحمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها  
نحو قوله زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه  
بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانه اذا جعلت الضمير  
عايدا الى الموصول بقي البداء بلا عايد وان جعلته عايدا  
الى البداء بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية  
لا الحرفية فاننا اما كافتة نحو انما زيد قائم واما انافية  
نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما  
استويته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية  
نحو ما تصنع اصنع وموصولة اما بمفرد نحو مررت بما

معجب

معجب لك اي بشئ معجبك واما بجمله نحو كره النفوس  
من الامر له فرجة كحل العقال اي رتب شئ وتكرهه النفوس  
وتامة بمعنى شئ منكور عند العلى والشئ المعرف عند غيره  
نحو قوله تعالى فتعاصي اي نعم شئ او نعم الشئ هي وصفة  
نحو اضرب ضربا مائا اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك  
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية  
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب  
اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا  
علي من غيرنا حبيب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او جملة  
نحو من جاءك قد اكرمته الا في التام والصفة فان كلمة  
من لايجي تامة ولا صفة واي للمذكور اية للمؤن كن  
في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي  
الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم  
اخواتك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما ندعو اقله  
الحسنى والموصوفة نحو اياها الرجل قيل اي يقع صفة  
اتفاقا فلم يجعلها المصنوع التي لا تقع صفة اصلا وجب  
بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى  
مررت برجل اي رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه  
كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل



من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشار لها في الابرار  
غيرها الموصولات الاعلى الاختلاف في اللذان واللتان  
وذو الطائفة وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى  
المفرد التي هي من حواشي الاسم الممكن فلا يرد حيث واذا  
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى  
للتذعن من كل شعبة ايتهم استد على الرحمن عتيا فينى قراء  
بالضم اى ايتهم هو استد وانما بنيت موصولة عند حذف  
صدر صلتها لتأكيد شبهة الحرف في حجة الاختياج الى امر غير الصلة  
وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها  
بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يشبهها وهو المضاف  
ولم يستثن الموصوفه لبناء مثل يا ايها الرجل كما استثنى القى  
حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم النداءى ان كل ما يقع منادى  
مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر  
فانيا وفي قولهم ما ذا صنعت وجهان احدهما ان معناه  
الذى على ان يكون ذا معنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى  
صنعت اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس  
جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت  
الاكرام اى الذى صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فيكون  
كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اى شئ وهرهنا

عبارتان

عبارتان احدهما ان ما ذا بكما لها بمعنى اى شئ والثانية  
ان معناه اى شئ وذا زائدة والظان مؤداهما واحد فان  
معنى قولهم انها بكما لها بمعنى اى شئ انه ليس كل منهما معنى بالانفصال  
لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وج جوابه نصب  
اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت  
الاكرام اى صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال  
فيكون كل منهما جملة فعلية فيجوز في الاول نصب الجواب بتقدير  
الفعل المذكور وفي الثاني مرفوعة على ان يكون خبر مبتدأ محذوف  
ولم يعتبره المعنى لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء  
الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر والماضى الذين هما  
من اقسام المبني الاصل فعلة بناؤها كونهما متساوية لمبنى الاصل  
فما قيل اى بمعنى التضييق واقه بمعنى التوجع فالمراد به تضيق  
وتوجع غير عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو  
النسب بان يعبر عنه بالمضارع المحالى نحو رويد اى امره  
مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك يفتح التاء في الجواز  
وكسرهما في بنى تميم وبالضم في لغة بعضهم اى بعد مثال لما  
هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه  
والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات ومثالها ليست  
بالافعال مع تاديتها معان الافعال امر لفظي وهو ان يصفا

زيداه



مخالفة لصيغ الافعال وانما لا تتصرف بغيرها لانها موصوفة  
 لصيغ الافعال على ان يكون سر ويد مثلاً موضوعاً للكلمة اهل  
 قال الشارح الرضوي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلاً اسم  
 للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ  
 لا المعناه بشئ اذ العروى الفخر بما يقول صه مع انه لم يخطر  
 بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلاً ولهذا قال المصنف  
 كان بمعنى الامر والماضي ولم يفصل ما كان معناه الامر والماضي  
 والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع الاول فلا يرد مثلاً  
 الضارب اسس نقضاً على التعريف وقال اي ما يوازى بغير  
الكاتب بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرى قياس اي قياسه  
 كمنزل بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويروى عليه  
 انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا يقول بعضهم  
 قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فيكانه قياساً لكثرة  
 واما في الوباغي فانفقوا على انه لم يأت الا نادراً وقال  
حال كونه مصدر معرفة كنجار بمعنى الفجوة او الفجور  
 قال الشارح الرضوي هو على ما قيل مصدر معرف مؤنث  
 ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا ثابته وحال  
 كونه صفة لمؤنث مثل يافساق بمعنى يافسقة مبني اي  
 كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لشابهته له اي لفعال

بمعنى

بمعنى الامر عدلاً وزنة اما زنة فظ واما عدلاً فلما ذهب  
 اليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي  
 للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعل  
 للمبالغة في فعل قال الشارح الرضوي والذي اري ان كونه  
 الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل طم عليه  
 كيف والاصل في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع  
 الذي ذاك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية  
 الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسما الافعال  
 وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليجمع  
 اليه وفعال حال كونه علماً للاعيان اي لعين الاعيان  
 انما قال علماً ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج  
 باب نجار لانه وان كان علماً كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان  
 وقوله مؤنث صفة علما وذكور للتبني على انه لم يقع الا  
 كذلك كقطام علماً للمؤنث وغلاد كذلك مبني في استعمال  
 اهل الحجاز لشابهته فعال بمعنى الامر عدلاً وزنة ومعر  
 في استعمال بني تميم الاما في اخوه اي الاتي فعال علماً للاعيان  
 يكون في اخوه راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثروا بوقوع  
 الحجارتي في بناءه واولهم لا يوافقون الحجازيين ولا يوافقون  
 بني داذ الرعاء وغيرهم بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار



علماء الكوكب وجه الاكثريين ان الراء حرف مستقل كونه  
في مخارج كاللور فاخبر فيه البناء ولانه حرف ادسلوك  
حرفه واحدة اسهل من سلوك طوائف مختلفة الاصوات  
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة  
الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل ولم يلزم  
المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل فاعها للتعب  
وحكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكم اسماء  
الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين  
كونها اصواتا ساوجة ولم تصر مصاررو ولا اسما افعال  
وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عرض معنى له  
كقول المستندم او التعجب ويوح لا تقدر ان تحكم عليه شيء  
او بدعي شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل  
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشاء به صوت شيء كما اذا  
قلت غاف فاصدا لاصدار ما يشاء به صوت الغريم من نفسك  
وح لا تقدر ان تحكم عليه اوبه ومنها ما يصوت به لاجل  
حيوان اما الزجاء ورجاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ  
لاناخذ البعير ورج ايضا لا تقدر ان تحكم عليه اوبه وهذه  
الاقسام كلها منبئات لا تنفك التوكيد فيها واذا تلفظ بها  
على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي

او عند

او عند اناخذ البعير نخ او غاف عند صوت الغراب وهي  
في هذه الحالة ايضا منبئة لكن لانها حيث انها اصوات بل من  
حيث انها حكاية عنها والمواد بالاصوات ههنا ما كانت باقية  
على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا  
الاختبار ليست باسما لانعدام كونها دالة بالوضع وذكرها  
في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبنيت مجريها  
مجري ما لا تتركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل  
لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما اذا قلنا  
حكى به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت  
شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة  
او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناخذها او زجوها او  
دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان السارد في البهائم  
ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطير بل لبعض افراد  
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على  
سبيل التمثيل يتناول تعريف كلها فالاول كفاي اذا صوت به  
انسان تشبيها بالغراب والثاني كنج مشددة او مخففة عند  
اناخذ البعير ولم يذكر المقسم الاول وهو ما كان صوت  
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان  
هذان القسمان مع تعلقها بالغير ملحقين بالاسماء البنية كان



كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان فهو غير يلقن  
 بغيره المركبات اى المركبات المدونة من البنيات كل اسم  
 حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين  
 او حرفين او مختلفين وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة  
 اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما  
 لتلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع  
 لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث جرى مجرى الاسماء  
 المنبئية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط  
 شر الان بين جرى كل واحد منهما نسبة قبل العاكمة ولا يخرج  
 انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد  
 المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتبين  
 النسبة على وجه اخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من  
 حوط القيد والاحسن ان يقال الواو بالنسبة نسبة غريبة  
 من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولذلك  
 انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة  
 الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شر  
 النسبة التعليقية التي يكون بين الفعل والمفعول بخلاف  
 مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احدى جزئيه مع الاخر لا يدل  
 على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احدى شطري جعفر مع الآخر

لا يدل

تأبط شر

لا يدل عليها غير موقوف فانطبق الحد على المحدود وطرا  
 وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اى حرف عطف وغيره  
 بنيا اى الجزآن لوقوع الاخر في وسط الكلمة الذي ليس محلا  
 للاعراب والثاني لتضمن الحرف خمسة عشر فان اصله خمسة  
 وعشرة حذف الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حاد عشر  
 واخواتها اى اخوات حادى عشر الى تاسع عشر واخوان كل  
 من خمسة عشر وحادى عشر وانما ورد مثالين ليعلم ان البنى  
 ثابت في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه العدد الزايد على  
 العشرة او صيغة الفعل المشقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني  
 منه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى وعشرون جوابا بل المراد  
 بصيغة الفعل اذا شق من اسماء العدد واحد من الشق منه  
 لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على التثنية  
 فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه  
 بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة  
 على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا سيما  
 ذلك من مجموع الجزئيين لان صيغة فاعل لا يتسع حروفها جميعا  
 فاقصروا على اخذها من احد الجزئيين اذ في اخذ بعض الحروف  
 من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود  
 من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المقتضى حرف العطف



حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة  
 فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر  
 المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا  
 معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لا فرق بينهما  
 الا بذكر الواو وحذفه الا الاثنى عشر واشتى عشرة فانه لا يبنى  
 فيهما الجواز بل يبنى الثاني للتمتع ويدرب الاول لشبهه بالثاني  
 بسقوط النون والاي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعراب  
 الثاني مع منع حرفه ان لم يكن قبل التركيب مبتدئا كعبك وبى  
 الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف  
 في الافصح اى اعراب الثلاثة مع منع الفرق وبناء الاول انما هو  
 في افصح اللغات وفيه لغتان اخوان احديهما اعراب الجزين  
 مقاواضافة الاول الى الثاني ومنع حرف المضاف اليه واخرهما  
 اعراب الجزين وضافة الجزين الاول الى الثاني وحرف التثنية  
 الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء  
 معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض  
 كالا بهام على السامعين كقولك حمارى فلان وانت تريد  
 زيدا او المراد بها حمارى ما يكتفى به لا المعنى المصدري ولا كل  
 ما يكتفى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكان اسم  
 اصطلاحا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين

ولذلك

ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعدى  
 تعريفه الا بالتصريح به مفصلا ولذلك اعرض عن تعريفها  
 مطلقا وعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبنائا  
 كونها موضوعة وضع الحروف او كقول الاستفهامية متضمنة  
 لمعنى الحرف وحمل الخبر به عليها وكذا بنائا وحالها في الاصل ذا  
 من الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع  
 بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كمر وبقي ذا على اصل بنائه وكل  
 واحد منهما يكون للعدد والكناية منه وجاء كذا كناية عن  
 غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره  
 وكيت وذيت للحديث اى للكناية عن الحديث والجملة وانما  
 بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث  
 هي لا يستحق اعرابا ولا بناء ولا وقع المفرد موقعها ولم يحز  
 خلقه عندهما مرجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب  
 ومن الكنايات كايق وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى  
 واى كان في الاصل معربا ككنايه من الجزين معنىها الاثر  
 فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على  
 السكون اخوه نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن وهذا يكتب  
 بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة طاق الخط ومرتبته  
 في البناء منخطة من اخواتها فلذلك لم يذكر المعنى معها فكم

اشاع



الاستفهامية المنفصلة معنى الاستفهام مميّزها الذي يرفع  
الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما  
كانت للعدد ووسيط وهو من احدى عشر الى تسعة وتسعين  
مميّزة مفرد منصوب جعل مميّزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطر فبين  
لكان محكما وكم الخبرية مميّزها مجرور بالاضافة مفرد تامة  
ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجل عندي كما تقول  
مائة رجل وثلاثة رجال وانما جاء مفرد لان العدد الكثير مميّز  
كذلك وانما جاء مجرورا لان العدد الكثير فيه ما ينهي عن كثرة  
صرحا ولما كان هذا ليس مثله في التصریح بالكثرة جعل جمعيته  
مميّزة كانهما نابتة عن معنى التصریح بها ويدخل من فيهما اي في  
ميّزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من  
قوية اهلكناها قال السارح الرضی هذا في الجوبة كثيرة مخوكم  
من ملك وكم من قرية وذلك لو افقت جوا التمييز المضاف اليه  
كم واما مميّزكم الاستفهامية فلم اعني عليه مجرورا بمن في نظم  
ولا نشر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جواز  
الوجه شرعي ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آياتنا  
من ايد بينة استفهامية وجوبية وها اي كم استفهامية  
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن  
الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر

مرأى

من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء  
الكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبية عليه من  
اول الامر وكلاهما لوقال كلناهما لكان او فوق لتأنيث الاستفهامية  
والخبرية فتو على تأويل كلا هذين النوعين وها كم الاستفهامية  
والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا  
ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية  
والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقدير غير مستقل  
عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان  
منصوبا مفعولا على حسب ما ي على حسب عمل هذا الفعل وعمله  
لا يكون الا بحسب الميّز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب  
على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول  
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب  
الميّز فالاستفهامية مخوكم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربت ضربت  
في المفعول المطلق وكم يوما ضربت في المفعول فيه والخبرية مخوكم  
غلام ملك وكم ضربت ضربت وكم يوم ضربت وانما جعلنا الفعل  
او شبهه اعم من ان يكون مفعولا او مقدرا ليدخل ماعلة النصب  
مثل قولك كم رجلا ضربت اذا جعلته من قبيل الاضمار على شرط  
التفسير وقد رت بعد فعل غير مستقل عند داخل في قوله  
النصب وان لم يجعله من قبيل ولم تقدر بعده فعلا غير مستقل

عنه



فمنه هذا الحجة مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي  
واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبل حرف جر نحوكم  
درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كرهت  
ضربت وعبدكم اشتريت في وجوب حرف الجر والاضافة وانما جاء  
نقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع انهما صدر الكلام  
لان تاخير الجار عن المجرور يمنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار  
عليهما على ان يجعل الجار مع المجرور اسما كان او حرفا فالكلمة  
واحدة مستقلة للتصديق والاى وان لم يكن بعده لا لفظا  
ولا تقدير فاعل ولا شبهة غير مستغلة عند ولا قبل حرف  
جر او مضاف وكان مجردا عن العوامل اللفظية مرفوع اي  
ضمير مرفوع مبتدأ وان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا ينحى  
على مذنب سبويه فانه محلو عنده بمعرفة عن منكرة مستفيدة  
استفهاما واما عند غير سبويه فهو خبر مقدم على المبتدأ  
لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحوكم يوما  
سفر كركم حرمنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة نصب  
باعتبار اعمال الكاف فيه ودخل في قاعدة الرفع ثانيا للقيام  
بمقام عامل الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في ثاني  
الوجه الاربع الاخرية بالشرائط المذكورة اسما للاستفهام  
والشروط بمعنى ان يأتى الوجه الرابع في جميع هذه الاسماء

لا في كل

استفهامية  
مبتدأ

لا في كل واحد منهما وهي من وما واين واى والى ومضى  
مستوكة بين الاستفهام والشرط واذا اختصة بالشرط وكيف  
وايان مختصان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين  
يتأتى فيهما الوجه الثالث الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن  
مررت وبما مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعت  
ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لا منناع ظرفيتهما واذا كانتا  
شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما الرفع على الخبرية تلك الوجه الثالث  
نحو من ضرب اضرب وما تصنع اصنع وعن ثمر امره وغلام  
من ضرب اضرب ومن يأتى فهو مكموم وما تقدموا لانفسكم  
من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسما الشرط  
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح  
الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه الاسماء كى  
واين وايان وكيف والى واذا ان لم يتبع بجار نحو من اين  
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا  
قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا هموم زيد  
اذا يقعد عمر واى وقت قيام زيد وقت فتعود عمر وهو  
مرفوع بالابتداء وقال الشارح الرضى وانما اعترض هذا على  
شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في  
الاستفهام محلا مع انصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ



مؤخره حتى يحدك بطلان اي متى كائن عمدك به واما  
اي فياتي فيه الوجه الاربعه كلها فانه قد يقع في محل الرفع  
بالخبرية ايضا على تقدير انصابه على الظرفية نحو اي وقت  
مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير  
انصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجه الباقي مثل  
ايهم ضربت ويايهم مررت وايهم قايم ومثل كم عمته للظاهر  
وخالفه يعني فيما احتمل الاستفهامية والخبرية وذكر المميز  
وحذفه قلته اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها  
وفي مثل يميز كم عمه اي ما هو يميز باعتبار بعض الوجه فعلى  
النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الوجه الثلاثة في كم احدها  
مرفوع بالابتداء والاخران منصبه على الظرفية وعلى المصدريه  
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة  
وجه النص ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعرابك  
ويحتمل ان يعتبر الوجه في ميمها اعني عمه فاحدها الرفع بالابتداء  
استفهامية كانت او خبرية والاخران النص على تقدير كونها  
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه  
مبنى على اعتبار جواز حذف ميمها وهو غير مذكور فيما سبق  
فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يخذف في مثل كم مالك  
واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت

للفوز

للفوز في يجوز جرتا وتمامه فدعاء قد حلت على عشاري  
الدعاء المعوجة الرشح من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف  
او القدم بمعنى انها لكثرة الحزمة صارت كذلك وهذا خلق  
لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلت بعلى لتضمنه  
ثقلت اي كنت لخدمتها مستنكفا منها فخذ مني على كره  
مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه حزمة المواسي وهي  
ابلع في الذم من خدمه الاناس والعشاري جمع عشار وهي  
الناقة التي لا على حلبها عشرة اشهر واختارها لانها تاذي  
من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر  
عمته وخالفه الشامة الى رواله طوي ابيه وامه فالاستفهام  
على تقدير النصيب على سبيل التهنيم كانه دخل عن كثره عدد  
عماته وخالفه فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجرح على سبيل  
التحقير اي كثير من عماته وخالفه حلت على عشاري  
واذا حذف الميم اي كم مرة وكم حلبه على التهنيم او كم مرة او كم  
حلبه على التكثير فارتفع عمه على الابتداء ومصححه في  
بقوله لك وخبره قد حلت وكم استفهامية كانت او خبرية  
على تقدير ارتفاع عمه في موضع النصيب لان الفعل الواقع  
بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدريه واذا  
برفت عمه رفعت خاله فدعاء واذا نصبتها نصبتها







فظهر بها بغير كثرة الاستعمال وعدم تكرر بالاضافة  
 ومنها اي من الظروف المبينة حيث للمكان وقال <sup>حفظ</sup>  
 قد يستعمل الزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت  
 او فعلية في الاكثر اي في كثرة الاستعمال وقد جاء في الشعر  
 اما ترى حيث سهيل طالعا في حيث فيه مضاف الى مفرد وهو  
 سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا اخوه  
 بهم يضئ كالشهاب ساطعا واغابيت على الضم كالفأيت  
 لانها غالبية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة  
 مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة وهي وان كانت في الظ  
 مضافة الى الجملة فاضافة اليها كلا الى المحذوف فتأبنت  
 الفأيت المحذوف ما اضيف اليه فبنت على الضم مثلها ومع الا  
 الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى  
 الجملة والاشهر بقاؤه على بناء لسرود الاضافة الى المفرد  
 ومنها اي من الظروف المبينة اذا زمانية كانت او مكانية  
 واغابيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل  
 اي للزمان المتقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لانه لا  
 في استعمالها ان يكون الزمان من اذ من المستقبل مختصا من بينها  
 بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد التكلم والدليل  
 استعمالها في الاعلى الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس  
 وقوله

وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثرة استعماله في الكتاب  
 العزيز لقطع غلام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل  
 في الماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى  
 بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط  
 وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط  
 فهذا علة اخرى لبقائها ولذلك اي كونه معنى الشرط فيها  
 اختيارا جعل مختارا بعدها الفعل لما سببه الفعل الشرط  
 وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها  
 في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجرورة  
 عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة من قولهم فاجئت  
 فجأة بالضم والذ اذا القيته وانت لا تشعر به فيلزم البتة  
 بعدها فو قايين اذا هذه وبين اذا الشرطية والوارد بوزن  
 البتة غلبة وقوع بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب  
 الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو حجت  
 فاذا السبع اي اذا السبع حاضر واقف على حذف الخبر  
 والعال في اذا هذه معنى المفاجاة وهو حال لا يظهر قد  
 استغنوا عن اظهار لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما  
 الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة للخروج قبل  
 والا قرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي حجت



ففاجأة وحاصل المعنى خرجت ففاجأة زمان وقوف  
السبع كاذب اليه الزواج فان اذا عنده زمانا ومكانا  
وقوف السبع كاذب المبرور فانها عنده مكانا وقوله زمان  
وقوف السبع او مكانا مفعول فيدلفا جازت لا مفعول به  
والآلم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف  
اي فاجازت في زمان وقوف السبع او مكانا اياه اي  
السبع نحو ايتك اذا امر البسراى وقت احوار البسر وقد  
يستعمل اسما مجزعا عن معنى الظوفية في نحو اذا يقوم  
زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الإشارة ومنها  
اذا الكائنة للماضي وبنائها مارة حيث او لكون  
وضعا وضع الحروف وقد يحى للمستقبل كقوله تعالى  
فسوف تعلمون اذا الاغلا في اعنائهم ويقع بعدها  
المجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتغالها على معنى  
الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل ايتك اريد  
قايم واذا قام زيد وقد يحى للمفاجأة نحو خرجت  
فاز زيد ولقطة مجيئها لم يذكر المعنى ومنها اين واين  
منها المكان استفهاما وشرطا اي حال كونها للاستفهام  
والشرط وبنائها لتضمن معنى حرف الاستفهام والشرط  
نحو اين زيد واين كنى واين زيد واين تجلس اجلس  
وقد جاء

وقد جاء الى زيد بمعنى كيف واين القتال بمعنى متى ومنها  
متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال  
ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى  
نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور  
العظام والمستقبل فلا يقال ايان قيام زيد وايان قدم  
الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة  
والنون وقد جاء كسرهما انضاً ومنها كيف الكائنة للحال  
استفهاما اي حال شيء وصفته والراو بالحال صفة الشيء  
لارمان الحال كما نوقم بعض الشارحين قال صاحب الفصل  
وكيف حار بحرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف  
زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف  
عند البصريين تقول كيف ما تجلس اجلس فان كان اي على  
اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس  
فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عند وان كان بعده  
فعل مثل كيف حيث فهو في محل النصب على الحالية اي على اي  
حال حيث ركبنا او ما شيئا ومنها اي من الظروف المبينة من ومنذ  
بنينا لوافقتهما من ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول  
المدّة اي مدة زمان الفعل المتقدم عليها نحو ما رايتك من  
او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيتك يوم الجمعة



فيليهما اي يقع بعدها اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم  
 لا المثنى ولا المجموع حقيقة كأمثال المتقدم او حكما نحو ما رايت  
 مذ اليومان اللذان صاحبتهما اي اول مدة عدم رؤيته  
 هذان اليومان فدام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا  
 لا يحكم عليهما باول المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا  
 شئين او الاشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعوا اول المدة يكونا  
 في حكم المفرد المعرفة حقيقة كأمثال المتقدم او حكما نحو ما رايت  
 مذ يوم لقيته فيه لحصول التعيين من كون معرفته وانما كان  
 التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول  
 اول مدة فعل لان اولية وقت ما الزمان لزمان مدة  
 معلوم بالضرورة وقارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع  
 مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان  
 الذي قصد بيان حال كونه ملتبسا بالعدد اي بالعدد  
 المتعارف جميع اجزائه بحيث لا يشتد منه شيء نحو ما رايت  
 مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان  
 لا ازيد ولا نقص وقد يقع بعدها المصدر نحو ما  
 خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت  
 او ان اي ما كتب على هذه الصورة منقولة كاس او مخففة  
 نحو ما خرجت منذ انك ذاهب او مذان ذهبت او الجلة

الاسمية

الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر لقلته  
 فيقدر بعدها زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل  
 ما بعدها عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك  
 مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو  
 اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان  
 لكونهما في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او  
 جميع المدة وجزء ما بعده اي خبر كل واحد منهما ما يقع  
 بعده خلافا للترجيح فانها عند خبر المبتدأ والمبتدأ  
 ما بعدها ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل  
 قولك مذ يومان لكثرة الخبر معروفة وذلك غير جائز  
 واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فانهما اسمان صريحا  
 لا ظرفا فلا يصح عددهما من الظروف المبينة الا ان يرد  
 بطل فيهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا  
 في تركيبتهم ومنها اي من الظروف المبينة لدى بالالف المقصورة  
 ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء  
 لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح  
 اللام والدال وسكون النون ولد بضم اللام وسكون  
 الدال ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام  
 وضم الدال وبنائها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل



الباقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند  
 زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غايبا عنه  
 ولا يقال المال لدى زيد او لدى زيد الا فيما يحضر عنده  
 وحكمه ان يحضرها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد  
 ينصب في بعض لغات العرب بكون خاصة غدوة خاصة  
 سماها تشبها لنونها بنون التنوين في مثل مرطل زينا ولد  
 يحذف عنها ويشت ولكون غدوة الكثر استعمالا في سحره  
 وكبره وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء  
 المتعددة وهذه اشهر لغات وقد يخفف الطاء المضمومة  
 وقد يضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة او المخففة  
 وجاء قط ساكنة مثل قط الذي هو اسم فعل فله في لغات  
 كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان  
 الماضى المنفى وقوع شئ فيه ليستغرق المنفى جميع الازمنة  
 الماضى نحو ما رايت قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف  
 وبناء المشددة لثابتها لا خدتها المخففة وقيل حل على  
 اخذ عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء  
 فتح الضاد وكسرها للمستقبل المنفى اى لاجل الفعل المنفى  
 او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق المنفى  
 جميع الازمنة المستقبل نحو لا اراه عوض وبناء عوض على

الضم

على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة قبل وبعد بدليل اعرابه  
 مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى الدهر الداهرين  
 ومعنى الدهر العائض الذى يبقى على وجه الدهر والهر  
 والظروف المضافة الى الجملة والكلية اذا المضافة الى الجملة يجوز  
 بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة  
 على الفتح للمخففة نحو قوله تع يوم لينفع الصارقين وقوله  
 من حذى يومئذ فيمن قراء بالفتح ويجوز اعرابها ايضا  
 لكونها اسما مستحقة للاعراب ولا يجب كتب المضاف الى البناء  
 البناء منه وكذلك اى كالدكتور من الظروف في جواز البناء على  
 الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة  
 ومشددة مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان تقوم  
 او مثل انت تقوم لمشابة الظروف المضافة الى الجملة نحو  
 اذا وحيث وهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز  
 اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة  
 اى باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى  
 اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشيء ملتبس بعينه اى بذاته  
 المتعينة المعلومه للمتكلم والمخاطب المعهود بينهما فالشيء  
 مفيد بهذه المعلومات والعدودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة  
 واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحسنة



فهو النكرة فنقوله ما وضع لشيء شامل للعرفة والنكرة وقوله  
بمعينة يخرج النكرة وهي أي المعرفة ستة أنواع بالاستقراء  
فأشار ترتيبها في الذكر إلى ترتيبها بحسب المرتبة فالأول المفرد  
فإنها موضوعة بأزاء معان معينة مستحصصة باعتبار كل  
فإن الواضح لا حظ أولاً لمفهوم المتكلم الواحد من حيث أنه  
يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة أفراد ووضع لفظ أنا  
بأزاء كل واحد من تلك الأفراد بخصوصية بحيث لا يفاد ولا  
الآ واحد بخصوصه دون القدم المشترك فنقل ذلك إلى  
الوضع لأن الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي  
مستخص والثاني الأعلام الشخصية كما إذا تصور ذات  
زيد ووضع لفظ زيد بأزاء من حيث معلومية ومعرفة  
أو الجنسية كما إذا تصور مفهوم الأسد وهو الحيوان المفترس  
ووضع بأزاء من حيث معلومية ومعرفة لفظ أسد  
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة  
بجلاف ما إذا وضع الأسد بأزاء لفظ هذا المفهوم الجنسي  
مع قطع النظر عن المعلومات والمعرفة فانه بهذا الاعتبار  
نكرة والثالث المبهات يعني أسماء الأشارات والموصولات  
والمسماة مبهات لأن اسم الإشارة من غير إشارة بينهم  
وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع

العام

العام والموضوع له الخاص فإنها موضوعة بأزاء معان  
معينة معلومة معروفة من حيث معلومية ومعرفة  
وضعا عامًا كليًا فإن الوضع إذا تعقل مثلاً معنى المشار إليه  
المفرد المذكور عين لفظاً بأزاء كل واحد من أفراد هذا  
المفهوم كاذ هذا وضعا عامًا لأن التصور المعبر فيه عام  
وهو المشترك بين تلك الأفراد والموضوع له خاص لأن  
خصوصية كل واحد من تلك الأفراد لا المفهوم المشترك  
بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العديدة والجنسية  
أو الاستغراقية وأما ما يقل ما دخل اللام لئلا يدخل فيه ما  
دخل اللام الزائدة لتخصيص اللفظ واليم في ليس من مبر  
أم صيام في استغراق بدل من اللام فلا يعد ما دخله قسماً آخر  
من المعارف أو عرف بالنداء نحو يا رجل إذا قصد به معين  
بجلاف يا رجلاً لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون  
لرجوعه إلى ذى اللام إذا صل يا رجلاً يا أيها الرجل والسك  
المضاف إلى أحدها أي أحد الأمور الخمسة المذكورة ولا يلزم  
صحة الإضافة إلى أحدها صحتها بالنسبة إلى كل واحد  
فلا يرد أنها لا تصح إلا بالنسبة إلى الأربعة الأولى فإن المضاف  
لا يضاف إليه قيل كان عليه أن يقول والمضاف إلى المعرفة ليدخل  
فيه المضاف إلى المضاف إلى المعرفة أيضاً مثل غلام أبيك والجواب



ان المواد بالاضافة الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالوصف  
ولا يخفى عليك فظهر الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ  
الغير او المثل او الشبه وهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة  
معنى يعنى اضافة معنوية لقوله معنى مفعول مطلق يحذف  
مضاف واحترز به عن المضاف الى احدها الامور اضافة لفظية  
فانها لا تفيد تعريفا ولا سبق تعريف المضمرات والبهتان ومعنى  
المضاف الى احدها معنى ظاهر والعرف باللام والنداء مستغن  
عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او  
لقبا او كنية لان اذن صدر بالاب واللام والابن والبن  
فوكنية والآ فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والافو  
الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن  
الكلمات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة  
الاستعمال فيه داخل في التعريف لان غلبة استعمال  
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بقوله  
الوضع عن وضع واحد معين فكان هؤلاء المستعملين  
وضعه ذلك غير متناول عليه اى كون ذلك الشيء  
الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء بجماله  
فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى  
تناولا بوضع واحد فلا يخرج الاعلام المتلكة وما اشار

الى

الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بالتوسيع في التكرار  
التبسيط على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب  
فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اقلها ليساعد الخطاب  
من حيث اصنافها المضمر المتكلم لعدم وقوع الالتباس فيه  
ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم  
الا ترى انك لو قلت انما يلبس بغيره واذا قلت انت جاز  
ان يلبس بغيره فيوهم ان الخطاب له وليس المواد بالاعرفية  
الا كون المعرفة بعد من اللبس ثم الضم الغائب ولم يذكره  
لان العلم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما  
واقصر على بيان النسبة من بين اصناف المضمرات فان  
سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى  
احدها فان فيه تفاوتا باعتبار المضاف اليه ولهذا ما  
اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيان انواع المضاف  
واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب بيويدي  
فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه  
اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعروفة من حيث هو  
كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والفكرة ويقوله  
لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افرد بالتركيب لانها  
احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اى الفاظ



وضعت لكمية اعداد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد  
او مجمعة والاشياء هي العدودات واحادها كل واحد  
وكية الاحاد ما يجاب به اذا سئل به عن واحد واحد او  
او عن اكثر من واحد من تلك العدودات بكم والفاظ  
الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا  
لكمية واحدة منها اسماء العدود فالواحد موضوع لكمية احاد  
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم  
هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت  
مجمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين  
يجاب بالاثنين وهكذا ما لا نهاية له وظهر في هذا التعريف  
ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما  
من اسماء العدود في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض  
الحساب من العدود ولما كان المتبادر من هذه العبارة  
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر  
لا يتقضى التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين  
ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنيته  
فقط اصولها اي اصول اسماء العدود التي يتفرع منها  
باقيها اما بالحقاق تاوالتاين كواحدة واثنان او بسا  
او باستقامتها كالتاين او بالتثنية كالتاين والافين او بالجمع

كاتب

كأت والوف وعشرون او بالتوكيب اضافيا كان كالتاين  
او امثاليها كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنا عشرة  
كلمة واحد الى عشرة وسائذ والفت تقول في الاعداد مذكرا  
ومؤنثة ومنفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في اللفظ  
المذكور وتثنية واحدة واثنان واثنان في المفرد المؤنث  
وتثنيها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة  
بالذات جماعة المذكر اعتبارا بالتأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال  
الى عشرة رجال ثلث الى عشرة بدو وتأنيث المؤنث فقاين الذكر  
والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس  
لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشر احدى عشر اثنا  
عشرة المذكر نحو احدى عشر رجلا احدى عشر امرأة اثنا  
عشرة او ثلثة عشرة في المؤنث نحو احدى عشر امرأة على الاصل  
بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى الاهد والواحدة  
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في  
المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشر في المؤنث  
نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحال قبل  
التوكيب وتذكير التاين في المذكر كواحدة اجتماع تائينين  
من جنس واحد فيها هو كالكملة الواحدة بخلاف احدى عشرة  
واثنا عشرة فان التائين فيهما من جنسين واما تذكير التاين



في احد عشر واثنى عشر فمحول على التذكير في ثلثة عشر والهاء  
 في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتحقق للتأنيث وهذا حكمنا  
 عليه بان جنس من التأنيث وفي ثنتان وان كانت للتأنيث  
 الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث  
 اي في احدى عشرة واثنى عشرة لانه لما وجب تذكيره للتذكير  
 ما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لا انتفاء لانع وهو عدم التوافق  
 بين المذكر والمؤنث وحينئذ كل من السنين عند التركيب في المؤنث  
 من عشرة ثم زاد عن ثلثي اربع فبهايات مع نقل التركيب في  
 احدى عشرة واثنى عشرة او خمس فحات في ثلث عشرة  
 الى تسع عشرة والحجاريون يسكنونها وهي اللفظ الفصيحة  
 لان السكون اخف من الفتح ونقول عشرون واخواتها بكسر  
 التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلاً  
 بمقولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين  
 فيما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية  
 ونقول فيما زاد على عقد من تلك العقود الى عقد احدى  
 احدى وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما  
 غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لانه للعطوف  
 والمعطوف عليه في نوع التركيب لم يكن استماتهما بالعطف على  
 صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في قاعدة

العطف

العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداها فقال هم بالعطف  
 اي عطف تلك العقود على الزايد عليها كائناً ذلك الزايد  
 بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فنقول  
 اثنان وعشرون في المذكر واثنان او ثنتان وعشرون  
 في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث  
 هكذا الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين ونقول فيما زاد على  
 تسعة وتسعين ما يزيد الف في الواحد وما ثنتان والالفان  
 في التثنية فيما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم  
 نقول على ما زاد على مائة والالف وما يتفرع عنهما بالعطف  
 اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال كونه الزايد  
 واقعاً على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبدل  
 ونقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان واثنان ومائة  
 وثلثة رجال او ثلث نسوة واحد عشر رجلاً او احدى عشرة امرأة  
 واحد وعشرون رجلاً او احدى وعشرون امرأة او ثلث وعشرون  
 امرأة الى مائة وتسعة وتسعين او تسع وتسعين امرأة وكذلك  
 في ثنية المائة والالف وجده ويجوز ان يعكس العطف في الكلام  
 فنقول واحد ومائة اي فاذكرناه والاصل في ثلثي عشرة فيج  
 البناء صدور اعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز  
 اسكانها اي اسكان البناء لثناقل المركب بالتركيب كما في معدن



وسند حذفنا أي حذف الياء بفتح النون لأنها إذا حذف  
فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني إذا حذف الياء  
الآن الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركباً فزوعى استحقاقه جعله  
موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضى وكجز كسر ما ليدل على الياء  
المحذوفة لكن الغنم أو لي يوافق أخواته لأنها مفتوحة الأولى  
مركبة مع العشرة وما فرغ من بيان حال أسماء الأعداد شرع  
في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلاثة لأنه لا محذور لواحد  
والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلاثة إلى العشرة والثلاث  
إلى العشرة محفوظ أي مجزور مجموع لفظاً نحو ثلثة رجال أو معنى  
نحو ثلثة رهط إما كونه محفوظاً لأنه لما كثر استعماله شرو فيه  
جاء التمييز بالاضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين وإما كونه  
مجموعاً ليطابق العدد والعدد والآخر في التمام إلى تسعاً يستثناء  
من قوله مجموع لأنهم لم يجمعوا فائدة حين مميزاتها وأخواتها  
وكان قياسها أن يجمع فيقال مائة أو مائتين لأن للمائة جميعين  
أحدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني في صورة  
جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد إلى جمع المذكر  
السالم فلا يقال ثلثة مئين فلم يبق الآفات لكنهم كرهوا أن يلي  
التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما يتوحد الجمع بعد ما هو في صورة  
المجموع بالواو والنون أعني عشرين إلى تسعين فاقصروا على

المفرد

على المفرد مع كونه أحضر ومميزاً أحد عشر إلى تسعة وتسعين  
بل إلى تسع وتسعين منصوب مفرد أما نصبه في العقود  
فلتعدراً للاضافة إذ لا يقيم بقاء النون معها إذ هي  
في صورة نون الجمع ولا حذفها إذ ليست في الحقيقة نون الجمع  
أما في ما عداها فلا نهم كرهوا أن يصيروا ثلثة أسماء كاسم  
واحد ولا يرد عليه خمسة عشر لأن المضاف إليه فيه  
لما كان غير العدد لم يخرج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم  
صيروته ثلثة أشياء شيئاً واحداً وإنما جوزوا التمام  
أمرأة مع أن فيها صيغتين ثلثة أشياء شيئاً واحداً البعد  
بأنه امرأة وأما أفرادها فلا لأنه لما صار منصوباً صار فضلة  
فاً اعتبروا أفرادها ليكون الفضلة قليلاً ومميزاً مائة والـ  
ومميزاً ثلثينها ومميزاً جمعة أي جمع الألف ولم يقل جميعها  
كما قالوا ثلثينها لأن استعمال جمع مائة مع مئوها في الأعداد  
مرفوض لا يقال ثلثة مآت رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل  
بخلاف التثنية فإنه يقال مائة رجل مثل الف رجل محفوظ  
مفرد لأنه لما كانت مائة والف من أصول الأعداد كالأحاد  
ناسب أن يكون مميزها على طبق مميزها لكنه لما كان لاها  
في جانب القلة من الأعداد والمائة والالف في جانب الكثرة  
منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد



الدال على القلة رعاية للتعداد وإذا كان المعدود مؤنثا  
واللفظ المعتبر عنه مذكرا كلفظ الشخص إذا عرفت بها  
عن المؤنث أو بالعكس بأن يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا  
كلفظة النفس إذا عرفت بها عن الذكور فوجهان أي ففي العدد  
وجهان التذكير والتانيث فإن شئت قلت ثلثة اشخاص  
وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الأكثر في كلامهم  
وان شئت قلت ثلث اشخاص اعتبارا بالمعنى ولا يخلو واحد  
واحدة ولا اثنان واثنان وثلاثان بميل فلا يورد  
الواحد مع ميمه فلا يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال  
اثنان رجلين بل يذكران ما يصلح ان يكون ميمه اما على تقدير  
ذكر التمييز معهما ويظهر من الواحد والاثنين استغناء بلفظ  
التمييز أي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال  
بحوجه على الجنس وبصيغته على الوحدة وللأثنينية عنهما  
أي عن الواحد إذا كان التمييز مفردا وعن الاثنيتين إذا كان  
مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس  
والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنيتين فبذكرهما  
استغناء عن التمييز فان قلت ذهب ان يميز الواحد معق عنه  
لكن لا نتم ان يميز الاثنيتين كذلك نعم اذا كان ميمه مثنى يعني  
عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنان رجل قلت لا الترميز

الجمعية

الجمعية في ميمه ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يستشعر الجمعية  
فيما هو اقرب اليها وهو الاثنيتين ولا يبعد معنى الكلام انه  
لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز بجوازه  
وهو في الصورة ميمه خاصة القابلة بلحوق علامة الافراد  
اعني التووين او علامة الاثنيتين اعني حرف التثنية فاذا  
اعتبر علامة الافراد استغنى به عن الذكر الواحد على جهة  
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنيتين على  
جهة فاخترنا دلحوق العلامة التي هي اخف عن ذكرهما  
ولاشك ان رجلا ان اخف من اثنى رجل وذلك الاستغناء  
انما يكون لا فائدة أي لا فائدة لفظ التمييز النص المقصود  
أي التخصيص على العدد والتصریح به الذي قصد ذلك  
التخصيص والتصریح بالعدد أي بذكر اسم العدد فلما افاد  
التمييز ذلك التخصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد  
على جهة ونقول في المفرد من التعدد أي في الواحد من المتعدد  
باعتبار تصديره أي بسبب اعتبار تصديره أي تصدير ذلك  
المفرد عدد انقص ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقول  
الثاني مقول القول وذلك المقول انما هو باعتبار تصدير  
الواحد اثنيتين بانضمام اليد فيكون معنى ثلثة الواحد مصيره  
بانضمام اليد اثنيتين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل



الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية  
 في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة  
 في المؤنث لا غير اي لا نقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما  
 الاثنى ولا فيما فوق العشرة او فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق  
 اسم الفعل منها ونقول في الفرد باعتبار حاله اي مرتبه من  
 العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع  
 في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولة والثانية في المؤنث  
 كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد  
 والواحدة لانها لا يدلان على المرتبة فابدل منها الاول  
 والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي  
 عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني  
 عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة  
 واعلم ان حكم اسم الفعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا  
 حكم اسم الفاعلين في التذكير والتانيث نقول في المذكر الثالث  
 والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة  
 والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من الوك والمعطوف  
 نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في الوك كما تذكرها المذكر  
 نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لان اسم الواحد مذكور  
 فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر جلا فانه للجماعه  
 نقول

ونقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والعشرون  
 ومن عد اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار  
 حاله اختلف اضافتهما فلاجل اختلاف اضافتهما قبل الاول  
 اي المفرد من المتعدد المعطوف باعتبار تصيره ثالث اثنى  
 بالاضافة الى الانقضى بدرجة اي مصيرها اي الاثنى  
 ثلثة من قوهم ثلثتها بالتخفيف اي صيرت الاثنى ثلثة  
 وقبل في الثاني ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى  
 عدد ياي عدد او يكون فوقه اي احدها كقولنا لا مطلقا  
 بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة  
 والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من العاشر العشرة وذلك  
 مستبعد جدا ونقول في اضافة ما زاد على العشرة حاد عشر  
 احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من  
 احد عشر متاخرا بغير درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو  
 اعتبار بيان الحال خاصة لان اعتبار المرافق لا يتجاوز العشرة  
 كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادى احد عشر  
 بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب  
 الثاني وهكذا القول الى التاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول  
 من المركب الاول لاستغناء التوكيد الموجب للبناء وبني الجوابين  
 الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التوكيد المذكور

(مكتوب)



ذكرها بعد بيان العدد لا يخرج مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث  
 وقدم المذكور لا حاله واخره يعقد لانه عدتي وتعريف المذكور  
 وجردتي فقال المؤنث ما اى اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا  
 اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كأمراة وناقدة وغرفة  
 او حكما كعقوب اذ الحرف الرابع في المؤنث المعنوي في حكم تاء التأنيث  
 ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنث السماعية او تقدير  
 اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كثار ودار ونعل وقدم وغيرها  
 من المؤنثات السماعية والمذكور بخلافه اى اسم ملتبس بحالفة  
 المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لالفاظ ولا تقديرا  
 لالفاظه التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسالمى  
 وجبلى او محذورة كجرى وصحاء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم  
 ذى ونى وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون  
 صيغة موضوعه للمؤنث ملتبس وانث وهو اى المؤنث  
 حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازانة اى في مقابلة ذكر  
 من جنس الحيوان كأمراة في مقابلة رجل وناقدة في مقابلة جمل  
 واللفظى بخلافه اى ملتبس بخلافه المؤنث الحقيقى اذ ليس  
 بازانة ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة  
 التأنيث في لفظه حقيقة او تقدير او حكما بلا تأنيث حقيقى في  
 معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتأنيث  
 اللفظى

اللفظى تقدير او فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها  
 على عينية ولم يورد مثلا للمؤنث اللفظى الحقيقى كعقوب لفظه  
 وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل الياء الى  
 المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا كان او مضمر فبالتاء  
 اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا اذا تابنا تأنيث الفعل  
 من اول الامر اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه لك  
 الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت  
 فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه  
 القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف  
 الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث  
 فيه لفظيا واستغناء عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار  
 به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض  
 الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث  
 اللفظى بقية قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار  
 ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل انثا لئلا  
 يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استغناء  
 لاحكام جميع الاقام ففي صورة الفصل انثا لك الحنا  
 فى الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضى أمراة  
 وحضر لها منى أمراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس



الا اذا كانت المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور  
 كزبد اذا سميت امرأة فانه مع الفصل يجب انبان التاء بها نحو  
 جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره  
 فان الحاد التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت  
 او جاءوا غير الجمع المذكور السالم لانه لو كان جميع المذكور السالم  
 لم يجر تانيته فلا يقال جاءت الذين ولا الذين وجاءت  
 مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات  
 او مذكرا نحو اذا جاءت الرجال حكم ظاهر نحو المؤنث الحقيقي  
 فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء واذ شئت تركتها نحو  
 جاءت الرجال او جاء الرجال وضميرهم المذكور العاقلين  
 من جموع المكسبر غير جمع المذكور السالم فانهم اذا جمعوا سالما  
 فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيد فجاؤا ولا يقال جاءت  
 فعلت اي ضمير فعلت وهو الضمير المستكن فيه المقرون بالتاء  
 الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا  
 اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعه هذا النوع من الجمع  
 والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونها جمع المؤنث  
 وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونها  
 جمع المذكور الغير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا  
 بتاويل التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع

المؤنث

المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعه له واما في جمع المذكور  
 الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل في الذكورية كالرجال فيواعي  
 حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشيخ  
 الرضي ان النون موضوعه لجمع غير العقلاء كالواو وضعت  
 لجمع العاقلين فاستعاطا في النساء لتحمل على جمع غير العقلاء  
 اذا النساء لنقصان عقولهن مجرى مجرى غير العقلاء المثنى  
 ما لم يجر اخوه اي اخر مفردة بتقدير للضاف او قد مر بعد قوله  
 ونون مكسورة قولنا مع لواحقها والا لا يصدر التثنية الا  
 على مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور الوارد  
 لا يستغنى من هذه التكاليف الف حالة للرفع او بياء مفتوح  
 ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل البياء حالتي النصب والجر  
 ليمتيز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة  
 ونون عوض عن الحركة او التنوين مكسورة ليلا يتوالى الفتحات  
 في صورة الرفع وهي فتحة ما قبلها التي في حكم الفتحين وفتحة  
 ليدل ذلك اللحق او اللاحق وحده او مع اللحق والياء  
 باثماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه  
 على تقدير تسليم اذ دل امر ان من امور ثلثة علم شيء صح ان  
 يقال هذه الامور الثلثة والذ عليه غايه ما في الباب انه يكون  
 دلالتها بواسطه هذين الامرين على ان معداي مع مفردة مثله



في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنس اى من  
مفرده باعتبار دخول تحت جنس الموضوع له بوضع واحد التكرار  
بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثل في الوحدة والجنس جميعا  
لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة الحرف  
هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تشبيه الاسم باعتبار  
معنيين مختلفين فلا يقال قران ويراد بها الطهر والحيض بل  
يراد بها طهران وحيطان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت  
هذا يشكل بالابوين للاب والام والعمرين للشمس والقمر فانه  
ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين وهما الاب والام وكذلك  
ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز  
ان يجعل الام سمات باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما  
ثم يؤى الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فينجا  
فينتجى باعتباره فيكون معنى الابوين المسمى بالاب وكذا الحال  
في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التناول  
في القران ايضا لاحتياج ادعاء اسمية للطهر والحيض  
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليا ول بالمسمى به ليحصل  
مفهوم يتناولهما فينتجى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا  
الاعتبار لكن الكلام في جواز تشبيهه بجواز تشبيهه اللفظي بينهما  
وهو الذي اختلف فيه والمصراختار بعدم جوازه وبهذا

الاعتبار

نشان

الاعتبار صح تشبيه الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجهها  
فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة سمي بزيديا ولي بالمسمى بزيد  
ثم يثنى ويجمع وكذا عمر واذا صار علما ادعائيا لا بكونه  
بالمسمى بعمر و ثم يثنى ويجمع و مرده بعضهم قال الاول ان يقال  
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الحقة مطلوبة فيها يكفي  
لتشبيهها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجسام  
فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التشبيه  
قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي لمحقه علامة  
التشبيه في بعض المواد كما يتطرق اليه التغير ايراد المص  
ان يبين حكم ما يتطرق التغير لان ما وراءه يعرف من  
تعريف المثنى فقال فالمقصود اى الاسم المقصور وهو  
ما في اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد  
الممدود ولانه محبوس عن الحركات والقصر المحبس ان  
كأن الف منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان  
محمولا الاصل ولم يعل الياء كالوان في المسمى بالواو هو لائى  
اى والحال ان ذلك المقصور لئلا يى اى غير ما فيه اربعة اعراف  
فصاعدا من الرابعى والثلاثى الزيد فيه قلبت الفه واوا  
اعتبار الاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاث بخلاف ما فوقه  
حيث لا يرد فيه لكان الثقل والاى وان لم يكن كذلك بان



كان الفة منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحي او حكما  
بان كان مجهول الاصل او عديمة وقد اقبل كيتان في معنى  
حيث جاء معنى محالاً او كان على اربعة احرف فصاعداً اصلية  
كانت الالف كالاعلى والمصطفى وزائدة كجبل فبالياء  
اي الفة منقلوبة بالياء اعتباراً للاصل فيما اصل الياء  
حقيقة او حكماً وتخفيفاً فيما زاد على ثلثة احرف والاسم  
الممدود وان كانت همزة اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة  
عن اصلية او زائدة تعبت الهمزة في الاسماء كقراء  
بضم القاف وتشد يد الرء لجيد القراءة او للمنتسك من قراء  
اذا شئت وكفى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا  
قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث  
كقراء فان اصلها كانت حمراء بالفتح احدى الهمزتين في الصوت  
والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طر فابعد  
الف زائد قبلت واوا يقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقل  
من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين مع انها غير  
اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قبلت  
الواو همزة في مثل ائت واجوه اصلها وقتت ووجه  
ومر بما صححت فقبل حمراون وهكى المتروك عن المازني قلبها  
ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والاي وان لم يكن الهمزة

ولا

ولا للتانيث بان يكون للمحاق كعلياء فان همزة للمحاق بقرطاس  
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء وردداء فان اصلها  
كسا وورداء فالوجهان المذكوران جائزان احدى هما ثبوت  
الهمزة وبقاؤها فان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو  
وياء ملحقة بالاصل وبالاخرى عن اصلية فتشابهت همزة قراء  
فثبتت في صورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان  
عين الهمزة في صورتين ليست باصلية فتشابهت همزة حمراء  
فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه  
العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداء بالهمزة او ردا  
بالواو ولكن المشهور مردا يان بالياء وكان ينبغي ان يقول  
المقروء الا فوجها بغير لام العمد فيكون عبارة عن اثبات  
الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين  
كما هو المتبادر من اللام كذا قد تصحفتا كتب الثقافات  
كالفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرهما احكام  
بأشهادهم غير ما وقع في شرح الرضوي من انه قد تقلب المبدل  
من اصل ياء اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف  
نونه اي نون التشبيه للاضافة اي لاجل الاضافة اذ البنون  
لقبائهم مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والا  
توجب الاتصال والامتزاج فتنايان وحذفت التاء

س

وان



الثاني التي قياسها ان لا تحذف من اخر المثنى كسجونا وثمانان  
 في حصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما  
 على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين  
 والينين لما اشتد اتصالها بالآخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها  
 بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوة  
 وقيل حصي والى مستعملان وهما الفتان في حصية والية وان  
 كانتا قلا استعمالا منها ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة  
 التي في بيان الفعل المضاع المضيد للاسماء بخلاف تاء التانيث  
 اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة  
 مخصوصة فلهذا التي في بيان الفعل الماضي المجموع ما دل  
 اي اسم دل على جملة احاد مقصورة اي يتعلو بها المقصد  
 في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مان لفرد  
 الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد  
 حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة  
 او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما  
 فالجاري في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصورة او  
 بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف  
 مستقر حال في الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع التسلامة  
 لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الف والتاء  
 فغيرت

١٤٤  
 فغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على  
 احاد جنس شمل واسماء الجنس كتم ونخل فانها وان لم تدل  
 على الجنس فقد تدل عليه استعمالا واسماء المجموع كرهط  
 ونقر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وقوله مقصورة  
 بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد نفس الجنس  
 لا افراده في قوله مقصورة واذا قصد بها الافراد استعمالا  
 في قوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج  
 اسماء المجموع والعدد ونحو تمر مما هو الفارق بينه وبين  
 واحدة التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح  
 بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت  
 خارجان عن حد المجموع والفرد بينهما ان اسم الجنس يقع على  
 الواحد والاثنيين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم  
 لا يقع على الكلمتين والكلمة وصوم اسم جنس قلنا ذلك  
 بحسب الاستعمال لا بالوضع علم انه لا يختص في التزام كونه الكلم  
 اسم جمع انما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان  
 الاختصاص قال بجمع اسماء المجموع التي لها احاد من تركيبها  
 كجامل وباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس  
 كتمر وتمرّة ونخل ونخلد واما اسم جنس او جمع لا واحد له  
 من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما هو



الجمع والواحد متحدان بالصورة جمع لصدق الخد عليه فان  
 التغير المأخوذ منه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب <sup>التقدير</sup>  
 فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة فقل واذا كان جمعا ضمة اسد  
 وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع  
 الصحيح تارة يكون مذكورا وتارة يكون مؤنث فالجمع  
 الصحيح المذكور ما لم يكن اخوه اى مفردة او مفردا  
 في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر  
 ويكون عوضا عن الحركة او التوين على سبيل منع الخلو  
 مضوحة لتعادل حقة الفتحة ثقل الواو والضمه كذا  
 ذلك المحوق او اللاهون فقط او مع المحوق على ان  
 مع اى مع مفردة الواحد من حيث معناه الكون منه ولم  
 يقل من جنسه كقواء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل  
 يوجب بثوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في  
 الواحد قبل بثوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على  
 سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحصار واعلم من الجدار  
 فان كان اخوه اى اخر مفردة ياء ملفوظة كالتفاني او مقطرة  
 كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض  
 فان اصله قاضون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب  
 حوكة ما قبلها طلبا للتحفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين

وعلى

وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان  
 اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لنقل اجتماع الكسرتين  
 والياءتين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره  
 اى اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اى الفام مقصورة  
 حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف  
 ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مقصورا  
 ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفىون في حالة  
 الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما من  
 مصطفىون ومصطفين قلبت الياء الفا لتحركها وانفجاع  
 ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى  
 شرط اسم اريد جمعينه جمع الصحيح المذكور يعنى صحة جمعيته  
 ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى  
 الوصفية فيه له فذكر علم يعقل اى فكونه مذكرا علما يعقل  
 من حيث مستماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكونه  
 هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر  
 العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف  
 فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحدة  
 انخوا عوج علما للنفس لم يجمع هذا الجمع واما بالذكور ما  
 يكون مجردا عن التأمل ملفوظة او مقطرة يخرج عنه نحو



طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكو فيين وابن  
 كيسان فانهم اجازوا طلمون بسكون اللام وابن كيسان  
 بفتحها ويدخل فيه ورفاوسلمى اسمى رجلين فانتمازا  
 يجمعان بالنون والواو اتفاقا لان علم التانيث هو التاء  
 لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممددة  
 تغلب واو افيحى صورة علامة التانيث والمقصورة  
 تمحذف وبقي الفتحه قبلها والة عليها وشرطه اى شرط  
 الاسم الذى اريد جمعته جمع المذكور الصحيح ان كان صفة  
 من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذكر يعقل  
 اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كاتر والشرط  
 الثانى ان لا يكون الاسم الكائنى صفة افعال فعلا اى مذكرا  
 غير مستوفى صيغة الصفة الكائنة ذلك الاسم ايا ما مع  
 المؤنث بل يكون المذكور على صيغة افعال والمؤنث على صيغة  
 فعلا مثل امر حمراء للفرق بينه وبين افعال التفضيل  
 كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعال التفضيل  
 كامل للدلالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك  
 الاسم فعلا فعلى اى مذكور غير مستوفى تلك الصفة مع  
 المؤنث بل يكون المذكور على صيغة فعلا والمؤنث على صيغة  
 فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال سكران للفرق بينه

وبين

وبين فعلا فعلا كذما نون ولم يعكس لان فعلا  
 فعلا اصل فى الفرق بين المذكور والمؤنث لانه فيه  
 بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور  
 مذكورا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتا وتل الوصف  
 مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور  
 وامرأة جريح وصبور فعلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف  
 والتاء فانه لما لم يختص بالمذكور ولا بالمؤنث لم يحسن ان  
 يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يتيقن  
 فيه مثل جريح وصبرى والشرط الخامس ان لا يكون  
 الاسم المذكور مذكورا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة  
 كواحدة اجتماع صيغة جمع المذكور وتاء التانيث ولو حذفت  
 التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة  
 لما مر فى النشئة وقد سئل نحو سنين بكسر السين جمع  
 وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها  
 وانما حكم بسدودها لانقاء التذكير والعقل وعدم كونها  
 علما وصفة وقد ارجح صاحب اللباب بعض هذه الاسماء  
 تحت قاعدة كلية اخرجتها من السدود منها سنين وامثالها  
 وابقى بعضها على السدود منها ارضين وامثالها ومن  
 اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه والمؤنث اى الجمع الصحيح



المؤنث ما لم يحو احداً اي جمع نحو احده اي اخر مفردة الف  
 وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح ان كان مفردة صفة  
 وله اي لذلك المفرد من كرفان يكون مذكوره اي مذكور ذلك  
 المفرد جمع بالواو والنون لثلاث ثبوتية الفرع على الاصل وان  
 لم يكن له اي مفردة مذكور جمع بالواو والنون فان لا يكون  
 اي بشرط صحة جمعية ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث  
 كما يفيض لانه لا يقال في جمع حايفة حايفات فلو قيل في جمع  
 حايف حايفات لزم الالتباس والاعطف على قوله ان كان  
 صفة اي وان لم يكن الصفة مؤنثا بل كان اسما جمع هذا  
 الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات  
 في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس  
 بسديد لان الاسماء المؤنثة بناء ومقدرة كمنار وشمس  
 ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يعبر فيها بالجمع  
 بالالف والتاء بل هو فيها مسموع فيها كالسموات والكنائس  
 وذلك لاختفاء هذه التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر  
 العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده حيث  
 حد نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض  
 بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة  
 الزائدة وانما المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية

فلا

فلا ينتقض بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد  
 حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا  
 فنوعه ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث امور  
 الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما لا بهامية المقيدة للعموم  
 في قوله بتغير ما سواه كان التغير حقيقيا كرجال وفرنس  
 او اعتباريا كظلك كما ترو جمع الفلة وهو ما يطلق على  
 ثلثة وعشرة وما بينهما افعال اي جمع يكون على وزن افعال  
 كالفلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال  
 كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البوابة وافعال  
 كارعفة جمع رفيف وفعلة كغلة جمع غلام والجمع الصحيح  
 مذكرا كان كسلمين او مؤنثا كسلوات وفي شرح الرضي ان  
 الظاهر انما اي جمع السلامة لطلق الجمع من غير نظر الى الفعلة  
 والكثرة فيصالحان طها وما عدا ذلك المذكور من الاوزان  
 والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية  
 له وقد يستعار احدها للآخر مع وجود ذلك الآخر كقولهم  
 على ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني  
 بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب  
 والمشى او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على  
 الفعل والوارد بمرئيه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق

الجمع

الجمع



الفعل منه تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده مثل جلست  
جلوساً وجلسته وجلسته فمثل القادرية والعالمية وولاً  
له وويحاله مما لم يثبت الفعل منه لا يكون مصدرًا وإن كان  
الآخران مفعولاً مطلقاً وهو أي المصدر من الثلاثي  
المجرد سماعي أي سماعي ويرتقي عدده إلى اثنين وثلاثين  
كما بين في كتب التصريف وفي غيره أي في غير الثلاثي المجرّد  
يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرّد والمزيد فيه قياس أي  
قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على فعل فصدره على  
أفعال وكل ما كان ماضيه على استفعال فصدره على استفعال  
مثل اخرج اخرجاً واستخرج استخرجاً إلى غير ذلك مما علمته  
في علم التصريف ويعمل أي المصدر بالقطع عمل فعله الشق  
منه حال كونه ماضياً نحو أعجبتني ضرب زيد عمرًا ماضياً و  
حال كونه غيره أي ماض مستقبلاً كان أو حالاً نحو أعجبتني  
أكرم عمرًا خالدًا غدًا والآن وذلك العمل لمناسبة زمانه  
بينهما لا باعتبار التشبه فلهم لم يشترط فيه الزمان كاسمي  
الفاعل والمفعول إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً يعني عمل المصدر  
عمل فعله بالقطع مشروط بأن لا يكون مفعولاً مطلقاً  
أصلًا فإنه إذا كان مفعولاً مطلقاً فيسبغ حكمه ولاه  
يتقدم معموله أي معمول المصدر عليه كونه يتقدّم

الفعل

١٩٨  
الفعل مع أن وشيء مما في خزان لا يتقدم عليه فلا يقال  
أعجبتني عمرًا ضرب زيد ولا يضم أي معموله فيه أو يكون  
الطرف مفعولاً ماضياً يشتم فاعله لأنه لو أضمر فيه لا ضم في  
الثني والجمع قياساً على الواحد فيلزم اجتماع التثنيين  
والجمعين نظراً إلى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل  
وجمعها جمعين في الحقيقة إلى الفاعل وفي اسم الفاعل والمفعول  
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فإن  
له في نفسه تثنية وجمعاً ولا شبهة أن الأضمار فيه يلزم  
الاستتار فإنه إذا كان بائناً لم يكن مضمراً فيه بل مضمراً  
مطلقاً فلا حاجة إلى اعتبار قيد الاستتار عليه حتى يخرج  
مثل ضرب زيداً حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل أي فاعل  
المصدر لا مظهرًا ولا مضمراً نحو أعجبتني ضرب زيداً لأن  
النسبة إلى الفاعل ما غير ما حوز في مفهومه فلا يتوقف تصور  
مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول  
والصفة المشبهة ويجوز إضافة إلى الفاعل مع أن أعماله  
منوياً أو لا لأنه أقوى مشابرة بالفعل كونه نكرة  
كالفعل نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف أي  
المصدر إلى المفعول سواء كان مفعولاً به أو ظرفاً أو مفعولاً  
على قلة بالنسبة إلى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة



وضرب التأديب وأعماله أي أعمال المصدر ملتبسا باللام  
أي بلام التعريف قليل لأنه عند عمله مقدر بأن مع الفعل  
فكما لا يدخل لام التعريف على أن مع الفعل ينبغي أن لا يدخل  
على المصدر المقدر به ولكن يجوز ذلك على قلة فروقها بين  
الشيء وبين المقدر به قليل لم يأت في القرآن شيء من المصادر  
المعرفة باللام عاملا في فاعل أو مفعول صريح بل قد جاء  
عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الجهر بالسوء فأن كان أي  
المصدر مفعولا مطلقا غير اعتبار ببداله من الفعل  
فالعمل للفعل من غير تجويز أن يكون للمصدر إذ لا يجوز  
أعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا  
نحو ضربت ضربا زيدا أو محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا  
وأن كان أي المصدر مفعولا مطلقا وافتقار بدله لا منه أي  
من الفعل وهو ما كان حذف فعده لازما نحو سقياله  
ورعياله وحمل الدفوجمان أي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل  
للإصالة وعمل المصدر للنسابة وقيل عمل المصدر للمصدرية  
وعمل الفعل للمبدئية فيقول وجهان وجهان وإنما فصل  
بين قسمي المصدر أعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان مفعولا  
مطلقا بالجملة المعترضة لبيان بعض أحكام عمل المصدر لأن  
عمل المصدر في القسم الأول أكثر وأظهر فلو اختلفت في القسمين

نومهم

نومهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق من  
فعل أي من حدث موضوعا لذلك الاسم لمن قام أي الفعل  
به أي لذات ما قام به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان  
أولى لأن ما جمل امره يذكر بلفظ ما ولعل قصد التعليل  
بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده لذهاب قيامه له  
مقيد بأحد الأربعة الثلاثة قال المصنف في شرح قوله ما اشتق من  
فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة  
المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام يخرج منه ما عد الصفات  
المشبهة لأن الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث  
يخرج الصفة المشبهة لأن وضعها على أن تدل على معنى ثابت  
والظان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بأنه ليس  
لمن قام به والحق ذلك لأن المبادر من قوله ما اشتق لمن قام به  
أن يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام اللفظ الموضوع  
له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم إلى أصل الفعل معنى آخر  
كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم أنه  
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة  
فيقول لمن قام به ~~الفعل~~ يخرج اسم التفضيل فأنه موضوع  
لمن قام به الفعل مع الزيادة على أصل الفعل وخالف أكثر  
الشارحين القروا سندوا وأخرج اسم التفضيل إلى قوله



الحدود كما استندوا في الصفة المشبهة اليه فلما منهم ان  
 الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل فلم يثبتوا ان  
 الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل  
 موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويجد سده ان صيغة  
 المباعدة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم  
 ذلك ويدل عليه صريح اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام  
 صيغ المباعدة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما  
 معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي مجرد على فاعل كضارب  
 وقابل وما شئ واكل وكل ما اشتق من المصادر الثلاثة لمن قام  
 به لا على هذه الصفة فلو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة  
 او افعال تفضيل او صيغة المباعدة كحسن واحسن ومضارب  
 وصيغة اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل  
 ومن غيره ثلاثيا فزيد فيه او رباعيا مجزئا او مزيدا فيه على  
 صيغة المضارع المعلوم بيم اي مع ميم مضمومة موضوعه في  
 موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة  
 او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع  
 كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلى نحو مدخل فيما وضع  
 الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيا وضعت  
 موضع حرف المضارعة المفتوحة فلو اقيم متفاعل مقام مستغفر

كان

كان مثال الغير الواقع في آخر المضارع انما مذكورا فكما يكون  
 لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر انما مثال ويعمل  
 اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو انما  
 لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد  
 فيكون هو انما متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا  
 الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى  
 ظرفين والمصدر والمحال والمفعول له والمفعول معه  
 وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى  
 المحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا  
 بشرط اي شئ بشرط عمله به من معنى هو زمان المحال  
 او الاستقبال فالاضافتان ببيانين وانما شرط  
 احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالف نحو  
 زيد ضارب غلامه عمر والآن او غدا والوارث بالمحال  
 والاستقبال اعلم ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى  
 وكلهم باسط ذراعيه بالوسط فان الباسط هو هنا  
 وان كان ماضيا كني الموارد حكاية المحال ومعناها ان  
 يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه  
 موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه  
 موجود الآن وبشرط الاعتماد على صاحبه اي اعتماد اسم



الفاعل على المتصف به وهو المبتدأ والموصول والموصولة  
او ذوالحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مستنداً الى طاميه  
نحو زيد ضارب ابوه وجاء زيد الضارب ابوه وجاء زيد  
راكباً فرسه او اعتماده على الامنة الاستفهامية ونحوها  
من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف  
النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فآراد  
بها شبهة بالفعل نحو اقام الزيدان وما اقام زيد وما قام  
الزيدان فان كان اي اسم الفاعل المتعدي للماضى  
لزمان الماضى بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريق  
ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى  
مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة  
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو الاسم خلافاً لما في  
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعمل عنده سواء  
كان بمعنى الماضى والحال والانتقال فيجوز ان يكون منصوباً  
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست معنوية لانها  
عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها ونحو ذلك  
بقوله تع وكلمهم باسط ذراعيه بالوسط وقدم الجواب  
عنه فان كان له اي اسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف  
اسم الفاعل اليه فيفعل مقدراً اي فان تصاب به بفعل مقدراً

لا باسم

لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهماً من قدرها  
منصوب ما عطي المقدرة فانه لا قيل معطى عمرو قيل ما  
اعطاه فقيل درهماً اي اعطاه درهماً فان دخلت اللام  
الموصولة على اسم الفاعل اسوى الجميع اي جميع الازمنة  
فتقول مررت بالضارب ابوه زيد الآن او غداً لانه  
فعل بالحقيقة سح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم  
لكرههم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير  
صيغته الى الاخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة  
في الفعل المستحق منه كضرب وضروب ومضارب بمعنى كثير  
الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله  
اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمل هذا  
على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل  
واما اذا كانت داخلية فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم  
الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن  
للمبالغة نحو زيد ضارب ابوه عمرو الآن او غداً او مررت  
بريد الضارب عمرو الآن او غداً او مس وما فيه من معنى  
المبالغة باب مناب ما فات من الشبهة اللفظية والثاني  
والثاني من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع  
منها مصححاً كان او مكسراً مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان



مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرف خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحق علامة التشبه والجمع نقول الزيدان ضاربان والزيد وضاربون عمرو الان او غدا واسم يجوز حذف النون اي نون التشبيه والجموع مع العمل في معموله بنصبه على الفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا معموله للحذف اي يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلوة كقراءة من قرأ بقي الصلوة بنصب الصلوة على الفعولية واما على تقدير التكثير مثل قوله تعالى لذي القربى العذاب بالنصب فيها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة الالام والقراءة مما لا اعلم عليه اسم المفعول ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه الفعل اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه مضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعترازا فانه من مقام ما قرئ اسم الفاعل لقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع امور المشتقة من المصدر فقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج ما عدا الحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لوصف زيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل

فقط

فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول مضروب ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل يخرج ما قبل الاخر لحقة الفتح وكثرة المفعول كاستخرج يفتح الواو وامة اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او او ما كاسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فتويرفع ما يقوم مقامه الفاعل ولو كان هناك مفعول اخري يبقى على نصبه نحو زيد معطى علامه درهما الان او غدا والمعطى علامه درهما الان او غدا واسم الصفة المشبهة باسم الفاعل رخصتها انها ثننى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم اهتزاز عن اسم الفاعل والمفعول المتقد بين من اي ما قام به بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث اهتزاز عن نحو قائم وثبات فما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كوجيم فانه مشتق من رجم بكسر العين بعد نقله الى رجم بضمها فلا يقال رجم الامم رجم بضم الحاء اي صار الرجم طبيعة له كوجيم بمعنى صار الكوم طبيعة له والوارد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج

الصفة المشبهة



عنه خصوصاً وطالوا لانها بحسب اصل الوضع للحدود عرض  
لها البتوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة  
مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل الذي هو ميزان  
اسم الفاعل من الثلاثي الجرد فلا يجرى صيغة من صيغها على  
هذا الوزن قطعاً على حسب السماع اي كائنه على قدره بحيث  
لا يتجاوزها فالظرف منصوب على انه حال من المتكلم في مخالفة  
او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنه على قدر ما يسمع  
وهو مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة  
لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل كونها  
مشبهة به وكون عملها مشابهتها اياه فيما ذكره كحسن وصعب  
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقاً اي من غير اشتراط زمان فيها  
كونها بمعنى البتوت فلا معنى لاشتراطها فيها واما اشتراط  
الاعتماد فتعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى  
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالانفتاح  
وتقسيم مسائلها اي جعلها قسمين قسم بيان حكم كل قسم وقسم  
كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة  
منبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل التقديرين معونها اما  
مضاف او منبسة باللام او مجردة عنها اي عن اللام والاصناف  
فان هذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين الى الثلاثة

والمعمول

والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي  
من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور  
تارة اخرى فعلى هذا اجازت اقسام مسائلها ثمانية عشر  
قسماً حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي هي للمعمول من  
حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول  
على الفاعلية اي فاعلية الصفة والنصب على التثنية اي  
تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المدركة وعلى  
التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزاً في المعمول المكرة هذا  
عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم  
يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول  
في الجميع وقال شارح الرضي الاولى التفصيل والجر في المعمول  
على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل  
هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه  
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه  
بالمفعول ويحذف التنوين وجهه بالاضافة فهذا الوجه  
ثلاثة اي ثلثة امثلة في الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح  
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة سرفعا ونصباً  
وجراً وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن  
الوجه بالوجه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه



وهو انحصار بالوجه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بالخال  
 اللام على الصفة ورتع وجهه بالغا علية اذ نصبه بالنسبة  
 بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف  
 اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة والان  
 الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه  
 ذات اللام الحسن الوجه بالوجه الثلثة الحسن وجهه ايضا  
 بهذه الوجوه فلما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم  
 المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجوبه وانما  
 عدني وعكس الترتيب في تفاصيلها لان اقسام الصفة المجردة  
 اشرف لان قسما واحدا منها يختلف فيه وسائر الاقسام  
 صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان القسمين منها ممتنع كما قال  
 اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة  
 باللام مضافة الى معيولها المضاف الى ضمير الوصف بواسطة  
 او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجهه علامه لعدم  
 اضافة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما  
 بحذف التنوين كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الوصف  
 من فاعل الصفة او تمامها اضيف اليه الفاعل واستتارة في  
 مثل الحسن الوجه والحسن وجهه الغلام او بحذفهما معا  
 ولا خفة فيه لو احدهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مقفلة

الى معيولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجهه او وجهه غلام لان  
 اضافة الحسن الى وجهه وان افادت التخفيف بحذف الضمير  
 واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة  
 الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة  
 تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت  
 الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معيولها المضاف الى  
 ضمير الوصف مثل حسن وجهه فتسويده وجميع البصريين  
 يجوزونها على فتح في صورة الشعر والكو في غير ذلك مما لا يخ  
 في الصفة وجهه الاسفهاج انهم انما اربكوا الاضافة لقصد  
 التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن فيه ويصح  
 ان يقتصر على اهلون التخفيف اعني حذف التنوين ولا يتعذر  
 لا عظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه  
 بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا فتح ينظر الى حصول  
 شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من  
 الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة  
 وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك  
 البواقي اما في الصفة فهو سبعة اقسام الحسن الوجه نصب  
 المعول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه  
 بجره والحسن وجهها وحسن وجهها وحسن وجهه بجره واما



في المفعول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه بوضع فيها وجهها  
 قسمان والجموع تسعة أحسن لأن الظاهر فيه بقدر الحاجة  
 بغير زيادة ولا نقصان وما كان فيه صهيوان منها أحدهما في  
 الصفة والآخرة في المفعول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه  
 فيها وجهها قسمان حسن لا شماله على ضمير زائد على قدر  
 الحاجة وما لا ضمير فيه منها فني على أربعة أقسام الحسن  
 الوجه وحسن وجهه والحسن وجهه بوضع فيها فيجى لعدم  
 الرابطة بالوصف لفظا ولا كان وجود الظاهر غير ظاهر  
 في الصفة مثل ظهوره في المفعول احتيج إلى قاعدة يظهر بها وجوده  
 وعدم فقال وسمى رفعت مفعول الصفة بها فلا ضمير فيها  
 أي في الصفة لأن مفعولها ج فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم  
 تعدد الفاعل في أي تلك الصفة كالفعل فكما أن الفعل  
 لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجهه كذلك تلك  
 الصفة لا تثنى ولا يجمع بتثنية فمفعولها وجهه والآية وإن  
 لم يرفع مفعول الصفة بها بل تنصب أو تجر ففيها ضمير  
 الموصوف يكون فاعلا لها فتؤنث أنت الصفة بتأنيث الموصوف  
 فنقول ههنا حسنة وجهه أو حسنة وجهها وتثنى الصفة  
 إذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجهه وحسان  
 وجهها وتجمع أيضا الصفة إذا كان الموصوف جمعا مثل

الزيدون

الزيد حسنو وجهه وحسنون وجهها واسم الفاعل والمفعول  
 غير المتعديين أي اسم الفاعل غير المتعدي إلى مفعوله واسم  
 المفعول غير المتعدي إلى مفعوله لا اشتقاق من الفعل  
 المتعدي إلى مفعول واحد فإذا بني اسم المفعول منه أقيم ذلك  
 للمفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعدي إلى مفعول واحد مثل  
 الصفة المشبهة في ذلك أي فيما ذكره الأقدم الثمانية فترقا  
 ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانها ويضافان إليهما نقول  
 زيد قائم الأب ومضروب الأب برفع الأب ونصبه وجره  
 فإذا متعديين لا يجوز إضافةهما إليهما ولا نصبهما لئلا يلزم  
 الالتباس بالمفعول فإذا قلنا مثلا زيد ضارب آياه وزيد  
 معطى آياه لم يعلم أن آياه في المثال مفعول الضارب أو فاعله  
 نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني أنه مفعول ثان لمعطى  
 أو مفعول أول أقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول  
 والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب  
 نقول زيد تسمى الأب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل  
 ما أشق أي أشق من فعل أي ههنا الموصوف قام به الفعل  
 أو وقع عليه الفعل والتعظيم لقصد شمول تسمى اسم التفضيل  
 أعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في أصل  
 ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة أما ظرف لغو للموصوف

اسم التفضيل



اي لزان متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف  
 متلبس بتلك الزيادة فقول ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات  
 وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان الزاد  
 بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله زبدا  
 على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو  
 اي اسم التفضيل من حيث صيغة الفعل المذكور وعلى التثنية  
 وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشتر لكونهما في الاصل  
 اخبروا شتر فحقيقا بالحدف كثرة الاستعمال وقد استعملان  
 على الاصل وشتره ان يبنى اي اسم التفضيل من حدف الثلاثي  
 لا رباعي ولا مزيد فيه ليكن البناء اي بناء الفعل وفعل منه  
 اذا البناء من الرباعي والثلاثة المزيد فيه مع المحافظة على عام  
 حروفه متقدرا لان هذه لا تسمع الزيادة على الثلثة احرف  
 ومع اسقاط بعضها يلزم الالباس فانه لا يعلم انه مشتق  
 من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف  
 الثلثة يحتمل ان يكون عام حروف الثلاثي المجرد او بعض حروف  
 راعي مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما اصوله  
 او من زوائده او مخرجا منها فلا يتبين ما هو المشتق منه  
 فلا يتعين المعنى ليس بلون ولا عيب اي ثلاثي المجرد ليس  
 بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعلي لغیره اي لغیر

اسم

اسم التفضيل كاحمر واحمر فلو اشتق اسم التفضيل منهما  
 لا يتبين ان المراد زوجة وعورة او زائد الحرة والعورة  
 وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعلي الصفة مقدم بناؤه  
 على المفضل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق  
 الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة الاخر في  
 الصفة والاولى موافقة الطبع مثل زيد افضل الناس  
 فان الافضل من ثلاثي مجرر ليس بلون ولا عيب وهو  
 الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد  
 ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه  
 اي الى غير الثلاثي المجرد بإشدد مثل هو اشدد منه  
 استخرجاما مثال الثلاثي المزيد فيه واكثر بياضا مثال للون  
 وعمى مثال للعيب بالظاهري لا يرد نحو اعمى وابعد وكن  
 يردانه صح على هذا التقدير اشتقاق الجمع على معنى  
 التفضيل لانه لا فرق بين الجمل والبلاية والحق وكنتهم  
 حكوا بشدة وزه في نحو اعمى من لزهينة والجواب بان الزاد  
 بالحق ما يدل وان الزايل في الظاهر كما حكى عن لزهينة  
 من تعليق حركات وعظام وخطوط على عنقه وهو ذو لحية  
 طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضل  
 وتقد ذات ليلة اخوه بقلا رده فلما اصبح قال يا اخي



انت انا فني انا فني شايبة من حق لبه صنفه فانه يقضي  
 جواز اشتقاق الحق من حق لا يكون بهذا الظهور قياسا  
 وان يكون اشتقاق اجمل وابلد من يكون اثار جهله  
 و بلا دة ظاهرة على سبيل السرد و لا يقول بذلك عال  
 والشارح الرضي عن الحق من قبيل ابلد حيث قال ينبغي  
 ان يقول من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة  
 بيني منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان و الحق منه  
 و قياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه  
 للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطلقا  
 يلزم الالتباس فانصرفوا على الاشتقاق وقد جاء للمفعول  
 على خلاف القياس مواضع قليلة نحو عذر لمن هو اشد  
 معذورة واليوم لمن هو اشد عطش <sup>وعلى لفظ اشتقاق</sup>  
 واشهر واعرف ويستعمل على احد ثلثة اوجده في استعماله  
 بالاضافة او بمن او بالكلام على سبيل الانفصال الحقيقي  
 فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره  
 فلا بد من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من  
 والاضافة ظاهرة اما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا  
 لانه يشار باللام الى معينين بتعين المفضل عليه مذكورين  
 لفظا وحكما اذا قلت شخص فاعل من زيد ثم قلت عمرو

الافضل

الا افضل اي شخص الذي قلنا انه افضل من زيد عمرو فاعل  
 هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للتعهد فيجب ان يستعمل  
 اما مضافا نحو زيد افضل عمرو او بمن نحو افضل من عمرو  
 او معرفا باللام نحو زيد افضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها  
 نحو زيد افضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا  
 واما قوله وليست بالاكثرتهم حصي واما الغرة للكاشف  
 فقليل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي ليست منهم  
 بالاكثرتهم حصي ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لقوان الغرض  
 نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز  
 انه يقال في مثله ان المحدث هو المضاف اليه باعتبار انه  
 مستعمل بالاضافة اي اكبر كل شيء او انه من مع مجرد اي اكبر  
 من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما  
 وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفة  
 المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اليه اسم التفضيل  
 باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه  
 واما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على  
 غيره فالاولى ذكر المفضل و يستلزم في استعماله هذا المعنى ان  
 يكون موصوفة بعضهم واخلافهم بحسب مفهوم اللفظ وان  
 كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا



تفضل موصوفة على شريكه في هذا المفهوم العام مثل زيد  
 افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز  
 بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجهم عنهم اي عن  
 الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة  
 اي ثانی معنية زيادة مقصورة مطلقة غير معيّنة بان يكون  
 على المضاف اليه وحده ويضاف اي اسم التفضيل الى ما اضيف  
 اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف  
 سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا يضاف  
 فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه ويجوز بهذا المعنى  
 ان يضيف الى جماعة هو داخل فيهم كقولك نبيا م افضل  
 اي افضل الناس من بين قريش وان تضيف الى جماعة  
 من جنسه ليس داخل فيهم كقولك يوسف احسن اخوته  
 فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه  
 الى غير جماعة نحو فلان اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد  
 لانه منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي  
 اسم التفضيل المضاف وهو الذي ان يقصد به الزيادة على  
 من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان  
 موصوفه مثني او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا  
 نحو زيد والزبدان او الزيدون وهن او الهندان او الهندات

افضل

افضل الناس وهذا لانه يشابه افعلى من الذي ليس فيه  
 الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة  
 اي مطابقة اسم التفضيل افراد وتنشئة وجمعا وتذكيرا  
 وتأنينا الموصوف له اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان  
 افضل الناس والزيدون افضلهم وهن افضل النساء  
 والهندان فضليا للنساء وهن افضل من تشابهته  
 بما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من  
 نوع اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة  
 مطلقة والقسم المعروف باللام منه فلا بد فيه من المطابقة  
 اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افراد وتنشئة وجمعا  
 وتذكيرا وتأنينا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع  
 عدم قيام المانع وهو امتزاجه عن التفضيلية لفظا ومعنى  
 لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي يعمل  
 عن مفرد مفرد لا غير المفرد المذكور كواحدة لموصوفه اداة  
 التنشئة والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط  
 باعتبار امتزاجه عن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين  
 احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اي اسم التفضيل في اسم  
 مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص  
 المظهر بالذكر لانه يعمل في المضمحل لا بشرط لان العمل في المضمحل



ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل  
وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مفعلاً  
او مفعلاً بل ان وجد بعده ما يوجه ذلك فافعل وال على  
الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم مني بسبيله اي  
هو اعلم من كل احد يعلم مني فضل واما الطرف والحال  
والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الطرف والحال يكيفية  
راية من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز  
ينصب ما يتلوه من معنى الفعل انما نحو رطل زينا وانما يعمل  
الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل  
لانه ليس له فعل بمعنى في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان  
فيها هو الاصل فيه وهو استعماله عن لا يثنى ولا يجمع ولا  
يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمساكنة انما  
الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في  
اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع لغتاه او خبرا عنه او  
حالا وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء  
وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار  
الشيء الذي هو اعتبار ولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب  
باعتبار غيره اي باعتبار تقيده بغيره اي غير ذلك الاول  
فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منقيا خبر

بعد

بعد خبره لكان تفضيلا منقيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه  
الكمل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم  
التفضيل في اللفظ والكمل مسبب مشترك بين الرجل وبين  
عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار  
عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي  
المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر  
تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة  
لا انحطاط رتبة عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده  
سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب  
عمدا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من  
وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادها بالذات لينجح عنه  
مثل ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانها  
تختلفان بالذات بخلاف الكمل الملحوظ مطلقا المقيد تارة  
بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار  
ولذلك يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التباين بحسب  
الذات بين المفضل والمفضل عليه لسهولة اخراجه عن معنى  
التفضيل بالنفي كما سيتضح فائدة وانما اشترط ان يكون  
اسم التفضيل منقيا اذ عند كونه منقيا يكون معنى الفعل وعمل  
عمله وانما قلنا انه عند كونه منقيا بمعنى لانه اي احسن في



هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعال في الواد الاخر  
بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان  
يكون احسن مثلاً بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى  
النفي على اسم التفضيل يوجه النفي الى قيد الذي هو الزيادة  
فيقيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائد على كحل عين  
زيد اما بان يساويه او بان يكون منه والمساواة يا بان  
مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد كحل  
دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى  
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه  
بحر دأ عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلزم المدح فيبقى  
اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقبلاً الى حسن  
زيد اما بالمساواة او بكونه رونه والقياس بكونه دون  
لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلاً حسن في عين  
الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالظن  
الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة  
نفي الزيادة انضاً لان الزيادة في الزيادة على الشيء ما يساؤ  
مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفاً نفي المساواة مطلقاً ولو  
في ضمن الزائد فانتفى الزائد انضاً فيحصل من جميع ذلك  
ان حسن كحل عين رجل دون كحل عين زيد وذلك كمال المدح

فانه

فانه قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز  
عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلاً  
افضل ابوه من زيد جائزاً كما جاز في المثال المذكور قلنا فروق  
بين المثالين فانه المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور يتخذان  
بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه  
مختلفين بالذات ففي صورة الاختار ضعف المعنى التفضيلي  
فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه  
بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلاً افضل ابوه من زيد فان  
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في  
معناه التفضيلية فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو  
عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية  
والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن وبين معموله اي ما  
عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك  
المعول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما  
ليس معمولاً من هذه الحيشية فهو اجنبى له من هذه الحيشية  
لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيشية فلا يخرج  
عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في  
المبتداء والخبر اذ العامل في المبتداء بالحقيقة هو معنى  
الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالظن



فانه لم يبق اجنبيا ج فان منه معمولاته من حيث انه التفضيل  
ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكل لم يلزم الفصل بين  
احسن ومعموله باجتنبي من حيث انه اسم التفضيل ولكنه  
في معناه تعقيد مركب وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت  
رجلا احسن في عينه هو اي الكل في عين زيد لا يتخلوا  
عن ركاكة وتعقيد انضمام انما ليسا من قبيل العبارة المشهورة  
الواردة في اداء مثل هذا المقصور والكلام فيها ولما فرغنا  
مسئلة الكل وبين شرائطها وما اعتبر به عنها على وجه  
المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينسب على ان التغيير  
عنها غير مختصة فيما ذكر بل يمكن ان يغير عنها بعبارة احضر  
منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما  
انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة و  
تعلق بعض هذه الصورة عليه فقال ولك ان تقول  
ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل من عين زيد باقامة  
من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو احضر منه بمقدار  
ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البيت واكتفى بعين  
زيد كان احضر مع ظهور المعنى المعنى المقصود وعلى كل تقدير  
فالمعنى ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كل عين  
زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون نفس  
تفضيل

تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدو الكل ج فان قدمت  
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكل فيها مفضلا عليه  
قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكل كان اصله  
ما رأيت عيننا احسن فيها الكل من في عين زيد فلما ذكر  
عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقدم  
ما رأيت عيننا مماثلة لعين زيد في اصل التكميل احسن فيها  
الكل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عيننا كعين  
زيد في كونها احسن فيها الكل منه في غيرها ويلزم من هذا  
على ابلغ وجه ان الكل في عين زيد حسنا ليس في غيره واما  
جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت  
افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرور  
مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه  
صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد اه قولاً  
بما للقول الشاعر واغترت صدر البيت ليكون مستقلاً بها هو  
صديق المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة  
الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله وارباه وهو المذكور لانه  
كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتام البيت  
مع ما يليه مثل مررت على وارب السباع ولا ارى كوردي  
السباع حين يظلم وارب اقل به مركبا توه تائيه واخوف



الامام وفي الله ساريا كان اصله لا اري واديا اقل به مركب  
منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره  
فانيا المركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل  
والثانية من ابي اواى كالتحية من حيي ارحى وهو الملك والثاني  
وساميا من السرى وهو السير في الليل في الليل ففعله  
ارى اما من روية البصر ومن روية القلب ففعله الاول واديا  
مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا  
مفعول اول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين  
حين يظلم طرف التنبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا اري  
اما اعتراضه او حاله واديا اقل صفة واديا والجاري فيه متعلق  
باقل والجور عايد الى واديا ومركب فاعل اقل وجملة التوبة صفة  
له وثانية تحيرون نسبة اقل الى مركب ومنصوب على المصدرية  
اي اتيانا ثانيا واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول  
اسند الى ضمير واديا والعنى واديا اقل به مركب منهم وادي  
السباع واخوف منه وما في ما وفي مصدرية وساريا اي ساريا  
ساريا مفعول وفي والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف  
في كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا يقول مرهت على  
واد منسوب الى السباع لكثرة ما فيها والحال اني لا اري مثل  
وادي السباع حين احاط به الظلام يكون توقف المركب به  
اقل

اقل من توقعهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف  
من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه  
ركبا ساريا بالليل فيه عن الاوقات والخافات ولو عتوت  
بالعبارة الاولى لقلت ولا اري واديا اقل به مركب توه منه  
في وادي السباع ولو عتوت بالعبارة الثانية لقلت ولا اري  
واديا اقل به مركب توه من وادي السباع ولما قسم المقصود  
الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل المحصر حد كل  
واحد منها ولم يكف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم  
بتعريفه فلما وصلت التوبة الى مباحث الفعل سلكت بتلك  
الطريقة وصدر بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت  
على معنى كاي في نفس اري في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد  
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم  
كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فخرج كونه المعنى في  
نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله  
بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير في نفس المعنى ومع يكون  
المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية لكن  
المطابق لما ذكر في وجه المحصر ارجاع الضمير الى ما دل على علم  
ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو  
معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى اقل



ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي مفعولة للا حظة  
طرفها فلا يستقل بالمفرومية فالوارد يعني في نفسه ليس تلك  
النسبة وما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان يعني  
ان يكون الورد به الحدث فالوارد بالمعنى ليس معناه المفهوم  
المطابق بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن النظم فيجوز بهذا  
القيود حرف لانه ليس مستقلا بالمفرومية مقترن وضعاً  
بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظة الدال عليه توصفة  
بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل ويقولنا  
وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما مفعولة عن  
المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المتسلخة  
عن الزمان نحو عسى وكاد لا فتوان معناها به بحسب الوضع  
ويصدق على المضارع انه اقرب باحد الأزمنة الثلاثة  
لوجود الاحد في الاثنين ولانه يقتون بحسب كل وضع  
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه  
اي من خواص الفعل دخول قدر لانها انما استعملت لتقريب  
الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشيء من ذلك  
لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوق للدلالة  
الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد  
ودخول الجوازم لانها وضعت اما لتنفى الفعل كالم وما

او لطلبه كلام الامر والنهي عند كلا النهي او لتعيق الشيء  
بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا  
في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قدر وانما  
خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل  
فلا يلحق الا بحاله فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها  
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا  
جزم اختص بالفعل سكنة حال عن تاء التانيث احتراز  
عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت  
اراد نحو تاء فعلت الضماير المتصلة بالارزة المتحركة المرفوعة  
فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لاضمير الفاعل لا يلحق  
الا بحاله فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحطافه  
عند منع احد نوعي الضمير يخرج عن لزوم التساوي الفرع  
مع الاصل وخص البارز بالمتنع لان الممكن اخف واحضر  
فهو بالتعميم اليق واجدر لماضي ما دل اي فعل دل بحسب  
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك  
الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان  
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات  
لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله  
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك



يخرج ما عداه والمراد بالعصول الفعل فلا ينتقض منع الحد  
بمثل اسم وبال دلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض  
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبنى على الفتح  
خبر مبتدأ محذوف أي هو يعني الماضي مبنى على الفتح لفظا  
مخوضب أو تقديرًا مخورمي أما البناء على الحركة فهو السكون  
الذي هو الأصل في البناء فالمشابهة المضارع في وقوعه  
موقع الاسم مخوزيد ضرب في موقع زيد ضارب وشرطا  
وجزاء فنقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني  
اضربك أما الفتح فلكونه خفا حركات مع غير الضمير الرفع  
المحرك فانه مبنى على السكون مع مخوزيد بنى الى ضربنا كراهة  
اجتماع اربع حركات فيما هو الكلمة الواحدة لشدة اتصال  
الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمحرك اهتزاز عن  
مثل ضربا فانه انما مبنى على الفتح ومع غير الواو فانه يضم  
معها لجانسها لفظا كضربوا وتقدير كرموا والمضارع ما  
أي فعل انشبه اليهم باحد حروف نأيت أي حال كونه ملتبسا  
باحد حروف نأيت في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نأيت  
وهذه للمشابهة انما تكون لوقوعه أي وقوع ذلك الفعل مشتركا  
بين زمانى الحال والاستقبال على الاصح كوقوع الاسم مشتركا  
بين المعالي المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه

أي تلك

أي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه  
بواحد زمانى الحال والاستقبال يعني الاستقبال باليتين  
فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما  
كان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف  
المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اللفظ  
المضارع في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا  
الشبهين ارتضعا في ضرع واحد فهما اخوان مرصعا  
فالزفة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او  
مؤنثا مثل ضرب والنون لدى المتكلم المفرد اذا كان معه  
غيره واحدا كان ذلك الغير واكثر مثل تضرب وكانها  
تأخذان من انا ونحن والتا والتمياط واحدا كان او  
مثنى او مجرعا مذكرا او مؤنثا والمؤنث الواحدة والمؤنثين  
غيبه أي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات اوزى غيبة  
والياء للغائب غيبها أي غير القسمين المذكورين وهما  
واحد المؤنث ومثناه وقوله غيبها بالجر على البدلية من الغاء  
لانه وان لم يصير بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة  
الصرفة فتوفى نوع النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو  
الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في  
الرابع أي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدخو



اولاً يخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ضمه  
 على اربعة احرف مثل يتخرج ويستخرج ونحوهما ولا يرب  
 من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه  
 ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع  
 ان يتعلوا به قوله اذ لم يتصل به نون تأكيد ثقيلة كانت  
 او حقيقة ولا تخرج المونث لانه اذا اتصل به احدى يكون  
 مبنياً لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو  
 دخل الاعراب قبلها يلزم دخولها في وسط الكلمة ولو دخل  
 عليها لزم دخولها على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع  
 المونث في المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكناً لها  
 نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رافع  
 ونصب يشارك الاسم فيهما وجوزم يختص به كالجزم بالاسم  
 فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن الحرف الاخر حرف  
 علة المجرور عن ضمير بارز مرفوع متصل للشبهة المذكورة  
 او مؤنثاً مثل يضربان وتضربان والجمع المذكور مثل يضربون  
 وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن والمخاطب  
 المونث مثل تضربين هذه الاربعة صيغ يضرب في الواحد  
 الغائب المذكور وتضرب في الوضعين في الواحدة الغائبة  
 المونث والواحد المخاطب المذكور واخرب في المتكلم الواحد  
 وتضرب

ونضرب في المتكلم مع الغير بالضم في حال الرفع والفتحة  
 في حال النصب لفظاً اى حال كون الضمة والفتحة لغظيتين  
 والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولين يضرب ولم يضرب و  
 المضارع المتصل به ذلك اى ضمير البارز المرفوع وذلك في  
 مواضع بالنون في حالة الرفع وحذفها اى بحذف النون في حالتي  
 النصب والجزم فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في  
 الاسماء تابع للجر مثل يضربان ويضربون وتضربين ولم  
 تضربا ولين تضربا والمضارع المحلل الآخر بالواو والياء  
 بالضم تقدير في حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء  
 ثقيلة تقول يدعوه ويرمى والفتحة لفظاً في حال النصب  
 لحقة الفتحة نحو لن يدعوه ولن يرمى والحذف اى بحذف  
 الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة الواو  
 اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع  
 الآخر بالالف بالضم والفتحة تقدير لان الالف لا يقبل  
 الحركة تقول يرمى ولن يرمى والحذف اى بحذف الالف  
 في حال الجزم تقول لم يرمى ويرمى المضارع اذا تجرد عن  
 الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا  
 التجرد كما هو المبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين  
 وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كافي زيد يضرب

المتكلم



اى ضارب او ممرت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب  
 وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم  
 فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواله وهو الرفع وذلك  
 من ذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع  
 فيها موقع الاسم كافي التصلة نحو الذي يضرب وسيقوم  
 وسوف يقوم وفي خبر كارد نحو كارد زيد يقوم وفي نحو  
 يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم  
 الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب  
 هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا قايان  
 الرندان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب  
 مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا ونحو يقوم  
 ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده  
 والسين صار كما حد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن  
 نحو كارد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن  
 الاصل لما يجيء في باب الافعال المقاربة ان شاء الله تعالى  
 وينتصب المضارع بان ملحوظة ولن قال الفراء اصله لا  
 ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لان فقص كما يش  
 في اى شئ وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله  
 اذ ان فحذف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن

المضارع

المضارع اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى  
 ادخلها وبعد التي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجور وهي  
 اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفى نحو وما كان الله ليغذيهم  
 لان هذه الثلاثة جوار فيمنع دخولها على الفعل لا يجعله  
 مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرتني  
 فاكرومك وبعد الواو نحو ولا تأكل السمك وتشرب اللبن  
 وبعد او نحو لا تزمك او تقطيني حتى فان الواو والفاء  
 عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر  
 على الانشاء فجعل معنى لا يكف من عطف المفرد على المفرد  
 المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى زرتني فاكرومك ليكن  
 منك زيارة فاكروم من اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن  
 لاكن منك اكل السمك وتشرب اللبن معناه فان الذي ينصب  
 المضارع به مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة و  
 مثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة هي  
 ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المنخفضة من  
 ان المنقولة لان المنخفضة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف  
 الناصبة فانما للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اى ان  
 الواقعة بعلم العلم هذه اى الناصبة نحو علمت انه سيقوم  
 وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن فيها وجهان لان الظن



باعتبار دلالة على غلبة الوقوع بلا يم ان الخففة الدالة على  
 التحقيق وباعتبار عدم اليقين بلا يم ان المصدرية فيصح  
 وقوع كليهما فيجوز في ان التي بعدها الوجهان ولن في مثل ان  
 ابرج ومفاهها اي معنى لن نفى المستقبل نفيًا مؤكدا لا مؤبدا  
 والا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرج الارض حتى ياذن الى  
 الآية تناقضا لان نفى التأييد وحتى ياذن الانتهاء  
 واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها  
 اي ان لم يكن ما بعدها مفعولا ما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها  
 على ما قبلها لا ينتصب لانها الضعفا لا يقدر ان يعمل فيما  
 اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبعا حكما وكان عطف  
 على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها  
 على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا  
 لكونها جوابا وخبراء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد  
 احد الطرفين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن  
 يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لم يحدثك  
 انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمي قال  
 اسلمت اذن تدخل الجنة مثل عثال لا يحتمل الا الاستقبال  
 فقوله اذن مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب  
 الملحوظ معهما كما اشرفنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة  
 خبرا

خبر المبتداء فتمثل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيل  
 احوالها الا انه لما كان انتصاب المضارع مشروطا  
 بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت  
 اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب  
 بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف  
 لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف  
 وكى التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة  
 ومعناها السببية اي سببية ما قبلها ما بعدها كسببية  
 الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي  
 بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع  
 مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم  
 ما ضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى  
 بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى  
 ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي ولا استقبال المضارع  
 بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم وكنت سررت  
 حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي او الى ولا استقبال  
 المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم  
 فيحتمل ان يكون ما ضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى  
 بقيت التمس مثال حتى بمعنى الى ولا استقبال ما بعدها تحقيقا



فان اردت بالفعل الذي دخل حتى الحال بمعنى زماة الحال  
تحقيقا اي بطريق التحقيق بان تكون في زمان التكلم  
بعينه سبجي ومثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول  
كنت سرت اسير حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع  
حكاية الحال الماضية كانت كنت في زمان الدخول هيئت  
هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئت  
وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقية على  
ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا  
اذ لا يكون في تقديره لانها علم المستقبل كانت اي حتى  
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى  
كونها حرف ابتداء ان يبداء بها الكلام المستأنف لا ان  
يقدر بعدها مبتداء يكون الفعل خبره ليكون حتى داخل  
على اسم كما توقع بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم التباين  
والجائز وجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها  
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي  
مثل مرخص فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال  
تحقيقا فانه قصد به نفي الوجود في زمان التكلم ومن علم  
اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال  
حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع  
نظرا

نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك  
كان سيرى حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة  
في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لانامة لانها  
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي  
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى  
الامر الثاني في قولك اسيرت حتى تدخلها لانها يكون  
ما بعدها خبرا مستأنفا معطوفا بوقوعه وما قبلها  
سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف استئناف  
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب  
وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان  
سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا دخل  
الآن ولا فسار فيه وجاز ايتم سار حتى يدخلها بالرفع  
لان السير في هذا المقام يتحقق والشك اغا هو في  
تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحقق الحصول  
فقوله ايتم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على  
كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في  
التامة كما عطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز  
في كان سيرى حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع وهذا  
التوكيد في وقت حصول كان التامة فعلى هذا



كان قولهم ايهم سار عطف على كان سبورا ولا انفاد  
 فيه ولا مكي التي ينصب بعدها بتقدير ان مثل اسلمت  
 لا دخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولا م  
 الجود التي ينصب بعدها المضارع هي لام التاكيد للنفي  
 بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى  
 نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة وهذا يقدر ان بعد  
 فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المصدر فكيف  
 يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان  
 صفة الله تعذبهم او من الخبر اي ما كان الله ذاعذبهم  
 او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان معذبهم  
 والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان  
 فتقدير ان بعدها لا تنصب المضارع مشروط بشرطين  
 احدهما السببية اي سببية ما قبلها لا بعدها لان  
 العدول من الرفع الى النصب للتضييق على السببية  
 حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد  
 السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني انه يكون  
 قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعقد بتقديم  
 الاشياء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن  
 نوع كونهما جملته معطوفة على الجملة السابقة

امر

امر نحو زني فاكومك اي ليكن منك زيارة فاكوم  
 مني او نهى نحو لا تشمتني فاضربك اي لا يكن منك شتم  
 فاضرب مني ويندبرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فان  
 ولا نواخذني فاهلك او استغفام نحو هل عندك ماء  
 فاشربه اي هل يكون منكم ماء فاشرب مني او نفي نحو ما  
 ثانيا فتجد ثانيا اي ليس اتيان فتحدث مني ويندبرج  
 فيه التخصيص نحو لا نزل عليه ملك فيكون معه نذير  
 لا استلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او نحو ليت لي  
 ما لا فانفق اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل  
 فيه ما وقع على صيغة الترحي نحو لعلني ابلغ الاسباب  
 اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة خفض او عرض  
 نحو الا تنزل فتصيب خيوا اي لا يكون منك نزول فاصابة  
 خيومي في جملة هذه المواضع معنى السببية مقصورة  
 والفاء تدل عليها وما بعدها في تاويل مصدر معطوف  
 على مصدر اخر مغنوم مما قبل الفاء واما نحو ساورك  
 منزلي لبني عيم والحق بالحق فاستويجا بد فتقدم  
 احد الاشياء الستة فتحول على ضرورة الشعر والواو  
 التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان مشروطة بشرطين  
 احدهما الجحبة اي مصاحبة ما قبلها لا بعدها والا فالواو



لا يجمع رايها وتاينها ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك  
اي ما ياتل الواقع قبل الفاء في كونه احد الالفباء الستة  
المذكورة وامثلها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو  
كما تقول مثلا زرتني واكرمك اي لجمع الزيارة والاکرام  
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجمع منك اكل  
السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي  
ينصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الالة  
او الى ان اي بشرط ان يكون معنى الا او الى الدخيلين  
على ان المقدرة بعدها الا ان ايضا تكرر نحو لا الزمك  
او تعطيني حتى اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني  
حتى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لا الزمك  
الا وقت ان تعطيني حتى وغيره يقدرها بالي  
بتاويل مصدر مجرور بالواو التي بمعنى الى اي لا الزمك  
الى اعطائك حتى والعاطفة اي الحروف العاطفة  
مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا  
كلم واذا كانت منها في غير اشتراط ما ذكره في الشوط  
لصحة تقدير ان بعدها اي ينصب المضارع بعدها  
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما مجرما نحو اعجبني  
ضربك زيد او تسئم او تم تسئم فستم ليس من الحروف

المذكورة

المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا  
بالشوط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا  
هو معطوف على اول معدودات الناصبة بتقدير ان  
اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخوها وهو او  
بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في  
قوله وبان مقدرة بعدها حتى وظاهر ان هذا وان كان  
ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بهذا المعنى لانه على تقدير  
الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا ذكرنا يلزم ان يذكر  
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص  
الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه  
في ثم انضأ وير وعليه انه كان المناسب ذكرها مرتين  
مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكره ويجوز  
اظهار ان مع لامه كي نحو جيتك لان تكون معنى ومع ما الحق بها  
لام الجارة الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف  
العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه  
الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جيتك لاكوامك واعجبني  
ضرب زيد وغضبه و اردت لضربك فجاز ان يظهر معها  
ما تقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام  
المجور فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان



وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا  
 المعنى لا يدخل على اسم صريح وحل عليها التي بمعنى الى لان  
 المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء  
 واو فلا مكانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتخصيص  
 على معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب  
 فلم يظهر النصب بعدها ويجب اى الظاهر ان مع لا الداخلة  
 على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي  
 عليها اى على ان لا استكواه اللامين المتواليين لام كي ولام  
 لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصب تضر  
 في غير المواضع المذكورة كثرة من غير عمل لضعفها نحو  
 قولهم سمع بالمعدي حينئذ ان تراه او مع عمل مع السلك  
 كقوله الا يا ايها الناعمي احضر الوغى في رواية النصب  
 ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكر  
 ويحرم اى المضارع بلم ولام الامر ولا المستعملة  
 في معنى النهي احتراز عما يستعمل في معنى النهي وهذه  
 الكلمات تحرم فعلا واحدا او كلم المجازات اى يحرم المضارع  
 بكلم المجازات اى بكلمات الشوط والجواز التي بعضها من  
 الاسماء وبعضها من الحروف وهذا اختار لفظ الكلام المحرم  
 بها فعلا وهي اى كلم المجازات ان ومما واذ وما وصفا  
 ناد

ناد وحيث يحرم المضارع مع ما وما بدونها لا واني وهي  
 وهما تحزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا  
 وما ومن واني واني واما انجرام المضارع مع كيفما واذ  
 فساد ولم يجرى في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان  
 معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقر القراء كان معناه  
 على اى حال وكيفية تقرأ انت ان ايضا اقراء عليها ومن  
 المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفية  
 واما مع اذ فلان كلمات الشوط انما تحرم لتضمنها معنى  
 ان التي هي موضوعة للايهام واذ موضوعة للامر المقطوعة  
 به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويحرم المضارع  
 بان مقدرة وسبجي بيانه انك الله تعالى فلم تقلب  
 المضارع ماضيا وتنقيده اى تنفي المضارع ولا يبعد  
 لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اى  
 لم في هذا القلب والنفي ويختص اى لما بالاستغراق  
 اى استغرق ازمنة الماضية من وقت الانتفاء الى وقت  
 التكلم لما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب  
 ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها  
 واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم اقا استمرار ذلك  
 الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى ويختص لما  
 ض



بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت  
 المدينة ولما اى لما ادخلها ويختص انضاً بعدم دخول ادوات  
 الشرط عليها فلا نقول ان لما يضرب ومن لما يضرب  
 كما نقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها  
 فاصلة قوية بين العامل ومفعوله ويختص انضاً باستعمالها  
 غالباً في المتوقع اى ينفي بها فعل مترقب متوقع نقول ان  
 ليتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يتعمل في غير المتوقع انضاً  
 بخوندم زيد ولما ينفعني الندم ولما الامر هي اللام المطلوب  
 بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي  
 مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو ونم  
 نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ليقتضوا  
 ولا انتهى هي المطلوب بها التوك اى ترك الفعل وفي  
 بعض النسخ ولا انتهى ضدّها اى لا انتهى ضد لام الامر  
 وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع  
 المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطباً او غائباً  
 او متكلماً وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على  
 الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الثاني وكلم  
 اى لجعل الاول سبباً والثاني مسبباً وفي شرح المص وكم  
 المجازات ما يدخل على السببيين لجعل الاول سبباً للثاني

ولا شك

ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سبباً لشيء فالمراد  
 بجعلها الشيء سبباً ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء  
 بل لزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا  
 يلزم ان يكون الفعل الاول سبباً حقيقياً للثاني او خارجاً  
 ولا ذهناً بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها  
 ان يورد معاً في صورة السبب والسبب بل اللزوم واللائم  
 كقولك ان تشمتي اكرمك فالشتم ليس سبباً حقيقياً للاكرام  
 والاكرام سبباً حقيقياً له لا ذهناً ولا خارجاً لكن المتكلم  
 اعتبر تلك النسبة بينهما اظهرها لكارم الاخلاق بعنى انه منها  
 يمكن ان يصير الشتم الذي هو سبب الاكراه عند الناس  
 سبب الاكرام عنده ويسميان اى هذا الفعلان او لهما شرطاً  
 لانه شرط لتحقيق الثاني وثانيهما جواز ترك حيث انه يمتنع على  
 الاول ابتداء الجراء على الفعل فان كانا اى الشرط والجاء مضارع  
 نحو ان تزرنى ازرك او الاول فقط مضارعاً نحو ان تزرنى  
 فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو  
 ان او ما يتضمنهما مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعاً  
 فالوجهان اى فقيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو رواة  
 الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير  
 المعمول نحو ان اتاني زيد انة وايتيه واذا كان الجاء ماضياً بغير

عين



قد لفظاً تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت او معنى  
 نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلاً لفظاً اي لم يخرج  
 بقدر سواء كان قد مغلوظة كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق  
 اخ له من قبل او معنوباً مقدراً كقوله تعالى وان كان قميصه قد  
 من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يخرج الفاء في الجزاء المحقق  
 ثانياً يلاحظ في الوط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستقبلوا فيه  
 عن الواصلة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمتك  
 واما قال غير قد يخرج عنه الماضى المحقق الذي لا يستقيم ان يكون  
 للشرط ثانياً يلاحظ فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امسى  
 لوجوب دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعاً مبتدأ او  
 منفيّاً لا احتراز عما اذا كان منفيّاً بل فانه مندرج فيما سبق  
 لكونه ماضياً معني او بلني حيث يجب فيه الفاء لعدم ثانياً  
 اذ ان الشرط فيه معني فالوجه ان الايمان بالفاء وتوكلها  
 لان اذ ان الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في الماضى فيؤثر  
 بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال  
 فتوكل الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قوياً نحو قوله  
 تعالى ان يكن منكم الف يغبوا الفين ومنى عاد فيستقيم الله  
 منه والاى ولم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين  
 فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماضى بقدر لفظاً كما  
 نقول

كما نقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امسى او بتقدير  
 كما نقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امسى بتقدير فقد  
 اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأتى بحرف الشرط في الماضى فاجابا  
 الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعا او استفهام  
 او مضارع منفي بما ولم ولن او غير ذلك كالتنبي والرض  
 في جميع هذه المواضع لا تأتى بحرف الشرط في الجزاء فاحتاج  
 الى الفاء ويحىء اذا التئمت للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي  
 وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء  
 لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى التعقيبية ولكن  
 الفاء الكثرة وانما شرط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها  
 بها لان اذ الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية  
 فرقابينها كقوله تعالى وان تعبدتم سبيته بما قدمت ايديهم اذا  
 هم يفتنون اي فهم يفتنون وان التي يخرج بها المضارع  
 حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرتني  
 اكرمك اي ان توردني اكرمك والذى نحو لا تفعل الشر بكن  
 خير لك اي ان لم تفعله يكن خيراً لك والاستفهام نحو هل  
 عندكم ماء اشرب به لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشرب به والفتن  
 نحو ليت لي مالا انفقته لان المعنى ان يكن لي مال انفقته والعرض  
 نحو الا تنزل نصب خيراً اي ان تنزل نصب خيراً اذا كان



المضارع الواقع بعد هذه الاشياء المحنة صالحيات  
 يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له  
 في تقدير ان مع مضارع يؤخذ كما تقدم ويجعل المضارع  
 الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما انقص تقدير  
 ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا  
 يتعلق بمطلوب يرتب عليه فائدة يكفر ذلك المطلوب  
 سببا لها وهي سببية له فاذا كان المضارع الواقع بعدها  
 تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء  
 لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها  
 جزاء فيجزم بها مثل اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم  
 هو الاسلام وهو مطلوب وفائدة دخول الجنة وهو سبب  
 لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ  
 من اسلم تدخل الجنة جزاء له فيقول ان تسلم تدخل الجنة  
 وتحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي  
 قونية للفعل المنفي لا مثبت لا يمنع لا تكفر تدخل النار  
 عند الجهور خلا فالك في فانه لا يمنع ذلك عنده فاشنا  
 عند الجهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار  
 وهو ظاهر الفار واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه  
 يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف

كذلك

في

في هذه المواضع قونية الشرط مثبت والعرف قونية قونية  
 هذا اذا قصد السببية واذا لم يقصد لم يجز الخرم قطعا بل  
 يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا لوصفية كقوله  
 فحب لي من لدنك وليا يرضى مني قراء من قوعا اي وليا  
 وارثا او بالمال كذلك كقوله تع فذرهم في طغيانهم يعمهون  
 اي عمهين او بالاستئناف كقول الشاعر قال رايد هم ارسو  
 نزاو لها فكل خفف امر يجري بمقدار الامر هكذا في بعض  
 النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المواد به صيغة الامر  
 فانهم يطلقون امثلة الماضي والمضارع ويروى ومن  
 صيغة ما وفي بعض النسخ مثال الامر لان الامر كما اشهر في  
 هذا النوع من الافعال اشهر في معنى المصدر اي ايضا فان  
 النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصويين  
 مخصوص بالامر بالصفة كذا ذكره المصنف في شرحه يطلب  
 بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما  
 معلوما او مجهولا من الفاعل احتواز عن الجهور مطلقا  
 فانه يطلب بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المحظ  
 احتواز عن الغائب والمتكلم بخلاف حرف المضارعة  
 احتواز عن مثل قوله تع فبذلك فلتعزوا فيمن قراء على  
 صيغة الخطاب ومثل صدمه ورويد وحكم اخره اي حكم

صفة ص



اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف على السكون  
 لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لانه شابه  
 الاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم  
 المجزوم اي مثل حكم مضارع المجزوم في اسكان الصحيح <sup>سقوط</sup>  
 نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام في المجزوم  
 معنى اعطى حكمه نقول اضرب اضربا خربوا واخشي واغروا  
 كما نقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغروا  
 ونذهب الكوفيين الى انه معرب مجزوم باللام مقدرة فان كان  
 بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه <sup>سقط</sup> سكون  
 اخره وجعل ما بقي امرا نقول في تعدد وفي تضارب  
 ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده  
 حرف ساكن وليس اي المضارع برباعي والمواد الرباعي  
 حينئذ ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المؤيد فيه وانما هو  
 باب الافعال لما غير زيدت فقرة وصل على ما بقي بعد  
 حذف حرف المضارعة يتوصل بها الى النطق بالسكون حال  
 كونه تلك الفقرة مضمومة ان كان بعده ضمة دفعا للتباس  
 بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرز اعني الخروج  
 الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر ومكسورة فيما سواه اي  
 سوى ساكني بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه  
 لو ضم

حرف

٩٠  
 لو ضم في مثل اضرب لا لتبس بالماضي المجزوم من الاضرب  
 ولو فتح لا لتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لا لتبس بالمضارع  
 المجزوم ولو فتح لا لتبس بالماضي الرباعي نحو اقل مثال  
 لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده  
 كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا مفتوحا  
 اي فافرة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع حركتها  
 حذفها وهو اجتماع هرتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل  
 مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل  
 المفعول الذي لم يذكر فاعله وازدادة الفاعل اليه لا بدني  
 ملا بسمة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه  
 ولا يبعد ان يواد بالوصول الفعل الذي لم يذكر فاعله  
 ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله  
 وايتم المفعول مقامه ولم يذكر هذا الصنف حركتها انتفاء  
 بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله  
 المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للتبس بالماضي  
 اوله وكسره ما قبل اخره مثل ضرب ودخرج واعلم واخشي  
 هذا التغيير لان معناه غريب فاخشيوله وزن غريب  
 لم يوجد في الاوزان للخروج عن الضمة الى الكسرة ووزن  
 فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على



غزابة المعنى ايضا كنى الخروج من الكسرة الى الضمة انقل فلا  
 ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم  
 الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج  
 لئلا يلتبس في الدارج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني  
 مع القاء مثل تعلم ونحوه ولتخرج لئلا يلتبس بصفة  
 مضارع علمت وجاهلت وخرجت خوفا للبس هذا  
 علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما  
 كان عينه معتلا فقط لئلا يورد عليه مثل طوى وروى  
 من اللقيف فانه لا يعمل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلا  
 في يروى ويطوى قبل الا صوب ان يقال المعتل العين  
 المنقلبة عينه القال لئلا يورد عليه مثل عود وصيد وانما  
 خص معتل العين بالذكر لزيادة غوص واختلاف في  
 المبنى للفاعل منه كما ذكر وتبعيته ذكر معتل في المبني  
 للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصح فيه قبل ويح  
 اصلها قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد  
 حذف حركة فصار بيع وقول وابدل واوقول ياء  
 لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قبل وجاء الاشمام وهو  
 فصيح في نحو قبل وبيع وفي شرح الوضوح حقيقة هذا الاشمام  
 ان نحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة قبل الياء الساكنة  
 بعدها

لبن

بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة  
 والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا  
 كالا شمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء  
 حال صا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم  
 هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير  
 مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايدان بان الاصل الضمة  
 في اوائل هذه الحروف وجاء الواو انضما على ضعف فيقول قول  
 وبيع بالاسكان فلا نقل وجعل الياء واو السكونها والضم  
 ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من  
 باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في محج اللغات  
 الثلاث فيها اذ يترو قيد فيهما مثل قيل وبيع لا تفاوت دون  
 استخبر وقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف  
 العلة فيهما في الاصل اذ اصلها استخبر واووم بالياء والواو  
 المكسورين والقياس فيهما اذ اسكن ما قبلها ان ينقل حركتهما  
 اليه فنقلب العين ياء اذ كانت واو افيقال استخبر وقيم  
 لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله  
 واقامة المفعول مقامه مضارع اضم اوله وهو حرف المضارعة  
 نحو يضرب ويكرم ويلوم ويستخرج ويستخرج وفتح ما قبل حة  
 لحقة الفتحه ونقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني



للمفعول تنقلب العين فيه الغاية كانت او و او نحو  
 يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتركها  
 حقيقة او كذا وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي  
 فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلقة اي امر غير  
 الفاعل يتعلق به الفعل ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل  
 لا بد له من فاعل وفهم موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل  
 الى الفاعل بطول الصلة والقيام والاسناد فيقال هذا  
 الفعل صادر عن الفاعل وقايم به وسند اليه ولا يقال  
 في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى  
 غير الفاعل فالجاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على  
 فهم غير الفاعل فهو المتعدي كخرب فان فهمه موقوف  
 على تعلق المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف  
 الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان  
 فهم الفعل وتعلقه بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي  
 بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على امر  
 غير الفاعل كعقد فانه وان كان له تعلق بكل واحد  
 من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه  
 مع الفعلة عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدي  
 يصير متعديا اما بالظرة نحو ذهبت زيد او تضعيف  
 العين

العين نحو فرحت زيدا او بالالف المفاعلة نحو ما شئت  
 او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت  
 بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كخرب  
 وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيا غير الاول كما عطي  
 والى اثنين ثانيا عيني الاول فلما صدق عليه نحو علمه  
 والى مفاعيل ثلثة كما علم وارى بمعنى اعلم ودعها اصلان  
 في هذا القسم فانها كانا قبل ادخال الهمزة متعديين  
 الى مفعولين فلما دخلت عليها الهمزة زاد مفعول اخر  
 يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انباء  
 وتباء وخبروا خبر وحدث فليست اصلا في التعدية  
 الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشغالها على معنى  
 الاعلام وهذه الافعال التعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها  
 الاول كفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه  
 كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت  
 عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كفعول اعلمت  
 في وجوب ذكرها عند الاخر وجواز تركها معا افعال القضا  
 القلوب وسمي افعال الشك واليقين انشا وكانهم  
 ارادوا بالشك الظن والافلاشي من هذه الافعال يعني  
 الشك المقتضى تساوي الطرفين وهي ظنت وحسبت

افعال القضا



دخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي كونه تارة للظن  
 وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة  
 للعلم تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي  
 اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناسية عنه من الظن والعلم  
 كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما  
 انشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها عن قيام زيد  
 انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت  
 لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك  
 بواني الافعال فتنبأ اى هذه الافعال الجزئية اى  
 جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول  
 طما ومن خصايصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشئ  
 ولا يوجد في غيره اى ومن خصايص افعال القلوب  
 انه اذا ذكر احد ما يجب ذكر الاخر فلا يقتصر على احد  
 مفعوليهما وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتداء وخبرا  
 وحذف المبتداء والخبير غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة  
 اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة  
 فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة  
 ومع هذا فقد ورد ذلك مع العربية على قلة اما حذف  
 المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخرجون

بما اتاهم

بما اتاهم الله من فضله هو خبر اطم على قراءة ولا تحسبت  
 بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبان هؤلاء  
 بخلاف هو خبر اطم فحذف بخلاف الذي هو المفعول الاول  
 واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلفنا على غرائك  
 انا طالما قد وثق بنا الاعداء اى تخلفنا جازعين فحذف  
 جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت  
 فانه يجوز فيه الافتضا وعلى احدهما مطلقا يقال فلان  
 يعطى الدنانير غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير  
 ذكر المعطى وقد يجذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو  
 اذ استفاد من مثله فائدة بدو المفعولين بخلاف مفعولى  
 باب علمت فان لا تخذفها نسبيا منسيا فلا تقول علمت  
 وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يظن  
 عن علم وظن واما مع قيام العربية فلا بأس بخذفها نحو  
 من سمع يخفى اى يخفى المسموع صادقا ومنها اى ومن  
 خصايص افعال القلوب جواز الالفاء اى ابطال عملها  
 اذا توسطت بين مفعوليهما نحو زيد ظننت قائما او تأخرت  
 عنها نحو زيد قائم ظننت واما يجوز الالفاء على التقدير  
 لاستقلال الجزئيين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا  
 او مفعولين لها كلا مائتا على تقدير الالفاء وجعلهما



مبتداء وخبر ومع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نظر  
 الالفاء عند التقديم انضاً نحو ظننت زيد قائم لكن  
 الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائب  
 في معنى الظرف فعني ظننت زيد قائم ظنت زيد قائم في  
 في ظني وفي قوله جواز الالفاء إشارة الى جواز اعمالها انضاً  
 على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح انه الاعمال  
 اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالفاء فيها اذا تولى  
 بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبني اسم  
 الفاعل ومعموله نحو لست بمكوم احسب زيد او بين  
 معمولى ان نحو ان زيداً احسب قائم وبين سوف  
 ومحمولها نحو سوف احسب ليقيم زيد وبين  
 المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب  
 عمرو ولا شك ان الالفاء هنا في هذه الصور واجبة فلذلك  
 قيد جوازه المبني على جواز الاعمال انضاً بقوله اذا تولى  
 يعني بين معموليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذه  
 الالفاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه انضاً من خصايصها  
 لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصايصه افعال  
 القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظاً  
 دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة

كما يجي

يجيء مثالة بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى مافية معنى  
 الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخلة على  
 معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها  
 مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام  
 وترك مثال اخويه بالمقايضة فمثال النفي علمت ما زيد  
 في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعليق  
 قبل هذه الثلاثة لانها تقع في صدر الجملة وضعافاً  
 بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها  
 جزئياً فوجب التوفيق باعتبار احدها لفظاً والآخر  
 في حيث اللفظ مردعي الاستفهام والنفي ولام الاستد  
 ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ما  
 من قولهم امرأة معلقة اي مفقود الزوج كالشيء المعلق  
 لا مع الزوج لفقدانه ولا بل الزوج ليجوزها وجودها  
 فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع لفظاً على  
 معنى ونقدراً الا ان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام  
 زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومرفعه جاز  
 عطى الجملة المنصوبة جزئياً على الجملة التعليلية نحو علمت  
 لزيد قائم ويكونوا قاعداً والفرق بين الالفاء والتعليق  
 من وجهين احدهما ان الالفاء جاز لا واجب والتعليق



واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ واللعن  
والتعليق ابطال العمل في اللفظ دون المعنى ومنها اي  
خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل  
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلت  
متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يكن جواز  
اجتماعها بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا  
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا  
يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت  
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول  
مؤثرا واصل المؤثر ان يغير المتأثر فان اتخذ معنى كره  
اتفاقا لفظا فقد مع اتحادهما معنى يغيرها لفظا  
بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا  
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغيرين  
بقدر الامكان لا تفاقا من حيث كون كل واحد منهما  
ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضا  
الى ضمير المتكلم صارت كانهما غيره لفظية متغيرة المضاف  
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغيرين بقدر  
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول  
في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقا لفظا لانها باب

في الحقيقة

في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وما جرى مجرى افعال القلوب  
فقد متني وعدم متني لانهما انقضا وجد متني فخلا عليه حمل النقيض  
على النقيض وكذا جرى مجرى ابي بصيرة والحلية على رأي  
القلبية فحوز فيها ما حوز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين  
لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرياح درية  
من عن عيني تارة واماني <sup>تارة</sup> وكقوله تعالى اراني اعصر حرا  
وبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وطلت  
وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او  
الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى انصا متقد الى  
مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لوجه للتخصيص  
بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان طلعت جاء بمعنى صرت  
ذا حال وحسبت بمعنى صرت احسب وزعمت بمعنى كلفت  
يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين  
فطلعت بمعنى انتهت بفتح طه من الظنة بمعنى الدلالة  
فطلعت زيدا بمعنى انتهت اي اخذته مكانا لوجه والوجه  
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي  
بهمهم وعلمت بمعنى عرفت نقول علمت زيدا بمعنى عرفت  
شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت  
بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت



بالمحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ما ذا ترى ووجدت  
 بمعنى اصبت بقول وجدت الصالة اي اصبها وعلتها  
 بالمحاسة ولما كان مراده ان طامعان اخر قريب من معنى  
 العلم والظن لم يتعرض للعلم بمعنى صار مشقوق الشقة  
 العليا ولو وجدت حدة ووجدت سوجة ووجدت وجدا  
 اي استغنيت وعصبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم  
 والظن الا افعال الناقصة اذ سميت ناقصة لانها لا تتم  
 بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وصفت  
 لتقرير الفاعل على صفة اي العدة فيما وضعت له هذه الافعال  
 هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة  
 عن ذلك التقرير الذي هو العدة في الموضوع له لان ذلك  
 التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج  
 عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة  
 وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عده فيما  
 لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع  
 له في الافعال الناقصة لانها لا تنماطها على معان زائدة  
 على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاسرار  
 في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال  
 صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال  
 اليه

اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل  
 جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة  
 خارجة عنه فخرج الافعال التامة عنها ولا يبعد ان يجعل الالف  
 في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا اصل الوضع ولا شك ان  
 الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور  
 لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها  
 مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر  
 بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لا خارج  
 الافعال التامة وهي اي الافعال الناقصة كان وصار  
 واصبح واضمح وامسى وظل وبات واض وعاد وغدا  
 وراح وما زال وما انفك وما فتى بالهرة وقيل بالياء  
 وما بوح وما دام وليس ولم يذكر سينويه منها سوى كان  
 وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هني من  
 الفعل بما لا يستغنى عن الخبر والظانها غير محصورة <sup>بضم</sup>  
 كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة  
 بهذا عشرة اي قصير عشرة تامة وكل زيد عالما كاملا  
 وقد جاء في توهم ما جاء في حاجتك ناقصة ضميرها اسمها  
 وحاجتك خبرها اما بان يكون نافية وجاءت بمعنى كانت  
 وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اي لم يكن هذه على



قد رما يحتاج اليه واستغنامية والضمير في ما جاءت  
يعود اليها وانما انت باعتبار خبرها كما في من كانت املت  
ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قد ناقصة  
في توهم ارجعت شفرة حتى قدت اي صارت الشفرة  
كانها حبة اي ربح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء  
وقد الوضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفرع وكل  
هذه الافعال وما كان نحو حق على الجملة الاسمية المركبة  
من البداء والخبر لا عطاء الخبر اي لا اجل اعطائها الخبر  
حكم معناه اي حكم معني هذه الافعال يعني اثره المتوحد  
عليه مثل صار زيد غنيا فمعني صار الانتقال وحكم معناه  
اثره المتوحد عليه كوز الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة  
الاسمية اعني زيد عني وافاد معناه الذي هو الانتقال  
اعطى الخبر وهو عني اثر ذلك الانتقال وهو كون  
الخبر منتقلا اليه فتوقع هذه الافعال الجزء الانواع  
الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول  
في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة  
كأنه لثبوت خبرها لاسمها بثبوتها ما ضيا اي كائنا في زمان  
الماضي واما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق  
نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فاستعد

وبمعني

وبمعني صار عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم  
منه كقول الشاعر **هه** يترها فقر والعطي كاتها **هه** قطا الخزن قد  
كانت فراها يوضها **هه** اي صارت فراها يوضها فان يوضها  
لم تكن فراها بل صارت فراها ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا  
عطف على قوله لثبوتها اي كان يكون ناقصة ويكون فيها ضمير  
الشأن لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير الشأن  
كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت **هه** واخر متة بالذم  
كنت اصنع **هه** وتكون تاممة عطف على قوله تكون ناقصة اي كانه  
تكون تاممة يتم بالموقع من غير حاجة الى المنصوب بمعني ثبت  
ودفع كقوله كانت الكائنة والمقدرة كاي وكقوله نعم  
كون فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعلما لا تحل  
بالمعني الاصل كقوله نعم كيف يكلم من كان في المهد صبيا اي  
من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ  
اذ ليس المعني على الضمي وانما ذكر هذين القسمين مع كونها  
غير ناقصة استيفاء بجميع استعمالها وصاد لا انتقال  
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة  
الى حقيقة نحو صار الطين حرقا ويكون تاممة بمعني الانتقال  
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى الى نحو  
صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمره وبلحي بصار مثل



مثل ال ربيع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد  
 بصيرا وقال الشاعر اذا العداة شجيت المودة وقال فيالك  
 من نقي تحول ابو سا واصبح واسى واضحي لا فتوان مضمون  
 الجملة باوقارنا المدلول عليها بموادها لا يصورها مثل اصبح  
 زيد قايما وامسى زيد مسرورا واضحي زيد ظريفا والمثال  
 الاول يدل على افتوان مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت  
 الصبح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون معنى صار  
 نحو اصبح وامسى واضحي زيد غنيا اي صار وليس الوارد  
 انه صار في الصباح والمساء والضحى على هذه الصفة ويكون  
 تاما بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد  
 اذا دخل في الصباح وظل وبات لا فتوان مضمون الجملة بوقتها  
 فاذا قلت ظل زيد سائر افعناه ثبت له ذلك في جميع زماره  
 واذا قلت بات زيد سائر افعناه ثبت له ذلك في جميع ليله  
 ومعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار  
 وقد يحى هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظلت بكان كذا  
 او بات مبيئا طبيا لكن لما كان مجيئها تامين في غاية القوة  
 جعل في حكم العدم وكذلك لم يذكرها تامين وفصلها عن  
 الافعال الثلاثة السابقة واخى وعاد وغدا وراح فمنه  
 الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل  
 قولك

قولك اخى وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في  
 وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد  
 الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة  
 من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في الاجمال وكان الوجه  
 في ذلك انها من المحققات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل  
 وقال صاحب الباب والمحور بها اخى وعاد وغدا وراح  
 فاسقطها من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها  
 من المحققات وما زال من زال لا يزال لا يزال فانها  
 تامة وما يروح من يروح اي زال ومنه البارة للتبيل  
 الماضية وما فني انضأ بعناه وما انفت اي انفصل  
 لا استمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لها علما قبل سمي اسمها  
 فاعلا تنبيهها على ان اسمها ليس بقسم على حدة في المرفوعات  
 كما ان خبرها قسم على حدة من النصوص مذكورة اي قبل  
 فاعلا خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال  
 زيد اميو استمرار امارته من زمان قابلية وصلاته لا  
 اما دلالته على الاستمرار فلان النفي ما خور في معاني هذه الافعال  
 فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معاينها نفي النفي ونفي  
 النفي استمرار البتوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلومة  
 عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار



البتوت النفي بدخول ادوات النفي عليها لفظا وهو ظاهر  
 او تقدير كقوله تعالى تالله تفوتوا نذكر يوسف اي لا تفوتوا  
 فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم  
 للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي بقرينة عمدة  
 بثبوت خبرها لفاعلا بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له  
 وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل  
 المصدر وتقدر الزمان قبل المصادر كثيرا واذا قدر  
 الزمان قبله فلا بد هناك من حصول الكلام بفيد فائدة  
 تامة والى هذا اشار بقوله ومنه اي ومن اجل التوقيت  
 امر عمدة بثبوت خبرها لفاعلا احتاج الى وجود كلام  
 مستقل بالافادة لانه في مع اسمه وخبره ظرف والظرف  
 صلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا  
 اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فادام لم يشفع مادام  
 باجلوس ولم يحصل من الجموع كلام لا يفيد فائدة تامة  
 بخلاف الافعال المصدرية بحرف النفي فانها مع اسمائها  
 واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام  
 وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد  
 قايما الآن وهذا مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة  
 مطلقا لذلك يفيد تارة بزمان الحال كما نقول ليس زيد

قايما

قايما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى  
 مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتهم ليس  
 مصر وفاعلهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها  
 اي اخبار الناقصة على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب  
 على المرفوع فيما عامه فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة  
 عن جاني وجوده وعدمه فينبغي ان يتقدم على قولنا  
 ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحوكم كان مالك او  
 فخيرها عنها نحو صار عدوكم صديقي وان اريد به نفي  
 الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد على قولنا  
 اذ لم يمنع مانع من التقديم ويجوز ان يكون واجبا كالنفي  
 المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها  
 عليها اي على تلك الافعال الناقصة على ثلثة اقسام قسم  
 يجوز تقديمها اخبارها عليها وهو من كان الى راجع وهو واحد  
 عشر فعلا كونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع  
 في الافعال التامة لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها  
 عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت  
 او مصدرية اما اذا كانت نافية فلا متنازع تقديم ما في خبر  
 النفي عليه لانه يقتضي المصدر واما اذا كانت مصدرية  
 فلا متنازع تقديم معمول على المصدر على نفس المصدر



يخالف هذا الحكم خلافاً ثابتاً لا ينكسر بان يكون هذا  
 الخلاف واقعاً ظاهرًا من جانب لا من جانب الجمهور كما يقتضيه  
 باب المفاعلة لتقدم مكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه  
 في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه  
 النفي افادته البتة فكان بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في خبر  
 النفي بحسب المعنى وقسم يختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور  
 بعضهم مع بعض فان الافعال بعضها بمعنى الفاعل المعنى  
 لما ركة امرين في اصل الفعل صريحاً وهو اي القسم المختلف فيه  
 كلمة ليس فالمراد والكوفية وابن السراج والجرجاني على انه  
 لا يجوز مراعاة النفي او يمنع تقديم معمول النفي عليه <sup>بمعنى</sup>  
 وسيبويه والسيوطي والفارسي على انه يجوز بناء على انه  
 فعل وجوز تقديم الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا  
 القسم معارضة ومجادلة وهذا اندفع ما قيل كان من الواجب  
 على الصانع ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه  
 لوقوع الخلاف فيهما من اين كسان افعال المقابلة ما وضع اي  
 فعل وضع لدنو الخبر اي للدالة على قرب حصوله للفاعل  
 مرجح منسوب على المصدرية بتقديم مضاف اي دنو رجاء  
 بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطموحه حصول  
 الخبر له لا بجره به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل

معمول

على

على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك توجب ذلك وتضمنه  
 لانك جازمه او وضع لدنو الخبر وقرب بثبوته للفاعل حصوله  
 اي وتوحيده بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لا شرف  
 الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج  
 يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجرمك بقرب حصوله  
 او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذ فيه اي  
 في دنواخذ وشرع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم  
 المتكلم بشرع الفاعل بالخبر بالتصدي لما يفرض اليه  
 فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول  
 الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشرعه اليه فيما يفرض اليه  
 فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه  
 في عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في  
 المكروه نحو عسيت اذ اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو  
 غير متصرف حيث لا يتجنى منه مضارع ومجهول وامر ونهى  
 الى غير ذلك من الامثلة واعلم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء  
 الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب مضارع الحروف  
 والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استقاله عسى زيد  
 ان يخرج وهو ان يكون بعد اسم ثم فعل مضارع مصدر بان  
 الاستقبالية تقوية بمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل



في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل نصب  
بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في  
جانب الاسم بخروج عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر  
اي عسى زيد الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم  
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان يشبه بالفعل  
وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف  
وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اي الخروج  
ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبيح على  
المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي  
كان في صورة الخبر فانتصب لشيءه بالمفعول وعسى على  
هذا تامة وقال الكوفيون ان يخرج في محل الرفع بدلا مما قبله  
بدل الاستعمال لان فيه اهما لما تم تفصيلا وفي ايهام الشيء ثم  
تفسيره وقع عظيم لذلك في النفس وقال الشارح الرضي  
والذي اري ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال  
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكروا مرفوع فقط وهو مكان  
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لا استعمال الاسم  
على النسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيد اقام  
عن المفعول الاخر فاقم مقامها في هذا الاستعمال ناقصة  
وان اقتصر على المرفوع فغير قصد اقامته مقام المرفوع و

بمعنى

بمعنى قرب خروج زيد في تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون  
زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير عايد الى زيد وان  
يخرج في محل نصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل  
ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل  
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدم عليه  
وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استلكن فيه من خبر زيد  
وخبره ان يخرج زيد فهو على هذا الاحتمال ناقصة انما  
وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها  
لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكروا فيه ان كذلك في عسى  
زيد يخرج لا يذكروا فيه ان كعوله عسى الهم الذي امسيت فيه  
يكون وراءه فوج قريب كان الاصل ان يكون وراءه في حذف ان  
دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قوله عسى ان يخرج  
زيد بقوله كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لذكر الخبر  
دون حصوله كاد تقول كاد زيد يخرج فتجوز عن ذكر الخبر  
لعلمك باشرافه على الحصول للفعل في الحال ففعل اسم محض  
كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر  
في الحال باعتبار احد معنييه من غير ان دلالة على الاستقبال  
الثاني للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بكونه  
بعسى كما انه محذوف ان عن خبر عسى تشبيها له بكونه



قد كاد بطل البلي ان يحصى فلما كان كل واحد منهما مشابها  
للاخر اعطى لكل منهما حكم الآخر وجهه واذا دخل النفي على كاد  
وهو اي كاد كالا فعال اي كساير الال فعال في افادة ادوات  
النفي نفي مضمونها على القول الاصح ما ضيا كان او مستقبلا وقيل  
نفيه اي نفي كاد يكون للالبيان مطلقا ما ضيا كان او مستقبلا  
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات  
الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فللمخطئة  
الشعراء قول ذي الرمة لم يكدر سبيس الهوى من حب مية  
يروج بان يدل على زول سبيس الهوى ولستيمه تخطئهم  
وتغيره قوله لم يكدر بقوله لم احد فلو لا كان نفي كاد للالبيان  
ما حظاؤه ولما غيره للمخطئة واجيب عن الاول ان قوله تعالى  
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه  
في وقت ما وقوله فذبحوها قربة يدل على ثبوت الذبح بعد  
انتقائه وانتفاء القرب منه فلا تناقض بين انتفاء الشيء  
في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فللمخطئة بعض  
الفصحاء فخطي ذي الرمة في سيلمه تخطئهم روعا عن عيبه  
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعتوض عليه ابن بريمة  
فغيره قال اعنبة حدثت ابي بذلك فقال اخطاء ابن بريمة  
في انكاره عليه واخطاء ذو الرمة حين غيره انما هو كقول

تعالى

تعالى لم يكدر يراها وانما هو لم يراها وقيل يكون اي النفي  
الداخل على كاد وما يشق منه في الماضي للالبيان وفي المستقبل  
كالافعال اي كساير الال فعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا  
في الدعوى الاولى بقوله تع وما كادوا يفعلون وقد عرفت  
وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي  
الرمة اد اغبر الرباح المجيبين لم يكدر سبيس الهوى من حب مية  
يروج حين اراد بالنفي الداخلي على كاد انتفاء قرب سبيس  
الهوى عن البراح الى الزول فالنفي الداخلي على كاد كالنفي  
الداخلي على ساير الال فعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه  
بحج ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدم  
فيه في تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب  
ثبوته للفعل دناخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل  
يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق  
يطفق كضرب يضرب وكوب بفتح الواو بمعنى قوب يقال كويت  
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى  
شرع وهي اي هذه الال فعال الاربع في الاستعمال مثل كاد في  
كون خبرها المضارع يعني ان تقول طفق زيد واخذ او كوب  
يفعل وجعل يقول وقال الله تع وطفقا يحصنمان واوشك  
عيني اسرع عطف على قوله طفق وهي اي اوشك مثل عسى



وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهين  
 نحو واوشك زيد ينجي و واوشك ان ينجي وزيد وتارة يستعمل  
 استعمال كاد بدون ان نحو واوشك زيد ينجي **فعل التعجب** ما وضع  
 لانشاء التعجب وفي اكثر النسخ فعل التعجب بصيغة التثنية  
 وفي بعض النسخ افعال التعجب فافراد الفعل بالنظر الى ان  
 التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته  
 بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالعريف للجنس  
 المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل  
 وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل يد  
درة و والله كنى ينتقض بنحو فائدة الله من شاعر ولان  
 عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس يخضع الدعاء  
 الا ان يقال هذه الافعال ليست بموضوعة للتعجب بل استعملت  
 لذلك بعد الوضع او المراد بالوضع ما وضع لانشاء التعجب  
 فحسب خيب لا يستعمل في غيره وما ذكره في مواد النقص فكلها  
 يستعمل في الدعاء وله اى لفعل التعجب او ما وضع لانشاء  
 التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه كيب  
 ما افعله واخرها صيغة فعل به شرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اى فعلا  
 التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول ثاني  
 وفي بعض النسخ وهي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن

ما افعله واخرها صيغة  
 الفعل الذي تضمنه  
 تركيبه صحيح

زيدا

زيدا واحسن بزيد ولا يبينان اى فعلا التعجب الا ما بيني  
 منه فعل الفعل التفضيل لساكنهما له فحيث ان كلا منهما مبني  
 وتاكيد وكذا لا يبينان الا للفاعل كما فعل التفضيل وقد شد  
 اما شئى الطعام وما امت الكذب ويتوصل في الفعل  
 المتع بناء صيغتي التعجب منه فروباي او ثلاثي سويدي فيه  
 او ثلاثي تجد مما فيه لون او عيب بمثل ما اسند استخراجه  
 واسند باستخراجه اى يتوصل بناؤه هاتين فعل لا يمتنع بناؤه  
 منه وجعل المتع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف بهما اى  
 في صيغتي التعجب بتقديم اى تقديم جايوز فيما عد صيغتي  
 التعجب كقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتأخير  
 فيما عداها كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما  
 قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان  
 المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيد احسن  
 ولا بزيد احسن لانها بعد النقل الى التعجب جري مجرى الامثال  
 فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قبل عدم التصرف بالتقديم  
 يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشئ  
 يستلزم تأخير غيره وكذا تأخير غيره يستلزم تقديم غيره فلو  
 اتفق باجدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتاكيد  
 لا للتأسيس على كل واحد منهما وان لم ينفصل على الاخر بالوجود



لكنه يتفصل عنه بالفعل فكانه اعتبار القصد ولا يتصرف  
فيهما بايقاع فصل بين العامل والمفعول نحو ما احسن في الدار  
زيد او اكرم اليوم زيد لاجرائها محرى الامثال كما سبق واجاز  
الماضي الفصل بالظرف لما سيع من العرب فوطم ما احسن بالوجه  
ان يصدق واجاز الاكثر الفصل بكلمة كان ما كان احسن زيدا  
ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دايما الا انه لم يتصل  
بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتداء على  
ان يكون المصدر بمعنى اسم مفعول او زوا ابتداء بتقدير الظا  
وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى  
شيء لان التكرار تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه  
عند سيبويه ما بعدها الخبر اي التي بعدها الخبر باب  
شراخر ذاناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش  
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي الذي جعله ذا  
حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها  
قال الشاعر الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جمل  
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد استفاد الاستفهام معنى التعجب  
نحو ما ادريك ما يوم الدين وما احسن زيدا فافعل صورة  
امر ومغناه الماضي من افعل بمعنى صار فافعل كالجم اذا  
صار الحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه

والباء

والباء زائدة لازمة الا اذا كان التعجب منه ان مع صلته  
نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا  
صير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الاويه  
اي مجروره مفعول عند الاخفش لا احسن بمعنى صير  
ذا احسن على ان يكون حرفا فاعل للصيرورة والباء للتعدية  
اي يجعل الازم متقد يا فاعل معنى صيره ذا احسن او الباء  
زائدة على ان يكون احسن متقد يا بنفسه ويكون حرفا احسن  
للتعدية كما خرج ففیه صير اي في الفعل صير هو فاعله  
اي احسن انت يزيد او زيد اي اجعله حسنا بمعنى  
صفه به وقال الفراء وبتعه الزبحري ان احسن امر لكل  
واحد بان يجعل زيد احسنا وانما يجعله كذلك بان يصنفه  
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه جمعا  
الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص **افعال المدح والذم** يعني  
الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل  
وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحه وذمته منها  
لانه لم يوضع للانشاء فمذا نتم وبش وها في الاصل فعل  
على وزن فعل بكسر العين وقد اطر في لغة بني تميم في فعل  
اذا كان ناره مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديهما  
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان



العين مع فتح الفاء والثالثة السكان العين مع كسر الفاء  
 والواحدة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثرى في هذه الفعليين  
 عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين  
 قال سيبويه وكان عامة العرب انفقوا على لغة بني تميم وشركها  
 اي شرط نعم وبيش ان يكون الفاعل معرفة باللام للعهد الذي  
 وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص  
 بعده ويكون في الكلام تفصيلا بعد الاجمال ليكون اوقع في  
 النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المرفق بها اي  
 باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة  
 نحو نعم فوس غلام الرجل ونعم وجه فوس غلام الرجل وهلم  
 جر او يكون مضمرا ميمز ابتداء منصوبة مفردة او مضافة الى  
 نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل  
 او زيد او زيد حسن الوجه انت او ميمز بما معنى شيء  
 منصوب المحل على التمييز مثل فتمها اي نعم شيئا هي وقال  
 الفراء وابوعلي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون  
 الصلة باجتماعها في فتمها هي محذوفة لان هي مخصوصة اي  
 نعم الذي فعلته هي اي الصداقات وقال سيبويه والكسائي  
 ما معرفة تامة بمعنى الشيء فتمها هي نعم الشيء هو فاهو  
 الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك

الفاعل

الفاعل المخصوص بالمدح والذم وبعد بته انما هي بحسب  
 الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل ثم  
 به في الفتح وهو اي المخصوص مبتداء وما قبله اي  
 الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتاج هذه الجملة الواقعة  
 خبرا الى ضمير المبتداء لقيام اللام التعريف العهد مقامه او  
 خبر مبتداء محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد  
 في هذا المثال ما مبتداء ونعم الرجل مقدا عليه خبره واما  
 خبر مبتداء محذوف على تقدير فانه لا قيل نعم الرجل فكانه  
 سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل  
 زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط  
 المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا بمطابقة الفاعل  
 اي مطابقته الفاعل او مطابقته الفاعل ايا في الجنس حقيقة  
 او تأويلا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث  
 لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم  
 الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبيش المرأة هند  
 وبيش المواطن الهندان وبيش النساء الهندان ويجوز  
 ان يقال نعم المرأة هند وبيش المرأة هند لانها لما كانا  
 غير متصرفين ابشرا الحرف فلم يحجب الحاف العلامة بها وقو  
 تعالى بيش مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث وقع

نعم



المخصوص باعني الذين كذبوا جميعا مع افراد الفاعل وهو  
 القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاؤل بتقدير  
 مثل الذين كذبوا ويجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص  
 اي بيئس مثل القوم المكذبين مثلام وقد يحذف المخصوص  
 اذا علم بالقرينة مثل قوله تع نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك  
 في قصته وقوله تع فنعلم الماهدون اي نحن وساء مثل بيئس  
 في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي مفعال الدج  
 والذم حب في حبذا وهي اي حبذا مركب من حب الشيء او حب  
 اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا  
 يتغير اي حبذا اذا كان المخصوص متنى او جمعا او مؤنثا لجرانها  
 بحرفي الامثال التي لا يتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا المذيق  
 وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي  
 اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين  
 المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص حبذا او بعده  
 اي بعد مخصوصه محذورا على وفق مخصوصه في الافراد  
 والنسبة والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيدا وحبذا  
 زيدا رجلا وحبذا ركبنا زيدا وحبذا ركبنا وحبذا ركبنا  
 او ركبنا زيدا وحبذا زيدا ركبنا او ركبنا وحبذا  
 امرأة هند وحبذا امرأة والفعل في التميز والحال ماضي

من الفعلية

من الفعلية ودوالها هو لا زيد لان زيد المخصوص والمخصوص  
 لا يجمع الا بعد تمام المدح والركوب منه تمامه فالركب حال من  
 الفاعل لا عن المخصوص **الحرف** ما دل على معنى في غيره اي  
 كلمة دلت على معنى حاصل في غيره متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون  
 مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد  
 له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اى ومن اجل انه  
 يدل على معنى في غيره احتاج في جزئته اي في كونه جزءا من الكلام  
 ركنيا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة  
 او فعل كذلك نحو قد ضرب **حروف الجر** ما وضع لافضاء  
 بفعل اي اتصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء  
 صار معناه الاتصال ومعناه اي معنى الفعل وهو كل  
 شيء استنتج منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول  
 والصفة المشبهة والمصدر والمجرور والظرف الى  
 غير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد  
 وانا ما بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تع وضافت  
 عليهم الارض بامر حيث اي بوجهها وسميت هذه الحروف  
 حروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه  
 وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه ولانها  
 فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر



هذه الحروف على سبيل الحكاية لأنها ليس لها أسماء خاصة  
يعتبرها عنها والباء واللام ذكرهما باسميها لوجودهما وكذلك  
ذكر الواو والياء والكاف باسميها حيث وجدت بخلاف  
ما بقي منها ورب وواو ها اي الواو التي تقدر بعدها رب وفي  
عدتها حرف وفي البحر تسامح وواو القسم وناؤه وعن وعلى  
والكاف ومن ومنذ وخطا وعدا وحاشا والعشرة الاولى  
لا تكرر الا حرفا والخمسة التي تليها تكرر حرفا واسما والثلثة البوا  
تكرر حرفا وفلا فمن لا ابتداء اي لا ابتداء الغاية والمواد  
بالغاية المسافة اطلاقا باسم الجزء على الكل اذ لا معنى لا ابتداء  
النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض  
والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده  
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان  
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتداء بنية صحه اي راد الى  
او ما يفيد فايدنها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة  
ونحو اعوز بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوز به  
التي اليه والقبيلين بالجر عطف على قوله لا ابتداء اي  
ويجي ومن للتبيين الضم اي لاظهار المقصود من امر مبهم  
وعلامته صحه وضع الوصول في موضعه مثل فاجتنبوا  
الرجسين في الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجسين الذي

هو الوثني

هو الوثني استقام المعنى والتبويض اي قد يجي ومن للتبويض  
وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض  
الدراهم وزائدة عطف على قوله لا ابتداء فانه مرفوع بالجرية  
وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاء في من احد  
وهل جاء في من احد خلافا للكوفيين والا حقت فانهم يجوزون  
زيادتها في الموجب انضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجا  
عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه  
زيادة من في كلام الموجب متاويل بكونها للتبويض والتبيين  
اي كان بعض مطر او شيء من مطر وهو وارو على الحكاية  
كان قائلها هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر  
والي لا انتهاء اي لا انتهاء الغاية ففي هذا المعنى مقابلة لمن  
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو انما  
الصيام الى الليل او غيرها نحو قلبي اليك فان المخاطب  
منتهى اليه باعتبار الشوق والميل ومعنى مع قليلا كقوله  
نعمالي ولا تاكلوا مواطع الى مواككم اي مع مواككم وحتى ذلك  
اي مثل الى في كونها لا انتهاء الغاية ومعنى مع كثيرا ولم يكف  
في كونها بمعنى مع تنبيهها بالي كما اكتفي في كونها لا انتهاء الغاية  
به للتفاوت الواقع بينهما بالقلّة والكثرة وتختص اي حتى  
بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حنّاه كما يقال اليه لانها



لو دخلت على المضمحل بالنسب المجزوء بالمنصوب لجواز وقوعها  
بعدها خلافاً للمبرد فإنه جوز دخول على المضمحل مستدلاً بأوقع  
في بعض أشعار العرب على سبيل النذرة والجرور يحكمون  
بشدوده فلا يجوزونه قياساً وفي الظروفية أي الظروفية  
مدخوله لشيء حقيقة نحو المال في الكيس والماء في الكوز أو  
مجازاً نحو النجاة في الصدق ومعنى على قديلاً كقولهم على  
ولا صلبكم في جذوع النخل والباء للاتصاف أي لا فاداة  
لصوق امرئ إلى مجزوء الباء هذه كما ترى في مررت بزيد فإن  
الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد أي بمكان يقرب منه  
زيد والاستعانة أي استعانة الفاعل في صدور الفعل  
عند مجزوءه نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت  
الفرس بمرجه أي مع مرجه فغناء مصاحبة السرج واشتركت  
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم أن يكون السرج حال شراء الفرس  
ملتصقاً به فالإصاف يستلزم المصاحبة من غير عكس  
والقابلية لا فاداة وقوع مجزوءه في مقابلة شيء آخر نحو  
بعت هذا بذلك والتعدية أي جعل الفعل اللازم متعدياً  
بتضامين معنى التضمين بادخال الباء في فاعله فان معنى  
زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهباً  
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى

ايصال

ايصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف  
الجارية كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف  
والظرفية نحو حبست بالمسجد أي في المسجد وزائده في  
الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقاً نحو هل زيد بقيام والنفي  
بليس نحو ليس زيد براكب فهي تترادف في الخبر في هذه الصور  
قياساً وفي غيره أي غير الخبر الواقع في الاستفهام في النفي سماعاً  
سواء لم يكن خبراً نحو حبستك زيد وكفى بالله شهيداً والقي  
بيده أي حبستك زيد وكفى الله شهيداً والقي به أو كان  
خبراً ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حبستك بزيد واللام  
لا اختصاص بمكينة نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجبل للفرس  
والتعليل أي لبيان علّة الشيء ذهنا نحو ضربته للتأديب  
أو خارجاً نحو خرجت لمخالفتك ومعنى عن مع القول نحو قلت  
لزيد أنه لم يفعل الشئ أي قلت عنه وزائدة نحو ردفكم  
أي ردفكم ومعنى الواد في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الأجل  
وانما يستعمل في الأمور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب  
ورب للتقليل أي لانشاء التقليل وهذا واجب لها صدر  
الكلام كما أن كم واجب لها صدر الكلام كونه بالانشاء النكرة  
مختصة بنكرة لعدم احتياجها إلى المعرفة موصوفة ليحقق  
التقليل الذي هو مدلول رب لأنه إذا وصف الشئ



صار خاص واقل تمام بوصف واشتراط كونها موصوفة انما  
هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابو علي ومن وافقه  
وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المتقن الوجوب وهذا  
ذكور التعليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة  
وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب  
يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق  
ولا يتصور ذلك الا في الماضي مخور رب رجل كريم لقينة او  
رجل كريم افارقه محذوف اي ذلك الماضي غالبا اي في غالب  
الاستعمالات لوجود القرائن مخور رب رجل كريم لقينة وقد  
يدخل اي رب على مضمير بهم لا مرجع له ميم بكرة منصوبة  
على التمييز والضمير مفرد وان كان الميم مثني او جموعا مذكورا  
وان كان الميم مؤنثا مخور به رجلا او رجلين او رجلا او  
امراة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز  
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون  
ربها رجلين وربهم رجلا وربها امراة وربها امرأتين وربها  
نساء وتلقونها اي رب ماء الكافة اي المانعة عن العمل فذلك  
بعد الحقوق ما على الجمل مخور بما يود الذين كفروا وقد يكون  
ما زائدة فتدخل الاسم مخورا وما مخورا بما فيه سيف  
وواوهاي واوردت في حكمها نكرة موصوفة مثل

وبلدة

وبلدة ليس لها انيساء الا ليعافيو والعيسى وهذا الواو  
للعطف عند سبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام  
فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف  
وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب  
جارة بنفسها الصيغ وربها بمعنى رب فلا يقدر ان له معطوفا  
عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل  
اي فعل القسم فلا يقال قسمت والله كثرة استعمالها في القسم  
في اكثر استعمالها عن الباء لغو السؤال يعني لا يستعمل  
الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال تا الله اخبرني  
خطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظ يعني الواو مختصة  
بالاسم الظ سواء كان الاسم الظ اسم الله او غيره فلا يقال  
وك ان لا فعلان مثلا بل يقال والله او رب الكعبة وذلك  
الاختصاص انضاحا لخط رتبة عن رتبة الاصل وهو  
الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظ لاصالة  
النساء مثلها اي مثل الواو في اشغالها بحذف الفعل وكونها  
لغو السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة  
خطا لم يمتدحها عن مرتبة الاصم اصلها الذي هو الواو بتخصيصها  
ببعض المظهر وخص منه ما هو الاصل في باب القسم وهو  
اسم الله تعالى والباء اعم منها اي من الواو والنساء في الجمع اي



في جميع ما ذكره من حذف الفعل وكونها لغو السؤال والدخول  
على المظهر مطلقا وعلى اسم الله تعالى خاصة في كما تكون عند  
حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واسم بالله وكما تكون  
لغو السؤال تكون للسؤال انضا نحو بالله لا فعلن وبالله  
اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضم نحو بالله  
لا فعلن وبك لا فعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص  
باسم الله تعالى خاصة نحو بالوجه لا فعلن بخلافها فانها  
مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع  
ما ذكره الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح  
ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه كما كان الثاني  
ويتلقى القسم الذي لغو السؤال باللام وان وحرف النفي  
ما اوله باللام في الموجبة اسمية كانت نحو والله لو زيد قائم هو  
او فعلية نحو والله لا فعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو  
والله ان زيدا قائم وما ولا في النفية اسمية كانت او فعلية  
نحو والله ما زيد قائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف  
النفي لوجود القرينة كقوله تع تالله تقتلوا يوسف اي  
لا تقتلوا اما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب  
نحو بالله اخبرني وتالله هل قام زيد ويجذف جوابه اي  
جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء

الجملة

الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما تدل  
عليه اي على جوابه نحو زيد تالله لا استغناء عن الجواب  
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة  
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا  
الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة  
القسم وعن المجاوزة اي المجاوزة شيء وتعدية عن شيء  
آخر وذلك اما بزيادة عن الشيء الثاني ودخوله الى الثالث  
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده  
نحو اخذت عنه العلم او بالوزال وحده نحو ادبت عنه الدين  
وعلى الاستعلاء اي الاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على  
السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم  
بدخول من عليهما نحو من عني اي جانب عني ومن عليه اي  
من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وراية نحو ليس  
كمثله شيء اذا التقدير ليس مثله شيئا على بعض الوجوه وقد  
يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يصفك عن كالبود المذم  
اي عن اسنان مثل البود والذائب للطافة ويختص اي الكاف  
بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كذا استغناء عنه  
بمثله ونحوه وقد تدخل في السعة على الوقوع نحو ما انا كانت خلافا  
للمبود فانه مجاوز ذلك مطلقا نظر الى ما جاء في بعض اشعارهم

اجازة



ومد ومنذ الزمان الماضي والحاضر لا ابتداء في الزمان الماضي  
يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمواد ان مبتدأ و قد مر ان الفعل  
المتبني والمنتفي هو ذلك الزمان الذي اريد بهما لا جميعته كما  
اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا او ما رايت فلانا منذ  
سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة لما ضيعة لا يكون فيها فان  
معناه ج ان مبتدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة  
وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء وهما للظرفية  
المتخصصة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر  
اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد  
بهما الزمان المتبني اعتبر حاضرا فالمواد ان جميع زمان الفعل  
هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايت منذ شهرنا ومنذ  
يومنا اي جميع اتقاء رؤيتي هو هذا الشهر واليوم الحاضر  
عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراء  
فكيف اعتبارهما مبتدأ لزمان الفعل فاما لان المذكوران  
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول لا ابتداء كما يتوجب  
الظ لكن بتقدير مضاف اي ما رايت منذ دخول شهرنا وحتي  
وعدا خلا لا استثناء اي استثناء ما بعدها عما قبلها فاذا  
جرت بهما ما بعدها تكون حرفا جارة وبهذا الاعتبار تكون  
ههنا نحو جاتي القوم ههنا زيد وعدا زيد وخلا زيد

واذا

واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به  
اما لفظا فلا تقسمها كالفعل الى الثلاثي والرابع والخامس  
ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معاينها معاني  
الافعال مثل اكدت وشهرت واستدركت وتمنيت ومرحبت  
وكان المناسب بها ان يعتبر بالاحرف المشبهة على صيغة جمع  
القلة لكونها سنة كنتم لما عتروا عن الحروف الجارة والظرفية  
بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوخ  
استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على امرها  
اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات  
لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت  
ولعل اخرها لكونها لا نشاء بخلاف الاربعة السابقة  
ها صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر اي قسم من قسم  
الكلام اذ كل منهما يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمثمل  
على التشبيه والاستدراك والتمني والتوحي سوى ان المضاف  
في بعكسها اي بعكس باقيا على حذف المضاف بان يقتضي  
عدم الصدرة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد  
من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما وج لو وقعت في الصدر  
اشبهت بان الكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس  
على اقتضاء عدم الصدرة لا على عدم اقتضاء الصدرة



لأن مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويحققها أي هذه الحروف  
 ما الكافة فتلغى أي تغزل هذه الحروف عن العمل لما كان ما الكافة  
 على الألف أي على أفصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد يغفل  
 على غير الألف فيجاء وقع في بعض أشعارهم وتدخل هذه الحروف  
 ح أي حين إذا يلحقها ما الكافة على الأفعال لأن ما الكافة  
 أخوبتها عن العمل فلا يلزم أن يكون مدخولها صالحا للعمل  
 فإن الكسرة لا تغني عن الجملة ولا خرجها عن كونها جملة فإذا  
 قلت ان زيدا قائم قلت ما أفدت بقولك زيد قائم مع زيادة  
 التأكيد وإن المفتوحة مع جملتها أي مع اسمها وجبرها سميها  
 جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد  
 ويؤتى أي ومن أجل الغرض المذكور وجب الكسر في موضع  
 الجمل أي موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد  
 أي موضع يقتضي المفرد فكسرت ابتداء أي في ابتداء الكلام  
 لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت الضا بعد  
 القول وما يشتق منه لأن مفعول القول لا يكون إلا جملة نحو  
 قال زيد ان عمرا قائم وكسرت الضا بعد الموصول لأن صلة  
 الموصول لا يكون إلا جملة نحو جاءني الذي ان آياه قائم ونحو  
 ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب  
 كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت  
 ان

ان زيدا شاعرا لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع  
 جملتها مبتدأ وخو عندك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا  
 وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اجبني استنهارك عالم  
 لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهرة  
 بعد لولا لانه أي ما بعد لولا لا متناعية مبتدأ وكون المبتدأ  
 مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا  
 التخصيصية لأنها مع اسمها وخبرها بعد ما معمول للفعل الواجب  
 ودخول لولا التخصيصية عليه نحو لولا اني معارلك زعمت أي لولا  
 زعمت اني معارلك ولولا انك ضربتني صدر منك وكذلك  
 قالوا لولا انك بفتح الهرة لانه أي ما بعد لولا فاعل لفعل محذوف  
 والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لولا انك قائم أي لو وقع قبا  
 فان جاز التثنية في موضع التقدير ان أي تقدير المفرد وتقرير  
 الجملة هذان الامر ان الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان  
 مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع جملة مثل  
 من يكونني فاني كرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كانت  
 المراد من يكونني فانا كرم وجب الكسر لأنها وقعت في موضع الجملة  
 وان كان المراد من يكونني فجزاؤه اني كرمه او كرامتي ثابت لموجب  
 وفتح الفتح لأنها وقعت في موضع المفرد لانه اما مبتدأ او خبر  
 مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا نه عبد الفقاء والله ازم مما وقع بعد



اذا لما جاءه فيجوز فيها على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة  
 بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع ما ابتداء محذوف الخبر  
 اي اذا عبوديته للفقاه واللاهزم وقوله ادى على صيغة المجهول  
 بمعنى اظن وزيد مفعول الثاني وسيد مفعوله الثالث  
 وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبدا للفقاه واللاهزم انه ليتم بحكم  
 فقاه وطاهز مه اي همة ان ياكل ليعظم فقاه وطاهز مه واللاهزم  
 مثنان عظيمان ثابتهان في اللحيثين تحت الاذنين جمعها بارادة  
 ما فوق الواحد او بامرادتهما مع حوالهما تغليباً وشبهه بالجر  
 عطف على اذا عبد الفقاه اي مثل عبد الفقاه واللاهزم ومثل  
 شبهه وما وجه ذلك في كثير النسخ في اشباهه قوله اول ما  
 اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان  
 حاصل المعنى اول مقولتي تعين الكسر لان اول المقولات اني  
 احمد الله لا المعنى المصدرتي فان المعنى المصدرتي اعني الحمد  
 خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية  
 كان حاصل المعنى اول اقوال تعين الفتح لان اول الاقوال هو  
 المعنى المصدرتي الذي هو معنى ان الفتحة مع جملتها لا ما هو  
 من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان ان الكسرة لا تغير  
 معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العلم  
 اذا فاندتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان الكسورة

ناسية وقام البست كنت  
 ما ربحا زيدا كما قيل سبناه

خبر جملة

من جملة انه في محل الرفع سواء كانت الكسورة مكسورة  
 لفظاً او حكماً بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم الكسورة كما  
 اذا وقعت بعلم العلم مثل ان زيدا قائم وعمر وعلمت ان زيدا  
 قائم وعمر وفان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظاً في كسوة  
 حكماً حيث يكون مع ما علمت فيه بتاويل الجملة فصيح ان يرفع العطف  
 على اسم محل الشيء على محله وفان المفتوحة فانه لم يجز العطف  
 على محل اسم بالرفع فانها لا غيرت معنى الجملة لا يصح فرض  
 عدمها ويتوسط في العطف على اسم ان الكسورة بالرفع مضي  
 الخبر اي زكو خبرها قبل المعطوف لفظاً مثل ان زيدا قائم  
 وعمر او تقدير مثل ان زيدا وعمر قائم لانه لو لم يضي قبله  
 لالفاظ ولا تقدير الزم اجتماع العاملين على اعراب واحد  
 في مثل ان زيدا وعمر ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر  
 عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمضى انه خبر عن اسم ان  
 يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسم ان  
 يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان  
 والا ابتداء على رفعه وهو باطل خلا للكوفيين فانهم لا يثبتون  
 في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم  
 والخبر مرفوع على الابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم  
 اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون ان متبياً



في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيد ذاهبا ذاهبا فان المحذور مشوك بينهما خلافا للجمهور والكافي فيهما يجوز ان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطه بناءه فكانه لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لا نه لا يفتو معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي معنى الاصل كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه عطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد كن عمرا خارج ويكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى الاصل فيها فلا يثبت محل اسمها وايضا لذلك اي للام ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى الفر فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيد القام او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصلت بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان

في الدار

في الدار لزيد او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيد الطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصورة لان فيما عدلها يلزم نوال الحروف التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحاً للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في كني على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا يوافق اللام مثل ان معناه الذي هو التاكيد وتلجاء مع ضعف في قول الشاعر ولكنني من جربا لعيد وتحقق ان المكسورة ثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التحفيف اللام وحج مجوز الفاؤها اي ابطالها وهو الغالب لغوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعماها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالف فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد وان زيد واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثير من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظية لكون اعرابه تقديرية او لكونه مبتدئا وهذا مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لمحصل الغرض بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتداء اي من الافعال التي هي من دخل المبتداء والخبر



لا غير مثل كان وطفن وخوائها لان الاصل دخولها عليها  
فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما  
يقتضي البداء والجنور عاية للاصل بحسب الامكان كقول  
تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لنى الكاذبين  
خلافا للكوفيين والشعير اى تقيم الدخول وعدم تخصيصه  
بداخل البداء والجنور لافى اصل الدخول على الفعل فانه  
منفوع عليه فالكوفيين ظاهرا البصر في تجوز دخولها  
على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان  
قتلت مسلما وجبت عليك عقوبة المتعدى وهو شاذ  
عند البصريين وتخفف المفتوحة كالكسورة فتعمل عند  
التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدروا بسبب  
في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة للكسورة  
كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع  
كقوله تعالى وان كلاما لوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها  
لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظن ترجيح الا  
على الاقوى وذلك غير جائز فقدر واضمير الشان حتى  
يكون اسم المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير  
الشان جنودها فيكون عاملا في البداء والجنور كما كانت في  
الاصل ففى لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا  
وتد

وقد لا يكون العمل في الظن وان كان اقوى من العمل في القدر  
لكن دوام العمل في القدر مقام العمل في الظن في وقت دون وقت  
فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة  
على اهل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء  
كانت اسمية او فعلية داخلها فعلا على البداء والجنور او غير  
داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة في غيره اى غير ضمير  
الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمرة ايضا  
مخوطة اظن انك قايم واحسب انه ذاهب وهذه رواية  
شاذة غير معروفة واما في الضرورة فيجاء في المضمرة فقط  
قال الشاعر فلوانك يوم الوجدان سالتني فقلت لم اجد  
وانت صديوقاه ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها  
مقرونة مع الفعل المصروف بخلاف غير المصروف مثل ان لا تشا  
الاماسعى وان عسى ان يكون قد اقتراب السين مخوطة علم ان  
سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر فاعلم فعلم  
المرء بنفقه ان سوف ياتي كل ما قد راى وقد نحو لنعلم  
ان قد بلغوا مرسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق  
بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض  
من النون المحذوفة او حرف النفي نحووا لا يرون ان لا يرجع اليهم  
وليس لزوم حرف النفي الا ليكون عوضا من النون المحذوفة فانه



لا يحصل مجزوء الفرق بين المخففة والمصدرية فإنه يجتمع مع كل  
منهما فالفرق بينهما أما حيث المعنى لأنه أن عني به الاستقبال  
ففي المخففة والاف في المصدرية وأما حيث اللفظ لأنه أن  
كان الفعل المتني منصوبا في المصدرية والاف في المخففة و  
كان للتبعية أي لا نشأه وهي حرف برأسه على الصحيح  
حلا على أخواتها ولأن الأصل عدم التوكيد ومذهب الخليل  
أنهما مركبة من الكاف وأن الكسوية وأصل كان زيد الأسد  
أن زيد كالأسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه أول  
الامر ونحت الظرة لأن الكاف في الأصل جارة وأن خرجت  
عن حكم الجارة والجاراة إنما تدخل على المفرد فلهذا الصورة  
وفتحوا الظرة وإذا كان المعنى على الكسر وتخفف أي كانت  
فتدفع عن العمل على الاستعمال الفصيح خرجها عن التشبيه  
لفوان فتحة الآخر كقول الشاعر شعر مسير كان ثديا حقان  
وإن عملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الاف  
لما عرفت وأذا لم تعملها لفظا فيها ضمير شأن مقدّر عندهم  
كما في أن المخففة ويجوز أن يقال غير مقدّر بعدها الضمير  
لعدم الباعث اليه كما كان في أن المخففة ولكن وهي عند  
البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وأن الكسوية  
المصدرية بالكاف الزائفة وأصله لا كان فنقلت كسرة الظرة إلى

الكاف

الكاف وحذفت الهمزة فكلما لا تفيد أن ما بعدها ليس كما قبلها  
بل هو مخالف له نفيًا وإثباتًا وكلمة أن تحقق مضمون ما بعدها  
لا استدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد الكلام  
المتقدم فإذا قلت جاءني زيد فكانه توهم أن عمرًا أيضًا  
جاءك لما بينهما من الالف فرفعت ذلك التوهم بقولك  
لكن عمر ولم ينجى بتوسط أي لكن بين كلامين متغايرين  
نفيًا وإثباتًا معنى أي تغية معنى ما والضرورة هو  
المعنى ولهذا انقصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني  
زيد لكن عمر ولم ينجى وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرًا  
غائب وتخفف أي لكن فتلغى عن العمل لخرجها عن التشبيه  
وإشربت العاطفة لفظًا ومعنى فاجريت مجزئها بخلاف  
أن وإن المخففتين فإنه ليس لهما ما أجريا عليه وفي بعض  
النسخ على الأكثر وكأنه إشارة إلى ما جاء عن يونس  
والأحقش أنه يجوز أنما لها قيا ساء على أخواتها المخففة  
وقال السارح الرضي ولا أعرف له شاهدًا ويجوز معها  
سُدرة ومخففة الواو وهي ما لعطف الجملة على الجملة وأما  
اعتراضية وجعل السارح الرضي الأخرى أظهر وليت للمعنى  
أي لا نشأه فبدل على المكنى نحو ليت زيدًا قائمًا وعلى السجّل نحو  
ليت الشاب يعود يومًا وأجاز الفراء ليت زيدًا قائمًا بنصب

نحو



المعمولين بناء على ان بيت للتمنى فكانه انتهى زيد اقام اي  
 اتناه كايضا على صفة القيام فالجزء ان منصوبان على المقعولة  
 بمعنى ليت واجاز الكافي نصب الثاني بتقدير كان متمسكا  
 قول الشاعر يا ليت ايام الصبي كانت رواجعا والفرء يقول  
 معناه انتهى ايام الصبي رواجعا والكافي يقول اي ليت  
 ايام الصبي كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب  
 على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام  
 الصبي لنا كائنه حال كونه راجعة ولعل للتوحي اي لا شاء  
 ولا تدخل على السجيل ومعناه توقع امر مرجو ومخوف  
 كقوله تع لعلكم تفتحون ولعل الساعة قريب والغالب  
 هو الاول وسند الجوهري اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة  
 العصرية واشد السند في ذلك **و**داع دعاء من حجب  
 الى الندي فلم يستجيبه عند ذلك بحجب **و**فقلت ادع  
 اخرى وارفع الصوت دعوة **و**لعل الى المغوار من قويا **و**  
 واجب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص  
 في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر هكاه  
 على ما كان عليه او كان اشهر ذلك الرجل بالي المغوار بالباء  
 فيجب ان يحكى في الاحوال الثلاث بالياء ولعل مراد  
 المص بما ذكره التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من

بيل

الحروف العاطفة

قبل هذه اللغة الشاذة والافلا حاجة الى التأويل بعدما  
 بوجود الخبر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف  
 في اللغة الامالة ولما كان هذه الحروف تميل المعطوف الى  
 المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى  
 واو واما بكسر الهزة وام ولا ويل ولكن وعد بعضهم اي  
 المفسرة وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها  
 كما ذهب بعض اخواننا الى ان التي بعدها مفرد مخجوا في  
 زيد بل عمرو وما جاء في زيد بل عمرو وليست منها لان ما  
 ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدو نها غير  
 فصيح واما معنا فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدرك  
 مثل هذا الغلط فالاربعة الاولى للجمع اعم من ان تكون مطلقا  
 او مع ترتيب و مراد النخبة بالجمع ههنا ان لا تكون لاحد  
 الشيئين او لاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع  
 المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك  
 جاءني زيد وعمرو او عمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل  
 الفعل من كليهما لان احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا  
 لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لا اطلاقها اي لا اثر  
 فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا  
 الترتيب فيها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب



وقام الاعمال حاوي المحرقة في مستنبط الاعلام  
المحققين فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكن  
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها في كذا عند التقنى بالفعل  
والكسر والحق بها النون فيقول المحرقين والمحققين ويسمى  
هذا القسم من التنوين العالي لان الغاء هو التجاوز  
عن الحد وقد تجاوز هذا البيت بحرف هذا التنوين  
عن حد الوزن وهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم  
الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين التوئم ليس  
موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض التوئم  
لان معناه التوئم كما ان حرف الهمزة موضوع لغرض  
التوكيد لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين التوئم  
من اقسام الكلمة المعبرة فيها الوضع شامح وشاهل  
واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها انصافا  
تاملا ويجذف اى التنوين التوئم وهو بانه العلم حال كونه  
موصوفا بانه حال كونه الا يضاف الى علم اخر نحو جاد في  
زيد بن عمر وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمي احدهما  
موصوفا به والاخر مضافا اليه فطلب التخفيف لفظا بجذف  
التنوين من موصوفه وخطا بجذف الغيبي وكذلك قولهم  
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا  
كان

كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاد في  
رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يجذف التنوين من اللفظ  
والف ابن من المخط لقللة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا  
انه لم يجذف اذ لم يكن صفة نحو زيد ابن عمر وعلى ان يكون عمر  
خبوا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا  
في حذف همرتها فانها لا تحذف حينما كانت ليلا يلبس به  
في مثل هذه هندا بنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة  
ساكنة لانها مبنيّة والاصل في البناء السكون وتقليلة  
مفتوحة لثقلها المحقة الفتحة مع غير الالف اى غير الف  
التسنية نحو اخر بيان والجمع اى الف الفاصلة بين نون  
جمع المونث ونون المسددة نحو اخر بيان فانها تكسر معها  
لشبهها فيها بنون التسنية تختص اى نون التاكيد بالفعل  
المستقبل في ضمن الامر نحو ليضربن للتخفيف واخر ب  
بالسديد والذى لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربين  
والمتى نحو ليتك تضربين والعرض نحو الا تنولين بنا فصب  
خبوا والقسم نحو والله لا فعلان بالتخفيف والتسديد  
في جميع هذه الامثلة واما اختصاص هذه النون بهذه المذكورات  
الذات على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما  
يكون مطلوبا وقلت اى نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد



لا يقوت الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز  
سبيلها بالذمى ولو تمت اى نوز التاكيد في مثبت القسم  
اى في جوابه مثبت لان القسم محل التاكيد فلو هو ان  
يؤكد والفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد  
وايما يتصل به وهو النوز بعد صلا حيت له وفي قوله لو تمت  
اشارة الى ان زيادة النوز التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير  
لازم بل جاز وكثرت اى نوز التاكيد في مثل اما تنفعني  
اى في الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما أكد الحرف قصدوا  
تاكيد الفعل الصائلا ينقض المقصود من غيره وما قبلها  
اى ما قبل نوز التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكور  
وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لا لتقاء الساكنين  
ان اشترط في الالتقاء الساكنين على حدة ان يكون الساكنان  
في كلمة واحدة فان النوز المشددة كلمة واحدة اخرى او  
الواو بعد الضمة وقبل النوز المشددة ان لم يشترط في  
الالتقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطب وهو الباء  
مكسورة ليدل على الباء المحذوفة لا لتقاء الساكنين او لتقاء  
بعد الكسرة وقبل النوز المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك  
المذكور ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواو المذكور  
غائبا كان او مخاطبا والوئث الغائبة معنوجة طلبا للخفة

فظاهر

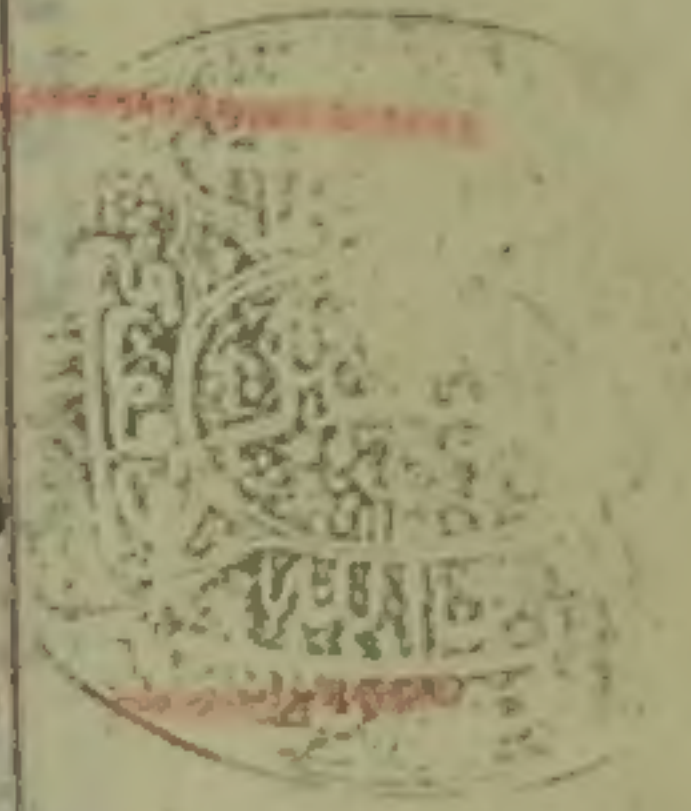
فظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث  
وحكمها غير ما ذكر فقوله ونقول في التثنية وجمع المؤنث  
اضربان واضربان بمنزلة الاستثناء عنه فنقول في  
التثنية اضربان باثبات الالف لتلا يثبته بالواحد  
واضربان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نوز الجمع  
لتلا يجمع تلك نونات متواليات ولا تدخلها اى التثنية  
وجمع المؤنث النوز الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على  
غير حدة خلافا ليوئس فانه يميز التقاء الساكنين على  
غير حدة ويجعله مقتضا كما في الوقف وليس بمبرضى  
عند الاكثرين وهما اى النوز الثقيلة والخفيفة في غيرها  
اى في غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واد  
جمع المذكور وياو المخاطبة كالمفصل اى كالكلمة المفصلة  
معنى حب ان يعامل اخر الفعل مع النوز معاملة مع الكلمة  
المفصلة وحذف الباء والواو لتحركهما ضمنا وكسرا  
من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النوز  
بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع الواو وجمع المؤنث  
ما ذكر ومع غيرها على ضربين وهو شيان جمع المذكور نحو  
اغردوا ورموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو اغردى وارضى  
واما ضمير مستتر وهو الواحد المذكور نحو اغردوا وارضى







اذا انفتح ما قبلها قلبت الفا واذا انضم وانكسر حذف نحو  
 اصبحت خيرا واصابني خير واختم لي بخير اللهم اجعل فاعلة  
 امورا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا خيرا واجعل  
 قوتنا تقايضا خفيفة كانت او ثقيلة في موافق الذمامة  
 منقلبة بالف ادا ب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على  
 علي من كلمة شفاعته في بحار قام الضلالات كافية وعن  
 مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى اله واولاده  
 واصحابه وعلى من يتبعهم من ذرية اهل بيته قد استراح في  
 بلد الاشهاد لنقل جسد الشرح من السواد الى البياض  
 العبد الفقير عبد الرحمن الحامدي وفقه الله سبحانه في وظائف  
 عبودية للاغراض عن مطالبة الاعراض والاعراض  
 ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنظم في سلك  
 شهر ربيع سابع وتسعين وثمانمائة هـ وقد وقع الفراغ  
 عن اتمام هذه الاوراق بعون الملك الخلاق  
 منيد العبد الضعيف المحتاج الى رحمة  
 ربه الغني الواهي رحمة ربه اللطيف  
 وعفود توبه شفاعته نبية محمد  
 صاحب المعراج والبراق ابراهيم  
 ابن محمد غفر له ولوالديه



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	Hacı Beşir Ağa
Yeni sayı No	
Eski Kayı No	592



ابو القاسم علي بن ابي طالب  
 السلام عليكم يا زينا انتقم الظلم  
 احدا انتقم يا زينا انتقم الظلم  
 الاب على الاب والاب على الاب  
 كنتم ابا عبد الله في الدنيا والآخر  
 يا شرف انتقم يا شرف انتقم  
 السلام يا زينا انتقم يا زينا  
 السلام عليكم يا زينا انتقم  
 عليا يا علي انتقم يا علي

القاسم بن ابي طالب  
 السلام عليكم يا زينا انتقم

